الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

عنوان المذكرة

التعاون بين الجزائر وموريتانيا بين المسارين الثنائي والإقليمي

مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: تعاون دولي

إعداد الطالب:
- محمد المصطفى أعلي أمبي طالب

إشراف الأستاذ:
- د. عثامنة رشيد

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ/د. كشوط عبد الرفيق	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ/د. عثامنة رشيد	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
الأستاذ/د. ابن عمار إمام	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية 2019/2018م

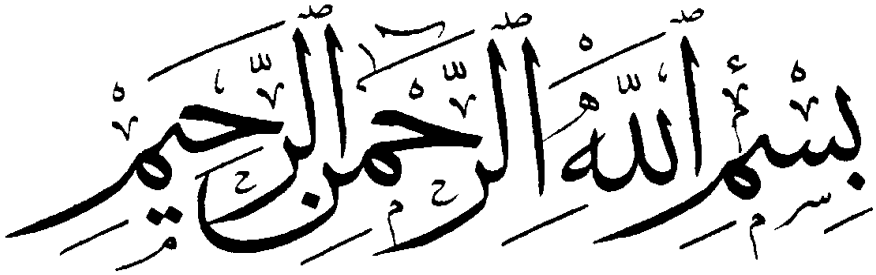
بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{ وَعَلَّمَ آَدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى

الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ

صَادِقِينَ (31) قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا

عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ }

سورة البقرة: الآية 31، 32 .

صدق الله العظيم

شكر وتقدير

نشكر الله عز وجل الذي أنار لنا درب المعرفة، ووفقنا في إنجاز هذا العمل وأمدنا بالصبر وشملنا برعايته وتوفيقه.

جميل أن يكون الشخص على عتبة التتويج والأجمل أن يجد حوله أشخاصا شاركوه في بناء معارفه فلا يجد ما يقدمه لهم سوى كلمات شكر وتقدري واحترام.

لذا نتوجه بشكر خالص إلى الأستاذ:

"الدكتور عتامنة رشيد"

الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث فلم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه وغمرنا بكرمه وساعدنا في انجاز هذا البحث.

كما أتوجه بالشكر و التقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة

إهداء

إلى سندي الوحيد الذي أعانني في تحقيق آمالي أبي الغالي

"**محمد المختار** "

إلى من ركع العلماء أمام قدميها وأعطتنا من عمرها وروحها

وذمها حبا لغد أجمل التي لا ترى الأمل إلاّ من عينيها فأوقدت

بهذا الأمل شعلة المستقبل أمي الحبيبة الغالية "**مريم** "

إلى سندي في الحياة أخي الذي هو بمثابة الأب **محمد محمود**

إلى **اعمر بن بية** المستشار الثقافي بسفارة موريتانيا لدى

الجزائر، إلى كل العائلة

وا لى كل الأصدقاء

محمد المصطفى

مقدمة

مقدمة:

ظلت موريتانيا طيلة العقود الأولى من التقارب المغاربي الذي توجته حركة التحرر في بلدان المغرب العربي (الجزائر وتونس والمغرب) بعيدة سياسيا وتنظيميا عن المبادرات والأطر التي شكلت النواة التأسيسية لتلك المرحلة رغم الروافد الثقافية والتاريخية التي تربطها بالوحدة المغاربية المشتركة عبر قرون من الزمن، كانت فيها تجربة الموحدين ومن بعدهم المرابطين الذين انطلقوا من عمق الصحراء الموريتانية أهمها في ربط صحراء الملثمين بالفضاء المغاربي ثقافيا وسياسيا.

وهكذا وجدت الدولة الموريتانية الحديثة بعد الاستقلال نفسها في وضع داخلي وإقليمي لا تحسد عليه: تركيبة اجتماعية وإثنية مزدوجة زنجية وعربية، وموقع جغرافي طرفي في الوطن العربي، مع الجوار الإفريقي وبحدود غير ثابتة، وهي حالة بالتأكيد موروثة عن السياسة الفرنسية التي أرادت لها أن تكون أقرب لغرب إفريقيا، منها لمحيطها المغاربي حفاظا على التوازن السياسية والجغرافي للخارطة الإقليمية للمنطقة وفق سياسة فرنسا آنذاك.

وقد عمق ابتعاد موريتانيا عن محيطها المغاربي والعربي بصفة عامة بداية استقلالها، اعتراض المغرب على انضمامها إلى جامعة الدول العربية ومطالبته بها وما انجر عن ذلك من توتر بين البلدين وقف فيه أغلب الأشقاء العرب مع المغرب، غير أن الإنتماء الإقليمي المغاربي لموريتانيا، وسعيها الدائم للتعاون والتشاور في إطاره بدأ أعمق من ذلك، لأن المغرب العربي ضمن الحيز الجغرافي الهام للمغرب العربي الكبير وموقع موريتانيا فيه الذي جعلها بمعنى من المعاني، الجسر الذي تمر عبره علاقات البلاد الواقعة شمال الصحراء بتلك الواقعة جنوبها.

وفي هذا الإطار حددت موريتانيا خيارها الإستراتيجي والاقتصادي برهانها على إتحاد المغرب العربي، باعتبارها سببا للتوازن، وهمزة وصل بينه وبين إفريقيا الغربية، في وقت تراجع فيه دور الدولة التقليدي مقابل ما يتطلبه الواقع الدولي لما بعد نهاية الحرب تراجع فيه دور الدولة التقليدي مقابل ما يتطلبه الواقع الدولي لما بعد نهاية الحرب الباردة من تكتلات وتجمعات تتجاوز واقع التقسيم بمزيد من التعاون والمؤسسات المشتركة، سعيا منها لتنمية مستديمة وتنسيق إقليمي لموريتانيا على ما ستتم دراسته في هذه المذكرة.

ويعتمد هذا الطرح في دراسته للموضوع، تجاوز الخصائص المشتركة للشعوب المغاربية والعوامل القومية أو الإيديولوجية البحتة التي طبعت الدراسات الوحدوية العربية بالتركيز على الأبعاد الإستراتجية والمصلحية للتكتل

المغارب، المتمثلة في سياسات التعاون المغاربية عامة، ومكانته في السياسة الخارجية الموريتانية، كحالة للدراسة، مما سيساهم في فهم وتحليل سياسات التعاون المغاربية في أبعادها القطرية، وصولا إلى رؤية مشتركة تنطلق من محددات صانع القرار الخارجي للدول المغاربية.

ولأن موريتانيا بشكل خاص لم تحظ بدراسات من هذا النوع عن واقع التعاون الثنائي بين الجزائري وموريتانيا، والتعاون الإقليمي في إطاره المغاربي، وأهميته بالنسبة لها، فإن هذه الدراسة تستهدف سياستها الخارجية في السياق المغاربي العام، انطلاقا مع الأهداف التنموية والسياسية التي يعكسها واقع التعاون بينها والدول المغاربية الأربع، خاصة الجزائر التي تتسم علاقاتها بموريتاني بخصوصية كبيرة وباتساع مستمر لمجالات التعاون على جميع الأصعدة الاقتصادية والثقافية والأمنية، بالإضافة إلى التنسيق والتشاور السياسي في القضايا ذات الاهتمام المشترك.

أسباب اختيار الموضوع

لقد جاء هذا الموضوع استجابة لهذه الحاجة وسعيا لتكميل ما وجد منها في الحقل الأكاديمي، وفي المكتبة العربية خاصة عن موريتانيا التي لا يعرف عنها إلا النزر اليسير ولا يزال الحقل فيها بكرا ومتسعا لكثير من الدراسة والتحليل، وتكمن أسباب اختياري لهذا الموضوع لما نتوخاه منه في تحقيق الأهداف التالية:

1- تقديم دراسة جديدة تكشف عن صياغة وصنع القرار السياسي الخارجي في موريتانيا في أبعاده المغاربية.

2- استشراف مستقبل التعاون المغاربي على ضوء السياسات العامة في مسار تطورها المستمر سياسيا واجتماعيا واقتصاديا باستجلاء الجمود الذي يعتريه والتحديات التي تواجهه، ودور التعاون الثنائي مع الجزائر في التخفيف من حدة ذلك الجمود عبر فتح أبواب الشراكة في مختلف المجالات.

3- تقديم نموذج موريتانيا في تعاونها المغاربي كحالة للدراسة والمقارنة، يمكن أن ننطلق منها في صياغة تعميمات عن واقع التعاون المغاربي والعوامل المختلفة التي تحدد اتجاهه سواء في شكله المجماعي/ المغاربي، أو الثنائي مع الجزائر.

أدبيات الدراسة:

إن هذه الدراسةتتقاطع مع در اسات سابقة عدة في الإطار العام للتعاون المغاربي، ولكنها تتفرد بكونها أول دراسة تناولت التعاون الثنائي بين الجزائر وموريتانيا؛ حيث حظي اتحاد المغرب العربي منذ بعض الوقت بأبحاث ودراسات، ككتاب الدكتور جمال عبد الناصر مناع، الذي قدم من خلاله دراسة منفصلة عن الواقع السياسي والقانوني للإتحاد، وكذلك الدكتور شكري عزالدين في دراسته عن المغرب العربي الكبير، آليات الوحدة والتجزئة السياسية إضافة إلى الدراسة الهامة للدكتور عبد الحميد الإبراهيمي عن المغرب العربي في مفترق طرق، المنشورة من طرف مركز دراسات الوحدة العربية، و بعض الأبحاث الأخرى المتخصصة مثل دراسة الدكتور سيد محمد ولد سيد آبه عن الوظيفة التشريعية لبرلمانات المغرب العربي، إلا أن السياسات التعاونية للأقطار المغاربية، سواء في مستوياتها المشتركة أو الثنائية، أو الزمنية في الفترة ما بعد تأسيس الإتحاد، لم تنل من الإهتمام ما يبرز دور ومكانة هذا التعاون لدى صانعي السياسة الخارجية المغاربية في الدولة القطرية في المغرب العربي، وتبقى موريتانيا أكثر هذه الأقطار حاجة لدراسة أهمية التعاون المغاربي بالنسبة لها، وفي هذا الإطار تندرج دراستنا التي ترمي إلى تدعيم المكتبة المغاربية الجزائرية والموريتانية بشكل خاص بدراسة معمقة عن دور ومكانة التعاون المغاربي في السياسة الخارجية لهذا البلد، الذي يحتل موقعا جغرافيا وسياسيا متميزا في المغرب العربي، وواقع وآفاق التعاون الثنائي بينه وبين الجزائر.

ولذلك ستكون هذه الدراسة استكمالا للجهود المؤفقة التي سبق لها بعض الباحثين، كالمذكرة المقدمة في كلية العلوم السياسية والإعلام بجامعة الجزائر سنة 1998 عن البعد المغاربي في السياسة الخارجية الموريتانية (1978-1996).

الإشكالية:

تعتمد الدولتان موريتانيا والجزائر على خط التعاون الثنائي في العديد من القضايا لكنهما لا تهملان المسار الجماعي المشترك نظرا لأهميته.

تتحدد إشكالية هذا الموضوع في التساؤل الذي يثار حول طبيعة المسار المغاربي في السياسة الخارجية الموريتانية خصوصا في ظل التعاون مع الجزائر ضمن المسارين الثنائي والإقليمي التي عانت كثيرا من أوضاع تاريخية و سياسية طرحت جدلا واسعا عن مكانتها في المغرب العربي بين الوصل والفصل؟

وقد حاولنا تفكيك هذه الإشكالية إلى عدة تساؤلات فرعية منها:

- ما محددات وأبعاد السياسة الخارجية الموريتانية؟
- وما دور التعاون المغاربي الجماعي فيها؟
- وهل يعكس مستوى هذا التعاون مع موريتانيا بشكل خاص من خلال نموذجي الجزائر حالة التعاون المغاربي المستمر؟
- هل المسارين الثنائي الجزائر وموريتانيا المشترك استراتجية وآلية بديلة ام مكملة للوصل والفصل؟

حدود الإشكالية الزمنية والموضوعية:

تتحدد الفترة الزمنية للموضوع ببداية تطور التعاون المغاربي بشكل مؤسسي حسب المعاهدة المنشئة للإتحاد أي منذ إعلان مراكش 1989 إلى يومنا هذا، دون أن نغفل التطورات السابقة التي أسست لتطور مساره من خلال دراسة فترتين، السابقة لإنشاء اتحاد المغرب العربي والفترة التي تلت تأسيسه.

أما من حيث المضمون فلن تخرج الدراسة عن مجالات هذا التعاون في الإتفاقيات المتعددة والثنائية والآليات المتبعة من طرف السياسة الخارجية الموريتانية في تعزيزه وتطويره انطلاقا من محدداتها ووفق ما يمكن أن نتوصل له من خلال البحث في مختلف الوثائق والمعطيات ذات الصلة.

الفرضيات:

لقد تم التطرق لدراسة هذا الموضوع ضمن الإشكالية أعلاه بطرح الفرضيات التالية

- إن تحديدات التعاون، وتقاطع المصالح المشتركة، ومستلزمات البناء الداخلي، وفرت لصناع القرار السياسي بالخارجية الموريتانية خيارات إستراتجية ومحددات ثابتة لتطوير التعاون والتشاور المغاربي سعيا لتجاوز الصعوبات والعوائق التي اكتفت مساره الأول مع البلدان المغاربية.
- الاستقرار السياسي والحياد المعلن للنظام الموريتاني على مدى زمن الدراسة يساعد في الحفاظ علي قدر من التوازن استفادت منه موريتانيا في تعاونها الجماعي والثنائي مع الأقطار المغاربية.

- كلما تدعم وتطور مسار اتحاد المغرب العربي بأعضائه الخمس كما شكل ذلك فرصة لمصالحة مغاربية مدعمة للسياسة الخارجية الموريتانية.

المقاربة المنهجية:

تختلف الدراسة في حقل العلوم السياسية وفرع العلاقات الدولية عن بقية المواضيع الاجتماعية لصعوبة وتعدد النظريات المتبعة في تحليل الواقع وإعادة تفكيكه وصولا لنسق أو بناء معرفي ينسجم مع الفرضيات المعرفية والمقاربة المنهجية، ويبدو هذا الإشكال أكثر حضورا في هذه الدراسة لارتباطها في جزء كبير بالسياسة لخارجية لدى صانع القرار، وأي الأنماط يمكن تطبيقه على حالة موريتانيا – وإن توفرت الوسائل المنهجية والقابلية الموضوعية للمعطيات المدروسة – وهو ما لا نجزم به في بلد نامي لا تزال طرق القرار وآليات صنعه تخضع لكثير من المؤشرات الذاتية أكثر مما هي تنظيمية و إستراتجية.

كما أصبح تناول المواضيع باعتماد النظريات التقليدية وحدها في تفسير الواقع وتفكيك إشكالاته غير ممكن، نظرا لتجاوز الدولة في بنائها المعاصر لتلك المعاني الكلاسيكية المكرسة لقداسة السيادة ومحورية القطرية في الواقع الدولي المبنى على الصراع ومبدأ المنافسة الخارجية.

إن التطورات المتلاحقة والتغيير الجذري الذي طال بناء الدولة وتشكيل النسق الدولي القائم على التوازنات لم يترك للتنظير الواقعي الكثير في المجال فتعددت التكتلات الإقليمية وتنوعت أنماط الدول حسب قوتها حسب قوتها السياسية والاقتصادية، ومعايير سياستها الداخلية المتأثرة بواقع العولمة وثقافة حقوق الإنسان (المدارس السلوكية المعيارية في العلاقات الدولية)، ما أرغم الباحث منهجيا على مراعاة هذا التعدد من ناحية، وما يناسب من النظريات والمقاربات كل حالة من ناحية ثانية.

وهو ما انتهجناه في هذه المذكرة بتعاملنا مع المعطيات النظرية وعدم الإرتهان لمنهج واحد أو نظرية لاتساع الحقل الإبستيمولوجي والتنوع المعرفي والتعدد المنهجي، ولذلك تم الأخذ بمنهج التاريخي في تتبع معالم ومسار التعاون والنموذج التحليلي "لمايكل أبريشتر" الذي يصور عملية صناعة السياسة الخارجية على أنها نسق يتفاعل مع البيئة والنخبة السياسية صاحبة القرار.

نستخدم هذه الدراسة منهج دراسة الحالة التي تمثل أحد جوانب المنهجية المقارنة، وذلك في تتبع معطيات وواقع التعاون الموجودة، وتحليل المتغيرات الداخلية والخارجية في السياسة الخارجية الموريتانية.

الصعوبات:

لقد واجهتني عدة صعوبات أثناء إعداد المذكرة، يتعلق بعضها بطبيعة الموضوع الذي جمع بين تحليل السياسة الخارجية في مقاربة نظرية تركز على القطرين الموريتاني والجزائري، وبين البحث في التعاون المغاربي، ومع موريتانيا منه بشكل خاص، وهي تشعبات تضاف لها قلة المراجع الخاصة بالموضوع، ونقص الوثائق الرسمية، فضلا عن صعوبة إسقاط المقارنة والتحليل العلمي في السياسات الخارجية على الدول النامية التي ما تزال صيغ الحكم والإدارة فيها خاضعة للتقلبات والإنقلابات، ونمط الأمزجة الذاتية أكثر منها للمنهجية والإستراتجية في رسم السياسات العامة.

الخطة:

اتبعنا خطة ثلاثية تتألف بعد هذه المقدمة من ثلاث فصول، خصص الفصل الأول لأسس السياسة الخارجيةالموريتانية، ضمن ثلاث مباحث، عن المقاربة النظرية، والمحددات العامة للسياسة الخارجية الموريتانية بالإضافة للأبعاد الإقليمية والدولية للسياسة الخارجية الموريتانية. حيث جاء المبحث الأول: تحت عنوان محددات السياسة الخارجية الموريتانية، والمبحث الثاني: بعنوان المباديء الأساسية للسياسة الخارجية الموريتانية.

في حين تم تخصيص الفصل الثاني:أطر التعاون الثنائي بين الجزائر وموريتانيا في ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول :الطابع المؤسسي للعلاقات الثنائية بينموريتانيا والجزائر، بينما جاء المبحث الثاني بعنوان التعاون الإقتصادي: وكان المبحث الثالثو الأخير ضمن هدا الفصل الثاني بعنوان التعاون في الشؤون الإفريقية والعربية : أما الفصل الثالث والأخير فقد ركز على العمل الجماعي في إطار التعاون المغاربي المشترك: المبحث الأول التعاون المغاربي الأهداف الخطوات، المبحث الثاني معوقات التعاون المغاربي المشترك، والمبحث الثالث: المقارنة بين المسارين الثنائي والجماعي للعلاقات الموريتانية الجزائرية.

الفصـل الأول:أســس السياســة الخارجيــة الموريتانية

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية

المطلب الأول: موقع الجغرافي

المطلب الثاني: العنصر السكاني

المطلب الثالث: الحياة الاقتصادية

المبحث الثاني: المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الموريتانية

المطلب الأول: محاربة الاستعمار

المطلب الثاني: عدم الانحياز

المطلب الثالث: الوحدة الإفريقية حلقة وصل

المطلب الرابع: إقرار السلام العالمي

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الموريتانية:

من بين أهم الإتجاهات في تحليل السياسة الخارجية ذاك الإتجاه الذي يحللها تحليلا نظميا "نسقيا" من منطلق أن السياسة الخارجية تتم صياغتها بواسطته نوعين من العوامل "الداخلية والخارجية" مع التركيز على فكرة التأثير والتأثر بينهما من خلال "التغذية الإسترجاعية". ومن ثم يركز على الترابط العوامل الداخلية والعوامل الخارجية معا. من خلال هذا المطلق يمكن القول أن محدداتالسياسة الخارجية هي عبارة عن العوامل التي تكيّ ف. السياسة الخارجية الموريتانية هي عبارة عن العوامل التي تكيف السياسة الخارجية من حيث تحديد أهدافها وتوجهاتها وآلياتها[1] و سنتاول أهم هذه الجوانب بالنسبة للسياسة الخارجية الموريتانية في أربعة مطالب.

المطلب الأول: الموقع الجغرافي

لقد عانت موريتانيا كثيرا من أطماع الطامعين بسبب اتساع رقعتها الجغرافية وقلة سكانها. مما يطرح إشكالية الأمن الخارجي (الجيران) والدور الذي لعبه هذا الموقع في تعدد التوجيهات الخارجية مما يعني أن الأهمية الإستراتيجية للبلد متعددة الأبعاد هي الأخرى (التوازن).

ومن جهة اخرى,ففي البلادان الإفريقية , ربما أكثر من أي بلادان أخرى يؤثر المحيط الجغرافي بشكل مؤكد في الحياة الساسية والمؤساسات[2].

إن موريتانيا عبارة عن سهل واسع يأخذ الإتجاه: شمال- شرق- جنوب- غرب تقطعه مجموعات جبلية متنوعة. بارتفاع يتراوح بين 300 و917م. ثلثيه يطبعهما المناخ الصحراوي و الثلث الباقي يسوده المناخ الساحلي.

من حيث التضاريس يمكن أن نميز بين أربعة مناطق:

1- **في الجنوب:** شريط زراعي خصب، اتساعه حوالي 10 كلم. يمتد على طول نهر السنغال يسمى شمامة.

2- **في الشرق:** منطقة الكثبان الرملية الكبيرة، قليلة الخصوبة.

3- **الوسط:** منطقة جبلية، صخرية نسبيا، قابلة للزراعة بصعوبة.

([1]) جمال علي الزهراني: السياسة الخارجية المصرية (70-1981)، مكتةب مدبولي، القاهرة، 1987، ص 32-33.

([2]) marcel piquemel-paster, la ree publique islamique de mauritanie,berger 8levraalt, paris, 1969, p9

4- **في الغرب:** وبمحاذاة المحيط الأطلسي، منطقة رملية، يسود فيها صيد السمك, بعض الزراعة الخفيفة (بدائية)

كما توجد أربعة مناطق مناخية، تبدأ على التوالي من الجنوب نحو الشمال، تشهد تراجعا في معدل الأمطار، مما يزيد من تراجع خصوبة التربة:

1- في الجنوب: المنطقة شبه الساحلية والتي تعرف أمطار مرتفعة ومنتظمة.

2- من نهر السنغال وعلى خط نواكشوط، النعمة- منطقة ساحلية جافة.(ماعدا الفترة الممتدة من يوليو إلى أكتوبر) درجة الحرارة مرتفعة.

3- في الشمال: المنطقة صحراو ية

4- في الغرب: المنطقة شاطئية (ساحلية)، والمناخ محيطي معتدل. [1]

هذا في ما يخص الجوانب المناخية والتضاريسية.أما من حيث التسمية والتكوين(النشأة)، فقد ظهرت أو لما ظهرت تسميته(**موريتانيا الغربية):** في شهر ديسمبر 1899 وبشكل رسمي على إثر قرار من وزير المستعمرات الفرنسي، وكان الهدف الأساسي لفرنسا يتعلق بالجانب الإستراتيجي: الإخضاع النهائي للجنوب المغاربي وللشمال السوداني(السودان الإفريقي) ليتم تجمع إمبراطورية إستعمارية متماسكة تمتد من شواطئ البحر الأبيض حتى شواطئ خليج غينيا[2] وبعبارة أخرى فإن الأمر يتعلق بخلق "منطقة عازلة" تفصل الفضاء العربي عن إمتداداه الحضاري والإستراتيجي (إفريقيا المسلمة) وبالتالي إقاف المد الثقافي الديني الذي إضطلع به الدعاة والعلماء الشناقطة منذ قيام الدولة الصنهاجية والحقبة المرابطية، كما أن هناك دوافع إقتصادية لهذه الإستراتيجية لاحق بوادرها منذ الصراعات الأوروبية على شواطئ الإقليم مرورا بإزدهار تجارة الصمغ وإنتهاء بإكتشاف مناجم الحديد الغنية في شمال البلاد [3]

ويكون مهما أن نتوقف عند الحدود التي تفصل بين موريتانيا وجيرانها الأفارقة (من الجنوب والشرق)، والمغاربيين(من الشمال الشرقي والشمال)غير أنه تلزم الإشارة في البداية إلى أن هذه الحدود إنماهي حدود مصطنعة خلفها الإستعمار الفرنسي، بحيث تركت أثارها السيئة على إقتصاديات البلد، خاصة أنها خططت في

---

[1]) - ibid, p 9-10

[2])- charles toupet, jean robert pitte, la mauritanie, puf; paris, 1988, p 20.

([3]) مجموعة مؤلفين: موريتانيا: الثقافة والدولة والمجتمع، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة 1، بيروت، 1995، ص 91-92

الوقت الذي لم يكن فيه للموريتانيين رأي أو معرفة بكيفية ذاك التخطيط، إذ كانت مصلحة الإستعمار فوق أي مراعاة للمعطيات "الجغرافية طبيعية كانت أم بشرية"

1- **الحدود الموريتانية المالية:** أثناء الحرب العالمية الثانية كان "كريستيان ليجري" "C-LAIGRET" حاكما على موريتانيا، و اختلف عن حكام غرب إفريقيا في ميله في البداية إلى التعاون مع حكومة فرنسا الحرة، وعندما هزمت حكومة "فيشي" الموالية لألمانيا، بادر "ليجري" بمطالبة المجلس العام بغرب إفريقيا الذي كان ينعقد بداكار، بما أسماه بموريتانيا الكبرى حيث نجح في تحويل منطقة الحوض من السودان وضمها إلى موريتانيا (تعرف هذه المنطقة حاليا بولاية الحوض الشرقي)، وبعد إستقلال البلدين ساد الشعوب بضرورة إعادة النظر في هذه الحدود، خصوصا بعد أن إتضح أن التذمر المالي قاد إلى التحالف مع المغرب ضد موريتانيا، وأسرعت موريتانيا تفاديا لذاك بإجراء إتصالات ومفاوضات عديدة أبرمت مع مالي على أثرها عدة إتفاقيات بدأت بتفاقية (كيفة)، في الثالث من شهر أغسطس سنة 1962، وإنتهت بمعاهدة "خاي" في السادس عشر من فبراير 1963. والتي تم تنفيذها. وضم بمقتضاها شريط شرقي من الحوض إلى الجمهورية المالية.

2- **الحدود الموريتانية السنغالية:** تم رسم الحدود بين الدولتين بعد إدخال كثير من التعديلات عليها وقد نجحت موريتانيا في إقناع السنغال ببعض مطالبها حيث أبرمت في 19 أكتوبر 1959 معاهدة بين البلدين جاء فيها "أن يكون الموريتانيون أحرار في الصيد بأي مكان في نهر السنيغال. كما أنه من المتيسر لهم أن يزرعوا بعض المناطق حول النهر المذكور" وكانت الجمهورية السنيغالية تطمع في ضم موريتانيا إلى إتحادية مالي. خاصة وأن بعض أفراد حزب الإتحاد الموريتاني الذين كانوا يتبنون هذه الأفكار. حصلو على دعم(داكار) المادي والأدبي.ويذ كرانه حتى 1960 كان يوجد على مستوى القياديين الموريتانين تعارض في الأراء حول نهر السنيغال، ففي حين رأى البعض أنه لا يمكن التخلي عن النهر، إعتقد البعض الآخر بعدم ضرورة أن تخضع البلاد لشروط وضغوط سياسية من جراء النهر،نظرا لمخزونها الكبير من المياه الجوفية وللتساقطات المطرية التي تصل "أنداك" إلى أكثر من 600 ميليمتر. [1]

إن غياب الإهتمام بالجوانب الإستراتيجية لهذه الحدود النهرية، يعكس التطلع الكبير لدى هذه الشريحة إلى فك الإرتباط مع السنيغال التي تمثل وقتها مركز القيادة الفرنسية لمجموعة إفريقيا الغربية الفرنسية (A.O.F) كما يعني في الوقت نفسه أن الأهمية الإسترتيجية للحدود الموريتانية مع دول غرب إفريقيا وما في ذلك من مغريات

[1] المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: الجمهورية الإسلامية الموريتانية (دراسة مسحية شاملة)، د ب، 1978، ص 54-55.

الريادة الاقتصادية، كل ذلك لم يمنع أصحاب القرار في نواكشوط من الإهتمام بالروابط الجويسياسية مع "أشقائهم في الشمال" وذلك رغم العوائق الطبيعية والإستعمارية وكذلك غياب المشروعات الاقتصادية المباشرة.

3- **الحدود الموريتانية الجزائرية:** هي عبارة عن خط مستقيم يلتقي في رأسه الشمالي مع حدود جمهورية مالي، وبطول يزيد عن 400 كم، في منطقة صحراوية خالية من مظاهر الحياة (منطقة المجابات الكبرى) وقد وضعت فرنسا الحدود بين موريتانيا والجزائر في سنة 1905. حيث تلتقي من جهة الصحراء الغربية عند منطقة تندوف الشيء الذي يفسر محاولة المغرب خلال مطالبته بموريتانيا للسيطرة على تلك المنطقة بإعتبارها المفتاح إلى موريتانيا (في ظل سيطرة إسبانيا على الصحراء) مما جر إلى المواجهة العسكرية بين المغرب والجزائر سنة 1963. [1]

أما عن الحدود بين موريتانيا والصحراء الغربية" الإسبانية سابقا" فقد خططت بين فرنسا وإسبانيا في نوفمبر 1900 وتأكد ذلك في معاهدة أكتوبر من 1904 التي إنتهى فيها الطرفان إلى تقسيم الصحراء، ووضع حدودا إصطناعية هندسية مستقيمة، تتفق مع خوط الطول والعرض، وقد إتفق على أن يكون الحد الجنوبي للنفوذ الإسباني موازيا لرأس بلانكو، بحيث يقسمه إلى قسمين، ويمتد خط الحدودهذا بحيث تدخل مناجم كدية الجل ضمن موريتانيا، ثم تمتد الحدود بإتجاه شمالي شرقي حتى تقاطع خط طول 12 غربا مع مدار السرطان، ثم تمتد نحو الشمال بشكل خط مستقيم موازيا لخط طول 12 غربا حتى تقاطعه مع خط عرض 27 شمالا، ثم تتجه الحدود شمالا وبخط مستقيم حتى إلتقاء نقطة الحدود مع الجزائر عند خط طول 8.45° غربا.

كي يلاحظ أن موريتانيا لن تكن تلتقي في حدود مع المغرب. حيث كانت بضعة كيلمترات من التراب الجزائري تفصل بين البلدين إلا أن تقسيم الصحراء بين موريتانيا والمغرب كانت أو مناسبة لإتصال الحدود بين البلدين [2].إن العوامل التاريخية والجغرافية. أو على الأصح التاريخ الذي توجهه الجغرافيا بقوة، تضافرا من أجل إعطاء دور "الروابط البين إفريقي " لموريتانيا... فهذا البلد هو الوحيد من بين بلدان المنطقة الذي يملك واجهة أطلسية. ظلت موريتانيا ومازالت تسهل المرور من الشواطئ المتوسطة حتى ضفاف الأنهار الإستوائية الكبرى. [3]

([1])المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: الجمهورية الإسلامية الموريتانية، المرجع السابق، ، ص 56.

([2]) المرجع السابق، ص 56.

([3])Jaen arnoud, la mauritanie, apercus historique géographique et socio-économique, le livre africanes, paris, 1972, p 7.

لقد أدرك أصحاب القرار في وقت مبكر أن دور البلد يتحدث بشكل كبير من خلال وضعيته الجغرافية: ومن ثم سعى ولد داداه إلى تأكيد الأهمية الاستراتيجية للبلد. وبالتالي إثبات أن تلك الصحاري ليست كما يعتبر البعض مجرد "حاجز كبير وصعب العبور بين إفريقيا الشمالية وإفريقيا الغربية". وعلى العكس ففي الوقت الذي أصبحت فيه المسافات والعقبات هزيلة أمام التقدم التقني فإن موريتانيا باتت عبارة عن جسر يربط العالم العربي – البربر المتوسطي بعالم إفريقيا السوداء. [1] فالأمر إذا يتعلق بإعادة صياغة لدلالة المفهوم الإستراتيجي. يرجع بالأساس إلى إختلاف في المنبع المصلحي، فالعامل الإستراتيجي ظهر مع تشغيل "الكيان الجغرافي" لموريتانيا ولكن المصلحة تحولت من مصلحة إستعمارية بحصول موريتانيا على إستقلالها، إلى أساس دعم المبادئ التي وضعتها الدولة الناشئة لتأكيد وحدتها وهويتها. تلك الهوية التي تطلب أيضا ضرورة إعادة هيكلة المنظومة النسقية للمجتمع التقليدي الموريتاني بهدف تكييفها مع واقع الدولة الجديدة، وجعلها تنصهر في بوتقة إجتماعية جيدة.

المطلب الثاني: العنصر السكاني

منذ قرون عديدة استقر التوزيع السكاني في موريتانيا بين المجموعتين (العربية والإفريقية)، والمصطلح الحساني[2] القديم يميزه تعبير (بلاد البيظان " وبلادالسودان"). ومع ذلك فإن اللون وحده لا يكفي لمعرفة الإنتماء العرقي للموريتانيين، فعديدو ن هم السود الذين ينتمون إلى مجموعة البيظان، والإختلاط الإجتماعي (الحلاسائية) كان يتكرر طيلة التاريخ المعقد لسكان الصحراء الغربية، بين سكان التكرور وغانا السود،و البربر والعرب البيض، فالتسمية: " البيظان" أو المرو" تعني إذن الموريتانين الرحل في معظمهم أنذاك والمنتمين حضاريا إلى الإسلام، والمعربين ثقافيا بغض النظر عن أصلهم البعيد. فالإسلام والتنقلات التجارية والتحالفات المختلفة.. هذه العوامل مجتمعة شكلت روابط وطيدة بين المجموعة العربية_ البربرية والسكان السود. من هذه الروابط تكون " الشعب الموريتاني " [3]

فمنذ العصر الحجري كانت منطقة موريتانيا مأهولة بالزنوج، المزارعين والصيادين. وكذلك بالرحل المنميين القادمين من النوبة(مصر) في الألف الثالثة قبل المسيح... وقد كان المناخ حينها أكثر رطوبة، وزراعة الخضراوات

---

[1])- Charles toupet, Jean robert pitte, la mauritanie, pif; paris, 1988, p 218..

[2])الحسانية هي الدار جة المحلية، نسبة إلىقبائل بني حسان التي هاجرت إلى البلاد من مصر في عهد الدولة الفاطمية.

[3])La mauritanie, terre des hommes, brochure ditée par le centre d'information et de formation du ppm imprimrie national, nuoakchott, 1973, p 4-5.

أكثر وفرة. وفي القرن الخامس قبل الميلاد كان السكان قد عرفوا إستخراج النحاس وإستخدام الحيل المختلفة الأغراض، وقد دفع التراجع المستمر للرطوبة في المنطقة بالسود إلى النزوح نحو الجنوب، ولكن الروابط إستمرت بين الرحل والمزارعين، وعلى العكس فسكان شمال إفريقيا البرابرة البيض، يتوفرون على تقنيات ووسائل التأثير الضرورية لإحتلال الفضاءات المتجهة نحوى الإهمال. فبدو في المراحل الأولى بغارات (نحو الجنوب) بحثا عن الطرائد والمراعي لقطعانهم ولم يكن البربر يملكون الأسلحة المعدنية فحسب، بل كانوا يملكون أيضا عربات مجرورة على الخيل (وجدت صورها على بعض الرسومات الحجرية) والطرق التي كانت تسلكها هذه العربات أمكن العثور عليها. فإحداها تنطلق من شواطئ المتوسطيةللمغرب لتصل إلى الجنوب الشرقي لموريتانيا، ولاشك أن هذه الغارات كانت تجمع بين التجارة والحرب. ولكن الآثار لم توضح بعد كل تلك التعقيدات بحيث يكون من الصعب التميز بين الدوافع المناخية والإقتصادية والثقافية لهذا "التقدم" الذي انجزه العالم الليبي البربري Le Monde libyco-béribéri. [1]

وعند بداية المرحلة التاريخية période historique

كانت الصحراء الغربية مأهولة بثلاثة مجموعات سكانية:

1- **صنهاجة:** وهم بربر تربطهم علاقات قرابة مع عرب اليمن المهاجرين قبل الإسلام.

2- **زناتة:** وهي القبائل البربرية القادمة من المناطق الليبية

3- **قبائل بافور:** (في أدرار خصوصا) وهم سكان أصليون

لقد إتسمر النفوذ البربري أكثر من خمسة عشر قرنا قرنا من الزمن، تركت فيها المجموعة الصنهاجية (قبائل لمتونة. لمتة. جدالة، ومسوفة) أثرها في الوقت الذي مازالت تسيطر فيه زناتة على الجنوب المغاربي، وتتخذ من جلمساسة (في المغرب) عاصمة لها.

ولم تترك المرحلة الرومانية أي انعكاس على المنطقة الجنوبية الغربية للصحراء، ولكن إستخدام الجمل من طرف البربر كان معاصرا للإمبراطورية، إن انتشار التنمية الحيوانية عند القبائل الصنهاجية في القرنين الثالث والرابع

(1) Charles Toupet, jean robert pitte, la mauritanie, op, cit, p 53-54.

قبل الميلاد أعطاهم فرص جديدة في الثروة والنجاح الشيء الذي "وجه بشكل نهائي ميلهم إلى أن يكونوا من أكبر سكان البدو الرحل في الصحراء "[1] وقد ظلوا محتفظين حتى عهد قريب بميزة قهر الصحراء.

ومع وصول الفتوحات الإسلامية في القرنيين السابع والثامن الميلاديين إلى شمال غرب إفريقيا، قامت قبائل الصنهاجة بالتوسع في اتجاه مملكة غانا لتصبح مملكة إفريقية إسلامية سوداء، وقد إمتدت حدود هذه المملكة من(تكانت) في موريتانيا إلى حوض النيجر الأعلى، ومن ظهر(تشي)" إلى حوض نهر السنيغال.

كما كانت هذه الإمبراطورية هي الأكثر شهرة وإزدهارا على صعيد إفريقيا جنوب الصحراء[2]

وفي القرنيين الثامن والتاسع ظهرت إمبراطوية التكرور التي شملت ضفتي النهر، حيث كانت تعيش في ظلها عدة مجموعات (الوولف والتكارير والسيرير ثم السراقولي).

وفي منتصف القرن الحادي عشر إنطلق مؤسسوا دولة المرابطين من داخل موريتانيا لتأخذ فتحاتهم إتجاهين:

- **شمالا:** بإتجاه سجلماسة وتافلالت ثم بلاد السوس والأطلس حيث أسس يوسف إبن تاشفين مدينة مراكش كعاصمة للمرابطين، ثم بسط نفوده التي على الأندلس بعد أن إستغاثت به الإمارات الإسلامية الأندلسية التي كاد الصليبيون أن ينهو وجودها، وبهذا إستطاع المرابطون تمديد فترة الوجود الإسلامي في الأندلس بما يناهز ثلاثة قرون من الزمن.

- **جنوبا:** بإتجاه الممالك الإفرقية (خصوصا الساراقولي وأوداغوسط)[3]وبعد الهجرات التي قامت بها قبائل بني معقل وبني حسان إلى المنطقة عرفت البلاد (في الفترة ما بين القرنيين الحادي عشر والخامس عشر، تمازجا وانسجاما شديدين بين القبائل العربية والبربرية من جهة وبين بعض هذه القبائل والسكان الأفارقة من جهة أخرى[4]

---

[1]) La mauritanie, terre des hommes, op, cit, p 5-6.

[2]) charles toupet, jean robert pitte, la mauritanie, op, cit, p 55..

[3]) La mauritanie, terre des hommes, op, cit, p 5-6.

, Nuoakchott,1988, pp 11-22. Abdel wadoud ould cheikh, élément d'histoire de la mauritanie,c

[4])c f

وبداية من القرن الخامس عشر بدأت حملات الإستكشاف الأوربية تحوم حول شواطئ المنطقة لتصبح البلاد في ما بعد من نصيب المستعمر الفرنسي الذي دخل موريتانيا مع بداية القرن العشرين وإستمر تواجده حتى أكثر من نصف قرن من الزمن، إلى أن حصلت البلاد على إستقلالها سنة 1960

عرفت مرحلة ما قبل جفاف السبعينات وجود نمطين معاشيين مختلفين أديا إلى ظهور عقليتين إحدهما بدوية في الشمال (المور، البيظان) الأكثر من حيث العدد،كلفون بالحركة وبالفضاءات الواسعة والبحث عن المراعي لقطعانهم. والآخرى حضرية في الجنوب (التكلور، الصوننك، والولوف) مزارعون يخضعوا لنهر السنيغال، ومن أهم زراعتهم: الدخن، الذرة البيضاء والبطاطة).

لقد عرفت هذه الأنماط تحولات كبيرة، خصوصا في ما يتعلق بالتخلي عن الريف لصالح المدينة، وذالك عندما إشتدت وطأت الجفاف وتراجعت الثورة الحيوانية، والجدول التالي يوضح كيف أن التطور في هذه التحولات كان ضعيفا نسبيا قبل سنة (70) بينما تسارعت بعد هذه المرحلة وتيرة النزوح إلى المدن وإلى المناطق الزراعية النهرية.

الجدول رقم (01): التطور السكاني (1965-1975)

	1965	1970	1975
سكان الريف الرحل (المنمين)	(78%)802000	(72%)810000	(27%)406283
سكان الريف المزارعين	(15%)158000	(14)157653	(42%)517087
سكان المدن	(%7)81150	(14%) 157653	(31%)3836667

المصدر: Abdel wadoud ould cheikh, élément d'histoire de la mauritanie,c c f Nuoakchott,1988, pp 11-22.

لقد وصل عدد السكان في النصف الأخير من السبعينات إلى ما يقارب المليون ونصف المليون نسمة (لاتوجد إحصاءات دقيقة)، وفقا لتقرير التوقعات السكانية في العالم الصادر سنة 2014 فإن مجموع سكان موريتانيا بلغَ 4.301.018 في عام 2016 مقارنة بـ 650.00 فقط في عام 1950. نسبة الأطفال دون سن

15 حسب إحصاء سنة 2010تصل ُ إلى 39.9%فيما تُشكل 57.4% نسبة عمر الأشخاص بين 15 و65 سنة أما 2.7%فتُمثل من هم في 65 عاما أو أكثر.

السنة	مجموع السكان (× 1000)	السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 0-14 سنة (%)	السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 سنة (%)	السكان الذين تتجاوز ُ أعمارهم 65 سنة (%)
1950	657	43.8	54.8	1.4
1955	744	43.6	54.7	1.6
1960	854	44.3	53.8	1.8
1965	984	45.2	52.8	2.0
1970	1 134	45.8	52.1	2.2
1975	1 312	45.8	51.9	2.3
1980	1 518	45.6	51.9	2.4
1985	1 748	45.3	52.2	2.5
1990	1 996	44.9	52.5	2.6
1995	2 292	44.0	53.4	2.7
2000	2 643	42.7	54.6	2.7
2005	3 047	41.2	56.1	2.7

2.7	57.4	39.9	3 460	2010

وتتمركز الكثافة السكانية في الجنوب الشرقي[1] وقدر أن نسبة 42% من السكان تقل عن الخامسة عشر و61.2% تقل أعمارهم عن الخامسة والعشرين [2] وإذا كانت أنماط المعيشة تختلف بسبب التمايز البنيوي فإن التراكيب الإجتماعية التقليدية تتشابه، حيث تتميز بتسلسل مبنى على أنظمة إجتماعية معينة، وبنفس الدوافع، وعن طريق تقاسم دقيق للمسؤوليات والأدوار المحددة للروابط الأسرية، ونميز في هذا المجال بين:

- **المحاربيين:** الذين يضمنون حماية الأنظمة الإجتماعية الأخرى.
- **المتعلمون: (المثقفون):** الذين ينشرون تعاليم الدين الإسلامي وفنون الأدب العربي المختلفة.
- **المحميين:** (tributaires) والخدم: الذين يتولون عادة مهمة المراعي والحقول.
- **الحرفيين (الصناع):** الذين يقومون بصناعة جميع الأدوات والآلات ذات الإستخدام العام.
- **المطربيين (إيكاون):** يغنون في مواضيع المدح والغزل والحرب وينقلون مآثر القدماء من جيل إلى جيل[3]

يظهر الجدول التالي توضيحا وتفصيلا أكثر للمجتمع التقليدي الموريتاني وخصوصا عن المجموعة العربية البربرية.

(1) La mauritanie, terre des hommes, op, cit, p 3-4

(2) - charles toupet, jean robert pitte, la mauritanie, op, cit, p 64.

(3) - La mauritanie, terre des hommes, op, cit, p 4

الجدول رقم (02): المجتمع التقليدي الموريتاني

الطبقة	نظام الطبقة	الدور السوسيومهني	مدى الأندماج في المجتمع الموريتاني المعاصر
حسان أو العرب	نبلاء من أصل عربي	محاربين منذ القدم منمين (موظفين)	سهل جدا لأنهم أصحاب الأكبر في تكوين البلد
المرابطين أو الطلبة (الزوايا بربر)	نبلاء	معربون ثقافيا شيوخ مرابطين يتولون مهمة التعليم منمين، تجار، ورجال سياسة	سهل جدا لأنهم أصحاب الدور الأكبر في تكوين البلد
التياب (حسان تحولوا إلى زوايا)	نبلاء من أصل عربي	يقومون بأدوار الطبقتين السابقتين	أقل سهولة
أزناقة (الحمة، من أصل بربري)	تحت الظل	محاربين قدماء مع بني حسان رعاة، منمين، يقودون القوافل، مزارعين (نادرا)	أقل سهولة
الحراطين	سود محررون	إجراء، رعاة، منمين، مزارعين	صعب
المعلمين (الصناع)	أحرار لكنهم مرتبطين بالطبقات النبيلة	صناع حرفيين، (النساء يتخصصن في صناعة الجلود) وسطاء إجتماعيين	صعب نظرا لبعض الإزدراء لهذه المهنة.
إيجاون (مطربين، فنانين)	أحرار لكنهم مرتبطين بالطبقات النبيلة خصوصا حسان	مطربين، شعراء (بالشعبي) نسابة يمدحون نبلاء، يحكون القصص	متذبذب بين أحوال الطبقات السابقة
إيمارجن	سبايا أو محررون	الصيد البحري	طبقة مستقرة لا تبحث عن الإندماج
النمادي	تحت الظل	صيد الضباء	طبقة مستقرة لا تبحث عن الإندماج

Cherles Toupet, Jean Robert Pitte, la Mauritanie, Puf, Paris, 1977, p 66.

لقد شجع المستعمر بقاء التركبة الإجتماعية على النمط وسخرها لخدمة مصالحه ليس فقط في المرحلة الإستعمارية، ولكن أيضا بعد الإستقلال في إطار يمكن وصفه بالاستعمار الجديد ففي حين شجع الفرنسيون بقاء الزعامات التقليدية إنطلاقا من مبدأ إصلاحياتها للتعاون معهم شجعوا في الوقت نفسه إبراز الخصوصيات السوسيو- السكانية لكل من المجموعتين بحيث يحصل الإنطباع بتجاوز عوامل التلاحم والإندماج ذات الطبيعة السوسيو-إقتصادية (الإعتماد المتبادل) والسوسيو ثقافية (الوحدة الإسلامية والتاريخ الحضاري المشترك) إلا أن هذا الأخير أثبت عكس ذلك في كل المناسبات كما ساعد على إبراز أهمية "التضامن الإجتماعي" في مسيرة التنمية الاقتصادية للبلد.

المطلب الثالث: الحياة الاقتصادية

لم يقترب أي بلد إفريقي إلى الإستقلال وهو يحمل من الصعوبات السياسية الجسمية والعوز المادي الكبير أكثر من موريتانيا فقد كانت البلد الأكثر "حداثة" في المستعمرات الفرنسية والأكثر حرمانا في جميع المجالات[1]، لقد عاد المحامي ولد داداه من فرنسا بعد أعمال دراسته وهو يحمل مشروع انشا الدولة الموريتانية. وكانت نواكشوط أحد رموز تجسيد هذا المشروع رغم موجودها في مناخ صحراوي ساحلي ة في الجنوب ومناجم الحديد والنحاس في الشمال وفي الوقت الذي تشكل فيه بوابة لجميع مناطق الوطن على البحر

لقد ذكر المختار ولد داداه بأن قلبه" كان مجزءا بين الفرح والإنشغال" غداة الإستقلال، في ميلاد الدولة ثم في ظروف جدة صعبة، والميراث الإستعماري هزيل جدا: 30كلم من الطرق المعبدة. ثلاثة مستشفيات و(200سريرا) وبعض المستوصفات، وعدد قليل من الأطباء والممرضين

ومعدل تمدرس ضعيف جدا (5% في المدارس النظامية) وعدد قليل من الجامعيين فلا وجود لأي بنى تحتية ولا الكوادر[2].

إن هذه الوضعية جعلت موريتانيا على غرار معظم دول غرب ووسط إفريقيا. تبقى على عدة إمتيازات لدولة الإستعمار السابقة وذالك لكي تستعين في حل مشكلاتها الداخلية (إقتصادية) والخارجية (التهديدات الأمنية من طرف المغرب) فبالإضافة إلى ماقدمته موريتانيا من تنازلات في المجال العسكري لصالح فرنسا، كانت التنازلات

(1) La mauritanie, terre des hommes, op, cit, p 8.

(2)charles toupet, jean robert pitte, la mauritanie, op, cit, p 78.

في المجال الاقتصادي لاتقل أهمية [1] فقد قبلت الحكومة الموريتانية حتى سنة 1963. دعما هاما للمزانية من قبل فرنسا، كما ّ أن إتفاقية التعاون الاقتصادي التي وقعت مع فرنسا غداة الإستقلال حملت الكثير من التنازل والإمتيازات لصالح فرنسا، وذلك لدرجة أن كانت موريتانيا مقيدة في سيادتها وحريتها في التعاون الاقتصادي مع غير فرنسا كما كانت هذه الأخيرة تسيطر عن أهم مصادر الثروة الوطنية من خلال شركة (ميفيرما) التي كانت تهيمن على مناجم الشمال، هذا إضافة إلى ربط موريتانيا بمنطقة الفرنك" الإفريقي " إن إستمرار هذه الوضعية "قرابة العقد الأول للإستقلال" أدى إلى عدة إحتياجات وإضطرابات دفعت إلى جانب عوامل أخرى، طبيعية (الجفاف)و خارجية (التأثر بالدول الثورية مثل الجزائر)[2]_لإنتهاج أصحاب القرار سياسة إستقلال إقتصادي أكثر صرامة وجدية في مواجهة المستعمر القديم- الجديد. من أجل فهم أحسن لأزمة التعاون الفرنسي الموريتاني. لابد من التذكير – بتفصيل أكثر- بالظرفية الاقتصادية التي تم فيها توقيع الإتفاقيات سنة 1961.

إن هذه الوضعية تتلخص في النقاط التالية:

- التحالف العميق للدولة الموريتانية.
- تواضع إمكانيات الدولة.
- الإستخدام الضعيف للمصادر الطبيعية: زراعة أو معدنية.
- غياب التصنيع والبنى التحتية الاقتصادية.
- غياب الأطر الفنية ذات الكفاءة.

إن هذه الصعوبات الهامة التي واجهتها الدولة عند إستقلالها لم يبدأ التغلب عليها نسبيا إلا منذ سنة 1972. حيث بداية الطريق الطويل نحو التنمية بإتخاد قرارات حاسمة في اتجاه حرية القرار الاقتصادي والسياسي، ولكن لابد قبل التطرق إلى ذلك من إقلاء نظرة على أهم التطوورات التنموية الوطنية من خلال الخطط الاقتصادية التي وضعتها الدولة طيلة فترات هذه الدراسة.

المخططات التنموية والمساعدة الخارجية

(1) الجمهورية الإسلامية الموريتانية، دراسة مسحية شاملة مرجع سبق ذكره، ص 30.

(2) مجموعة مؤلفين: موريتانية: الثقافة والدولة والمجتمع، مرجع سبق ذكره، ص 107.

إن المخططات التي تشملها فترة الدراسة ثلاثة. إعتماد في تنفيذها على التمويل الخارجي، خصوصا الأول والثاني، بشكل كبير في كبير في حين كان يفترض إعتماد المخطط الثالث على إمكانيات الوطنية بشكل أكبر، ولكن ظروف الحرب أدت إلى الإخلال بأهداف المخطط.

1- المخطط الروباعي الأول(1963-1966) لقد إستفادت هذه الخطة من تمويل خارجي (قروض وهبات) وصل في مجمله إلى 8.653.600.000 أوقية"[1] وتمثلت أهم الإنجازات في:

- ميناء نواكشوط الذي أعاد توجيه الحركة التجارية التي كانت تمر في معظمها بميناء داكار.
- مسلخ كيهيدي المثلج.
- إنشاء أسطول وطني للصيد البحري، ومصنع لمعالجة وتعليب الأسماك.
- ميناء للصيد البحري ومنشأة تبريد في نو اذيبو.
- تحسين مستوى إنتاج التمور بأطار، وورشة لتصديرها.
- إضافة إلى الأبحاث الجيولوجية، البترولية الهيدرو-جيولوجية.
- أشغال ضخ المياه وإنشاء محطات كهربائية. يجدر ذكر المجهود الخصوص الموريتاني في عدة مجالات. كمجال النقل مثلا :695 مليون أوقية مقارنة مع المجهود الخصوصي الأجنبي : 130مليون[2]

Fransisco Vergara, l'économie De la Mauritanie et Son Développement, Itroduction a la
[1])Mauritanie, SNRS, paris, p p 227-228.
[2])ibid

الجدول رقم(2): المخطط الرباعي الأول:

القطاع	المجمـــــــوع % المتوقع	المنجز (بملايين الأوقية)	نسبة الإنجاز إلى التوقع
- الدراسات العامة	5.7%	127.8	% 55
- النقل والمواصلات	% 12.1	807.4	% 120
- الإنتاج الزراعي	% 8.6	480	% 72
- الإنتاج المعدني	%33.8	2311	% 123
- الصيد البحري	%6.9	1150	% 301
- الخدمات التجارية	%4.6	421.2	% 166
- التعليم والتكوين	%33.8	173.6	% 94
- الصحة	%2.8	186.4	% 121
- الإعمار	%14.5	747.9	% 174
- التجهيز	%7.7	327.8	%76
المبلغ	**5576م.أ.م**	**6768.8**	**%121**

المصدر: ف. فارقارا: اقتصاد موريتانيا وتطوره، المركز الوطني للدراسات الاجتماعية، باريس، 1979، ص 227.

2- المخطط الرباعي الثاني (1970_1973)

في البداية يلزم التنبيه إلى بعض المشاريع التي أنجزت في الفترة ما بين المخططين مثل:

- مصنع المشروبات الغازية.

- مصنع الملابس الجاهزة.
- تهيئة ميناء نواكشوط لتصدير نحاس أكجوجت.

لقد حصل هذا المخطط على تمويل خارجي (قروض وهبات) بلغ إجمالية:(11.8854.000.000 أوقية)[1]أما عن أهم إنجازاته، فهي كالتالي:

- مزرعة "أمبوريي" النموذجية التي تجاوزت 260 هكتار لتنتج 2700 طن من الأرز.
- إنشاء التعاونيات الزراعية على طول النهر.
- في مجال الصيد البحري، تمت تصفية الأسطول الوطني وتشيجع الأساطيل الأجنبية التي يتحتم عليها تفريغ حمولتها في ميناء نواذيبو مقابل بعض التسهيلات[2] إلا أن التوقعات في هذا المجال جاءت بعيدة عن التوقع (الجدول التالي)

السنة	توقعات التفريغ بالطن	الكمية المفرغة بالطن (سنويا)
1970	130.000	55.000
1971	2000.000	----
1972	225.000	80.000
1973	230.000	80.000

المصدر: f. vergara, l'économie de la mauritanie et son développement, in introduduction a la Mauritanie, CNRS, paris, 1979, p 230.

(1) La mauritanie, terre des hommes, op, cit, p p 41-46.

(2)Fransisco vergara, l'économie de la mauritanie et son développement, op- cit, p229.

الجدول رقم (05): المخطط الرباعي الثاني

القطاع	النسبة المتوقعة	الإنجاز	نسبة الإنجاز إلى التوقع
- القطاع الريفي	% 14	400	% 30.5
- الإنتاج المعدني	% 24.9	7000	% 298
- الصيد البحري	% 2.7		
- الصناعات غير المعدنية	% 6.9	2000	% 223
- السياحة	% 1.5		
- التعليم والتكوين	% 5.7		
- الدراسات	% 0.6		
-الصحة	% 3.3		
- التجهيز	% 6.9		
- النقل والمواصلات	% 24.2		
- المجموع (بالأوقية)	9472 مليون	11700 مليون	% 124

المصدر: mission banque mondiale, décembre, 1975, rapport 1346, MAU

3- المخطط الثلاثي الخامس (1976-1980):

ولابد في البداية من الإشارة إلى أهم المشاريع التي أنجزت بين المخططين

- مصنع الغاز الصناعي (مجموعة air liquide)
- مصنع الكبريت (الثقاب)(مجموعة seita)
- مصنع إنتاج المتفجرات بالشركة الوطنية للصناعة والمناجم.
- مصنع الأغطية والمناشف الإسفنجية (مؤسسة موريتانية جزائرية).

لقد تميزت سنوات 74، 75 – 1976 بكثافة المساعدة العربية لموريتانية حيث أصبحت تشكل أهم مصدر للمساعدة الخارجية، كما تحسنت أيضا معاملة المؤسسات المالية الدولية (العمومية) فيما يخص مشاريع

الإستصلاح الزراعي لبلدان منطقة الساحل، ومن بين اهم المشاريع التي بدأ هذا المخطط بتنفيذها، نذكر على سبيل المثال:

- طريق نواكشوط النعمة (5.6 مليار أوقية)
- توسعة ميناء نواذيبو (2.1 مليار)
- مصنع السكر بنواكشوط (7.0 مليار)[1])

إن المخطط الثالث كسابقيه يعتمد على مجموعة من المشاريع الصغيرة (الصناعية، الزراعية، والبنى التحتية). يمكن الإعتماد فيها على التمويل المحلي، إذا كانت شروط تدفق الرساميل الأجنبية من معظم دول العالم الثالث مجحفة وصعبة في الغالب، فإن موريتانيا تشكل استثناء على هذه القاعدة، في العلاقات الوطيدة مع مختلف الدولة البترولية، والتقارب مع فرنسا وإحساس الهيئات الدولية بمشكل الجفاف في الساحل، والتعاون المتميز مع الصين الشعبية، كل هذه العوامل سهلت تدفق الرأسمال الأجنبي بشكل جيد[2]، إلى أن احتمال أن يؤدي سداد هذه القروض إلى مصاعب خطيرة لميزان المدفوعات كان ورادا حينها نظرا لعدة دلائل من أهمها:

- التراجع المستمر لأسعار المواد الخام التي تصدرها البلاد.
- التكاليف الباهضة والأعباء الناجمة عن الحرب[3]، والجدول التالي يوضح تطور المديونية وكيف بدأ الديون وخدماتها تنمو بشكل سريع بداية من سنة 1974.

الجدول رقم (06): تطور خدمات الديون (1968 -1975) (بملايين الاوقية)

السنة	مجموعة الدين (ينانير)	التزامات جديدة	خدمات الديون		
			الضريبة	الفوائد	المجموع
1968	1479	332	43	10	53
1969	1767	303	80	18	98
1970	1865	175	140	16	156
1971	1896	2216	134	23	160

[1]) charles toupet, jean robert pitte, la mauritanie, op, cit, pp 99-110.

[2])ibid

[3])f. vergara, , op-cit, pp 230-232.

1972	4131	107	318	20	338
1973	3897	212	113	23	136
1974	6218	7626	250	115	365
1975	5361	5634	1191	177	1368
1976	9245				

المصدر: mission banque mondiale, décembre, 1975, rapport 1346, MAU

إن هذه النظرة الموجزة على أهم المحتويات الخطط الاقتصادية، تعطينا الانطباع عن مدى أهمية التطورات الاقتصادية التي شهدتها البلاد رغم المعوقات التنموية الكبيرة ولكن الصورة لا تكتمل إلا بمعرفة أهم العوامل التي أثرت في التطور الاقتصادي لهذا البلد.

المبحث الثاني: المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الموريتانية

إن سياسة الرئيس ولد داداه الخارجية المتلونة من حيث الوسائل المستخدمة يلازمها دائما حزم كبير فيما يتعلق بالمبادئ[1])في مجموعة المتغيرات التي واكبت تأسيس الدولة ظلت تطبع الإطار الميكانزمي الذي تتحرك فيه هذه السياسة وتحدد أولوية المتغيرات حسب المتطلبات الزمانية والمكانية، فالمعاناة الناتجة عن الخضوع للإستعمار كان لابد أن تتولد عنها- كما هو الحال بالنسبة لمعظم دول العالم الثالث- ردة فعل تصحبها قناعة تامة برفض هذه الظاهرة.

كما أن حالة الإنجاز التي واجهتها البلاد في البداية أملت ضرورة إثبات المصداقية أما هذه الكتلة التي صدر عنها هذه الأفكار(الدول العربية وحلفائها الإشتراكيين والحياديين) ورافق هذا النوع من الإنسجام بين المبادئ والثوابت.يصعب معه رصد مصدر معين للمؤثرات المكيفة: هل هو داخلي أم خارجي أم هما معا، لقد كانت لدى القادة الموريتانيين قناعة بضرورة أن يكون العمل الجماعي الدولي مصدرا أساسيا للإستقرار.

إنطلاقا من ذلك سنعالج بشيء من التفصيل أهم المبادئ التي تقوم عليها السياسة الخارجية الموريتانية ما يلي:

المطلب الأول: محاربة الإستعمار.

المطلب الثاني: عدم الإنحياز

المطلب الثالث: الوحدة الإفريقية حلقة الوصل

المطلب الرابع: إقرار السلام العالم

المطلب الأول: محاربة الاستعمار

لقد كانت موريتانيا ترى أن أكبر عقبة في وجه الوحدة الإفريقية تتمثل في التهديد الإستعماري الذي يواصل- أنذاك – إطلاق رصاصة في أنكولا وغينيا بيساو والمزنبيق وفي إفريقيا الإسترالية وقد عبرت عن عمق

Joseph limagne,Politique étranger de la Mauritanie, Revue Francaise d' Etudes Politique
[1])africanes(75), mars, 1972, p46.

إنشغالها لكون "بلد إفريقي كبير مثل الجمهورية العربية المتحدة يتعرض جزء من أراضيه للإحتلال من طرف الإمبريالية الصهيونية" كما عبرت عن دعمها المادي والمعنوي لكل هؤلاء الإخوة، وللإخوة في فلسطين وكذلك الفتناميين الذين يحاربون نفس الأعداء المشترك"[1].

إن السياسة العربية الموريتانية تبلورت أو لما تبلورت من خلال تلك المواقف المعروفة بمناهضة أهداف الإمبريالية والصهيونية المعادية للعرب، وكذلك في وقت كانت موريتانيا تعاني من عزلة سياسية عربية شديدة بسبب تضامن دول الجامعة مع المغرب ففي حرب 1967 قطعت علاقتها الدبلوماسية بالولايت المتحدة وبريطانيا (7) يونيو 1967 تعبيرا عن إحتجاجها على دعم البلدين لإسرائيل) وفي العاشر من نفس الشهر نظمت مظاهرات تأييد عارمة للزعيم المصري عبد الناصر، كما ساهمت موريتانيا ماليا في دعم المجهود الحربي[2].

وفي 1969 فتحت في نواكشوط مكتب تمثيل لحركة فتح الفلسطنية وخصصت الحكومة نسبة معتبرة من جهدها الإعلامي لصالح القضية الفلسطينية فأعطى الفلسطنيون حصة بث في القناة الإذاعية الوحيدة في البلد، كما خصصت نسبة 25% من مساحة الجريدة الوطنية "الشعب" لتقديم أخبار النضال الفلسطيني أما على مستوى النشاط الدبلوماسي،فقد إستخدم ولد داداه النفوذ الكبير الذي يتمتع به لدى الزعماء الأفارقة لصالح القضية الفلسطينية، وقد كان لذلك نتائج هامة من حيث زيادة إكتساب التأييد الإفريقي للقضية وضرب النفود الذي تمتعت به إسرائيل إزاء الكثير من الحكومات الإفريقية[3]

وفي سبتمبر 1967، ولأول مرة في منظمة الوحدة الإفريقية يتقرر النظر في قرار يتعلق بقضية الشرق الأوسط، مقدم من طرف الوفد الموريتاني، ومن حينها بدأت حركة التضامن الإفريقية مع الدول العربية المعتدي عليها تتزايد حتى وصل الأمر إلى قرار الدول الإفريقية بقطع علاقتها مع إسرائيل[4]

---

[1] من تصريح وزير الخارجية الموريتاني السيد حمدي ولد مكناس، انظر:

Perspectives maghribines, N 2 janvier 1971, (spécial mauritanie), p 23-24.

[2] موريتانيا الثقافة والدولة والمجتمع، مرجع سابق ّ ، ص 115.

[3] المرجع السابق.).

Ahmed Ould Idriss, Contribeur a Rapprocher le Mande Arabe et l'afrique, Afrique-asie

[4]) (70)18/11/74

ولا بد من الإشارة هنا إلى أهمية الدور الذي لعبته موريتانيا في منظمة الوحدة الإفريقية لصالح القضية العربية وبالذات في فترة رئاستها الدورية لهذه المنظمة (1971-1972)، حيث عبرت دورة سبتمبر 1971 نقطة تحول هامة في دور منظمة الوحدة الإفريقية في قضية الشرق الأوسط بالذات [1] ولقد تقرر خلال هذه الدورة تشكيل لجنة من رؤساء عشر دول إفريقية "لتمارس تحركا دبلوماسيا على أعلى المستويات بقصد التوصل إلى حل للمشكلة وتحقيق السلام الدائم والعادل في المنطقة على أساس قرار الأمم المتحدة [2] وأصدرت هذه الدورة قرار يتميز عن سابقيه بعنصر جديد في دبلوماسية المنظمة بصدد أحداث الشرق الأوسط، إذ طالب للمرة الأولى بالقيام بإجراءات دبلوماسية معينة من جانب المنظمة [3]، وبذلك تحول موقفها من مجرد التعاطف إلى موقف دبلوماسي صريح.

لقد تفرع عن " لجنة الحكماء العشرة" التي يرأسها ولدداداه لجنة مصغرة سميت "لجنة الأربعة" تضم أربعة أفارقة كلفها الرئيس بالقيام بمساعي بين كل من مصر وإسرائيل" وإستمعت إلى تقرير اللجنة الرباعية وخلصت إلى تقرير هام قدمته إلى مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة.

بالإضافة إلى أن موريتانيا هي الوحيدة من بين بلدان إفريقيا الغربية الفرنسية A.O.F السابقة التي رفضت رفضا قاطعا أي نوع من التعاون أو العلاقت مع إسرائيل. فإنها أيضا الوحيدة بين هذه البلدان التي طرحت ومنذ الوهلة الأولى لوجودها في الأمم المتحدة قضية اللاجئين الفلسطنيين المبعوثين من طرف إسرائيل. فقد صرح ولد داداه في 16 ديسمبر 1961 بنيويورك قائلا "أمن العبث أن لا أتكلم عن الوضعية المأساوية للاجئين الفلسطنيين" إنني أشعر بعميق الأسف عندما يطرد أكثر من مليون إنسان من وطنهم باسم الدين ويتركون ليعيشوا حياة البؤس والمعاناة. إن بلادي ستؤيد كل السبل التي تهدف في إطار هذه المنظمة إلى رد الحقوق المغتصبة وضمان العودة إلى المنازل لأولئك الذين أجبروا على العيش بدون جنسية[4].

([1]) محمد الحسيني مصيلحي: منظمة الوحدة الإفريقية من الناحيتين النظرية والتطبيقية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1976، د ط، ص 595-596.

([2]) المرجع السابق، ص 587.

([3]) المرجع السابق، ص 598-600.

([4]) الشعب (العدد 145)/1972/2/11 نص الحديث الصحفي الذي أجراه الصحفي البلجيكي "جان وولف" مع الرئيس ولد داداه.

وعلى الصعيد الإفريقي، فقد ظلت موريتانيا تقدم دعمها النشط للشعوب الإفريقية الخاضعة للسيطرة الإستعمارية وقد كانت مواقفها مبدئية في هذا المضمار[1] وقد صرح ولد داداه على تجسيد هذه السياسة عندما تولى الرئاسة الدورية لمنظمة الوحدة الإفريقية وبدأ جولاته المكوكية في مختلف القارات لشرح القضية الإفريقية والإطلاع الرأي العام الدولي على المعاناة الإستعمارية والعنصرية التي تشتكي منها بعض مناطق إفريقيا.

لقد كانت لموريتانيا مواقف في محاربة الإستعمار بجميع أشكاله القديمة والحديثة وكذلك مناهضة الإمبريالية، وزيادة على المجالين العربي والإفريقي، فقد أيدت موريتانيا كفاح الشعوب من أجل حريتها في جميع أنحاء المعمورة، في كنبوديا وفيتنام حيث أدانت بشكل علني وصريح العدوان الأمريكي.

وقد عرض هذا المبدأ موريتانيا لضغوط شديدة منذ المراحل الأولى للإستقلال، نتيجة مواقفها في اللحظات الأولى إلى جانب الشعب الجزائري وإدانتها للتجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية "رقان"، وكذلك تأيدها التونسي في أزمة بنزرت المشهورة، وقد رأت موريتانيا أن تثبت في خلال ذالك التزامها بالوقوف" في صف الثورة العالمية والالتزام بالخط التقديمي التحريري في السياسة الدولية"[2]، وهذا ما يبرز التزامها بمبدأ آخر مهم في العلاقات الدولية هو مبدأ الحياد وعدم الإنحياز.

المطلب الثاني: عدم الإنحياز

إن تعريف النظام الإقليمي "يمتد استنادا إلى ما تعرفه القيادة الموريتانية نفسها على أنه مجالها "دائرتها" وعلى هذا الأساس تكون الإستمرارية مؤكدة: فالمجال الإقليمي الموريتاني يغطي القارة الإفريقية والعالم العربي- الإسلامي وفي هذا المجال المعين تتحرك دبلوماسية الحياد التي كانت من أهم أهدافها في مرحلة ما بعد الاستقلال.

فرض الاعتراف المغربي. وذلك عن طريق التقارب مع الدول المقربة سياسيا مع الرباط، وذلك على الأقل حتى لا تبقى في تحالف مطلق ضدها. [3]لقد تأكد هذا التوجه في السياسة الخارجية الموريتانية عندما تعددت الاتصالات بمختلف أشكالها مع الدول العربية،(خصوصا مع الأنظمة الأكثر قومية: الجزائر، مصر، ليبيا،) وبشكل أقل مع الدول الشيوعية، في نفس الوقت تراجعت العلاقات مع فرنسا حتى وصلت حد التأزم الحقيقي بين نواكشوط وباريس، لقد كان هذا يعني من جهة أخرى أن النظام بسعيه إلى التقارب مع الأنظمة التقدمية، يضمن تجريد

([1]) نفس المرجع،

([2])Francois Constantini, op.cit,1979, p 337.

([3]) الشعب، العدد 156، 1972/6/09.

المعارضة الداخلية، من وسائلها الخارجية، حيث أن عناصر الأكثر تقدما في الميدان يتوزعون بين التعاليم الثورية القذافية(الناصرية) والبعثية وتلك التي بشر بها موتسي تونغ[1]إن سعي موريتانيا إلى تأكيد هويتها العربية كان يصاحبه حرص على تأكيد سياسة الحياد في العلاقات الدولية، وقد عبرت عن ذلك سنة 1965، بانسحابها من المنظمة المشتركة لإفريقيا والملغاش OCAM والإعتراف الدبلوماسي بالصين الشعبية وألبانيا وكوريا الشمالية وكذلك الفيتنام الشمالية. وقد اخذت موريتانيا على الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة عدم اهتمامهم بغير الدول المتخلفة التي يمكن أن تمثل بالنسبة لهم أهمية إستراتيجية في إطار تنافسهم: وعدم تقديم يد المساعدة للبلدان الأخرى، وفي فبراير 1965 واثناء اجتماعات الدورة "19" للأمم المتحدة كانت موريتانيا إحدى الدول الأولى في العالم الثالث التي أدانت تواطأ القوتين العظيمتين لتعطيل نشاط منظمة الأمم المتحدة[2].

وعلى الصعيد الإفريقي اعتبر انسحاب موريتانيا من المنظمة المشتركة لإفريقيا والملغاش OCAM بمثابة منعرج يساري واضح في سياستها الخارجية، ولد داداه كان يحرص على تجنب التصدع بين إفريقيا "التقدمية" وإفريقيا "المعتدلة" ومن هذا المنطلق كافح بشدة ضد عملية تأسيس الإتحاد الإفريقي الملغاشي UAM الذي تحول إلى الإتحاد الإفريقي الملغاشي للتعاون الاقتصادي UAMCE ذو الطابع الاقتصادي والتقني أساس وانتخب المختار ولد داداه رئيسا له[3]

لقد عبرت موريتانيا عن رغبتها في أن تكون إفريقيا والعالم الثالث خارج دائرة نشاط القوى العظمى وما يحدث فيها من استقطاب وانقسامات. فمنذ 1961 وفي خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ندد ولد داداه بحق النقض (الفيتو) الذي تحتكره القوى الكبرى في مجلس الأمن حيث "أنه تعبير خطير عن السلطة المطلقة للكبار[4] وبالتأكيد فإن لمثل هذا الكلام صدى كبيرا لدى الدول التي تتبنى عدم الانحياز، وذلك ما حدث فعلا في أكتوبر 1964 ، عندما شارك المختار ولد داداه في مؤتمر الدول الغير منحازة بالقاهرة

---

[1]) Francois constantini, op.cit, p 23-25

[2]) بشأ التفاصيل أنظر إلى:

- jean louis balans, " la mauritanie enter deux mondes" R.F.E.P.A, 5113°, mai 1975, p 56-57.

[3]) jean louis balans, " la mauritanie enter deux mondes" R.F.E.P.A, 5113°, mai 1975, p 56-57.

[4])ibid

وفي قضية الكونغو شجبت موريتانيا" تصرف القوى الغربية و مرتزقتها" ولم يتردد رئيس البعثة الموريتانية في الجمعية العامة للأمم المتحدة في إعلان أن "تشومبي" لم يكن إلا عميلا ينفذ المصالح المالية الغربية[1]

إن الإعتماد المالي لموريتانيا على فرنسا والسوق الأوروبية المشتركة، أدى إلى إحساس صناع القرار بالأبعاد المترتبة على مسايرة "النيوكولونيالية" مما دفع به إلى تعويض عن ذلك بنتهاج سياسة عدم الإنحياز في مجال السياسة الخارجية وقد كان واضحا أن على موريتانيا أن تطور علاقات صداقه واسعةمع جيرانها بمن فيهم الجزائر ومالي كخطوة نحو الحد من التهديد المغربي فقد قرر حزب الشعب، مثلا إرسال عشرين شابا إلى الجزائر في صيف 1965 للمشاركة في المهرجان العالمي للشباب، كما أن قرار يوغسلافيا في مايو 1965 بشراء قيمة (5) مليون دولار من اللحوم المجمدة من موريتانيا شكل تشجيعا أخر لهذا التوجه[2]

كما لقي ولد داداه إعجابا كبيرا عندما تحدث أمام الجمعية الوطنية عن تصرقات القوى العظمى في بعض الأماكن مثل الكنغو، الفيتنام وجمهورية الدومنيكان، مما أوحي شيئا بالنزعة اليسارية لهذا التوجه الحيادي، إلا أن هذه الإحاءات لم يكن من الممكن أخدها على إطلاقها كواجهة لحكومة منبثقة عن الحرب الواحد، فأهم أهداف السياسة الخارجية في هذه المرحلة تمثلت في:

- التأكيد الهوية الوطنية.
- كسب الإعتراف على نطاق واسع.

في السياسة الخارجية عليها أن تظهر إذا بأكثر ما يمكن من عدم الإنحياز بين إفريقيا "الثورية" وإفريقيا المعتدلة"K[3] وعلى هذا المنوال عبر السيد حمدي ولد مكناس، وزير الخارجية الموريتاني، عن هذا المبدأ على أنه "في نفس الوقت": الإحترام المتبادل للمصالح والتوازن السياسي المؤسسي على الإستقلال[4]

وأوضح أن هذه السياسة هي تعبير عن ظاهرة التأثير والتجاذب التي تأخد أبعادها في موريتانيا من ثنائية التوجه (عربي- إفريقي)

---

(1) ibid

Clemant h. moore, one partyisme in muritania, the journal of modern African studies, 3-3

(2)(1965), p 419.

(3) Ibid, p 420.

(4) أنظر نص تصريح السيد الوزير في : perspectives maghribine, n=2, janvier 1971, p42.

المطلب الثالث: الوحدة الإفريقية حلقة الوصل

"موريتانيا جسر للتواصل بين العالم العربي وإفريقيا السوداء" ظلت هذه العبارة تتردد في السياسة الخارجية الموريتانية من اللحظات الأولى للإستقلال Kففي الخطاب الذي ألقاء المختار ولد داداه بمناسبة إعلان ميلاد الدولة (1960/11/28) "أكد أن موريتانيا بحكم موقعها الجغرافي وتكوينها السكاني المزدوج" فإنها تعتزم على أن تكون همزة وصل بين إفريقيا الشمالية وإفريقيا السوداء، فهذه الأجناس المتحدة في أخوة تبرهن على أنه يمكن أن يشترك عالماني يجمعهما هدف واحد ومصالح مشتركة[1].

- يمثل هذا المبدأ أحد الثوابت المحورية في السياسة الخارجية الموريتانية في منظمة الوحدة الإفريقية تمثل دائرة رئيسية من دوائر السياسة الخارجية ;تدخل في إطارها عدة دوائر فرعية من أهمها:
- دائرة الدولة المجاورة لنهر السنغال، حيث ترتبط موريتانيا اقتصاديا بشكل وثيق مع هذه الدول في إطار منظمة اقتصادية
- دائرة المغرب الاقتصادي الكبير التي كانت تنقصها الديناميكية نتيجة عوامل متعددة
- دائرة الدول المجاورة للصحراء المزاوية لدائرة دول غرب إفريقيا[2]

وهذا ما عبر عنه ولد مكناس بقوله: "نحن نعمل بدوائر متعددة المراكز"

لقد أرادت موريتانيا إذن أن تلعب دورا رئيسيا في الوحدة الإفريقية إنطلاقا من موقعها الجغرافي وواقعها البشري وقد أعطى ولد داداه إهتماما بالغا لمنظمة الوحدة الإفريقية والهيئات التابعة لها.

كما اهتم أكثر بالمنظمات الإفريقية التي تضم دولا من المجموعتين الأنغلوفونية والفرنكفونية، كالمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقياveao اكثر من تلك اللتي تضم فرنكفونية فقط (كمجموعة دول غرب افريقياCCEAO)،أنه أدرك أن عزل موريتانيا عن هذا الإنتماء أو ذاك ليس له معنى، وإنه من مصلحتها في نفس الوقت أن تعتمد على علاقات وحدوية حميمية مع كلا المجموعتين(العربية والإفريقية) [3].

([1]) القلم، العدد (19)، 24-1993/11/30 (عدد خاص بذكرى الاستقلال)

([2]) الشعب العدد 132، 1971/11/28.

([3]) Jean francois nodinot, op cit, p 342.

يقول ولد داداه في تقريره السنوي عن حالة الوطن (ديسمبر 1973):

"أن السياسة الخارجية تتمحور حول عزمنا الراسخ على العمل من أجل تمتين هويتنا الفردية، في الإطار الإفريقي والعربي الذي يميز خصوصيتنا....."[1] K ويتضح هنا أولوية الإطار الإفريقي على الإطار العربي، حيث يمكن أن نرجع ذلك إلى عدة عوامل:

- العامل الجيوسياسي المتمثل في الحاق المستعمر للبلد بمجموعة افريقيا الغربية الفرنسية. وارتباطها اقتصاديا بهذه المجموعة حتى بعد الإستقلال.
- التكوينة المجتمعية، حيث توجد نسبة معتبرة من الأفارقة السود.
- الجفاء الذي قوبلت به موريتانيا من قبل الدول العربية إبان إستقلالها (تضامنا مع المغرب) والدعم التي قدمته لها المجموعة الإفريقية(خصوصا الفرنكفونية، ومجموعة إبرازفيل)
- لقد أصبحت موريتانيا تضطلع بهذا الدور (حلقة الوصل) في وضعية أحسن، عندما تمتعت بعضوية الجامعة العربية(1973) إلى جانب عضويتها في المنظمة الإفريقية التي هي من مؤسسيها في الوقت الذي ظلت تعرب فيه عن استعداداتها "للإنتماء إلى المغرب الاقتصادي والسياسي حالما يتأسس)[2]وفي نفس الوقت فإنها تتعاون مع السنغال ومالي في إطار منظمة استثمار نهر السنغال، كما أيدت إنشاء منظمة للدول المجاورة للصحراء.

لقد أخذت هذه السياسة بعدا جديدا منذ أن علنت الدول العربية عن توجيه سياسة دبلوماسية، إقتصادية وثقافية نحو جنوب القارة، إن هذا الشعار الذي كان دعوة للإعتراف أصبح وسيلة للإختراق(النفوذ). لقد بدأت هذه السياسة بمرحلة سياسة الإعتراف الصعب، ثم مرحلة التقارب الذي تمليه حتمية الوضع الجغرافي والإثنين المتميزين، وقد اتسعت سلطات أنواكشوط هذه المرحلة بمرحلة الإنحياز الواضح إلى البلدان العربية, لدرجة وصل معها الأمر إلى لعب دور الناطق الرسمي باسم العرب لدى حكومات إفريقيا السوداء، إن ذلك سيكون نقطة البداية لتأسيس الإطار العام لتأكيد الهوية المغربية 'العربية الإسلامية) لموريتانيا[3]

---

[1]) Ahmed ould idriss, op cit, p 31-32

[2] ibid

[3] jean louis balans, " la mauritanie enter deux mondes" R.F.E.P.A, 5113°, mai 1975, p 54-55.

لقد جعلت الدبلوماسية الموريتانية من أهم انشغالاتها في عقد السبعينات، نوع من التفاهم والتضامن بين المجموعتين العربية والإفريقية اللتاني تتوافران على إمكانيات ضخمة تدعو إلى تعاون مثمر.

وفي إطار الصراع في الشرق الأوسط، عملت مويتانيا من خلال منظمة الوحدة الإفريقية على فضح وكشف الطابع الخرافي للسياسة الإسرائيلية ما حدى بكثير من الدول الإفريقية منذ سنة1967 إلى أن تقف في الصف الفلسطيني. وخلال صيف 1973 قام وزير الخارجية الموريتاني حمدي ولد مكناس بنقل رسالة إلى الدول العربية تذكرهم بالضرورة الملحة لمساعدة الدول الإفريقية الأكثر احتجاجا وذلك في إطار إستراتيجية مكافحة النفوذ الصهيوني في هذه البلدان[1].

وكانت الرؤية الموريتانية هنا تنطلق من ضرورة قيام جبهة عربية- إفريقية ذات أبعاد سياسية و اقتصادية، ولها قدرة على مواجهة الصعوبات التي تهدد العالم بفعالية، مما سيعطي وزنا أكبر لهذه الكتلة على الصعيد العالمي ومن هنا كانت موريتانيا تنظر بعين الإعتبار إلى تمتين الروابط بين المنظمة والجامعة العربية على أساس(أنه عنصر مشجع جدا)[2]

لقد تألق هذا الدور الموريتاني منذ سنة 1973، مع النزاع المسلح العربي الإسرئيلي حيث شكل ذلك فرصة إضافية لموريتانيا لتأكيد تعلقها بالتضامن العربي، متجاوزة مرحلة البيانات والتنديدات، فقد قام القادة الموريتانيون بدءابالرئيس بحملات دعائية واسعة للطروحات العربية. لدى زملائهم في إفريقيا السوداء، "وقد لعب دورا حاسما في موجة التراجعات التي طعنت بقوة النفوذ الإسرائيلي في القادة الإفريقية[3]"

ومن هذا المنطلق، وصف البعض المختار ولد داداه بأنه "بطل التعاون العربي الإفريقي"[4] فهو يرى أن على بلاده أن تعطي أكبر قدر ممكن من الاهتمام لهذا التعاون وليس ذاك بهدف الإستفادة المادية المباشرة، ولكن بثقته بأن" خلاصة الأمة العربية والأمم الإفريقية يمر عن طريق تدعيم وحدة المصير التي نسجتها الجغرافيا والتاريخ بين الشعوب" وكان يرى أن اكبر عقبة نسجتها أمام هذا التعاون تعود بالأساس إلى كون كل من العاملين بقي متقوقعها ولمدة طويلة مشاغله الخاصة، وبشكل كلي، كما أن أعداء التضامن العربي الإفريقي يسعون لإضعاف

(1) Ahmed ould idriss, op cit, p 31-32
(2) ibid
(3) Jean louis Balans, op.cit, p 59.
(4) ibid

الروابط وتوقيف مسار التقارب الحاصل بعد أن بدأ التعاون يأخذ شكلا واضحا.ولكن ولد داداه واثقا رغم المشاكل الظرفية التي تحدث في هذا الجانب أو ذاك، إن أسس التعاون التي تم وضعها والحوار المنظم على ذالك سيكون كفيلا بتنمية أسس التعاون دائما وبناء[1].

إن التعاون العربي الإفريقي الذي أخذ شكلا جديدا مع عقد السبعينات لم يستند إلى مجرد أسس ظرفي، وإنما للعامل الحضاري دور كبير فالعديد من الدول الإفريقية، ذات أغلبية مسلمة، والإسلام يكون هناك خلفية ثقافية وحلقة وصل مع العالم العربي، كما شهدت هذه الفترة توقيع عدة إتفاقيات بين عدة دول عربية وآخرى إفريقية. وفي مقابل هذه الفترة توقيع عدة إتفاقيات ثقافية بين عدة دول عربية وأخرى إفريقية. وفي مقابلة مع وكالة 'أفرانس برس"23 يناير 1979 أعلن ولد داداه أن عدة دول إفريقية تنوي من الآن فصاعدا تقوية تدريس العربية في تعليمها" وأن بعض الدول العربية أعلنت عن إستعدادها لتقديم المساعدة اللازمة[2] ويؤخذ من هذا دور موريتانيا التنسيق في مجال الواصل الثقافي بين المجموعتين وذاك ما سمح بتأكيد الشخصية الموريتانية وخصوصيتها ثم إن الإنتماء إلى رباط تاريخي- إجتماعي مزدوج ولم يطرح أبدا على الموريتانيين كمسألة خيار إنما على العكس مسألة تكاملية بالنسبة لهم، وبالتالي عندما تم الإعتراف بهذه الهوية وتأكيدها "لم تعد موريتانيا تدخر جهدا لترجمة ما أعلنته عنه نظريا إلى وقائع ملموسة[3].

ومنذ البداية ولد داداه إخضاع طابع الإستمرارية والتصميم على هذا التوجه في السياسة الخارجية الموريتانية، ففي خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة 1961/11/16 إعتبر أن الأسس التي تحققت عليها الوحدة الوطنية لبلاده، يمكن الإقتداء بها لتحقيق "الوحدة الإفريقية الكبرى" ونادى بأن تقام هذه الوحدة دون تشويه لدلالتها الحقيقية، حيث لا يجب أن تعني مجرد "التوصل إلى إنشاء منظمة سياسية وحدوية، تصل في المستقبل إلى مرحلة أمتلاك شخصية الدول (الأعضاء)".

ترى موريتانيا أن من الضروري إقامة علاقات إقتصادية سليمة ومتواصلة بين الدول الإفريقية، تكون أولا على المستويات الإقليمية وشبه الإقليمية، ومن هنا يمكن أن نفهم أن التقدير الذي يتمتع به المختار ولد داداه

---

[1] مقابلة أجراها الصحفي الفرنسي روبرت تاتون مع الرئيس ولد داداه في .europe outermer, (549), october 1975, p 13

Mex Cerans, " Afrique- Pays Arabes: Ver Une Coopération Reforcée ", Revue Francase d'

[2]etudes Politique Africanes (89) fevrier, 1974, p14

[3] perspectives maghribine, n=2op cit, p23.

ليس عائد تواضعه الطبيعي إلا يقرر ما هو عائد إلى صرامته في إتخاد المواقف وقد تجلى ذالك التقرير والثقة بوضوح عندما دافع الزعيم الموريتاني في المحافل الدولية بحزم وثبات عند ملف إفريقيا وخصوصا في شهر سبتمبر 1971، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، عندما كان رئيسا دوريا لمنظمة الوحدة الإفريقية[1].

إن التقارب مع العالم العربي ليس إلا أحد مظاهر إعادة تركيز السياسة العامة للجمهورية من الجنوب نحو الشمال، ذاك أن عملية ربط موريتانيا أصلا بإفريقيا الغربية الفرنسية(AOF). والذي كانت مدينة (سان لوي) رمز له باعتبارها العاصمة الإدارية لأقاليم المجموعة- هو في حد ذاته عمل مصطنع[2] حيث أن أكثر من ثلثي السكان عبارة عن خليط عربي- بربري كما رأينا في المبحث السابق، ومن ثم فإن فك موريتانيا لروابط الإمتيازالتي كانت تربطها مع جيرانها الجنوب، يدخل في ناطق السير العادي للأمور على إعتبار أنها ترغب في تأكيد شخصيتها المتميزة من جهة وتبرير إستقلال ظل يتسم بالهشاشة، من جهة أخرى ولكن وضعية التعدد العرقي للبلد تحمل خطر إستقطاب مستمر للأقليات السوداء المتمركزة في مناطق الجنوب في مواجهة سيطرة بيضاء. فانعكاسات (آثار)الخط الدبلوماسي للبلد ذات أهمية كبيرة في الحفاظ على الإستقرار السياسي الداخلي ونادرة هي الحالات التي تكون فيها السياسة الخارجية مرتبطة بالتوترات أو الحساسيات الداخلية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، لقد كان على الحكومة أن تقوم بتوضيحات وتطمينات للسكان الأفارقة غير الناطقين بالعربية- كلما قامت بخطوة نحو الإدماج المغاربي أو العربي ورغم الإنسجام القائم بين المجموعتين، ورغم جو التعايش السائد، فقد بقي بعض من السكان الأفارقة السود متمسكين بشيء من الحذر إتجاه (البيضان) ويرجع ذاك إلى عاملين أساسيين:

- دور فرنسا في اللعب على وتر الأقلية السوداء لصالحها
- الماضي الإستعبادي الذي مارسه البيضان ضد السود

وقد ظل هؤلاء يرون بالتالي أن الإحترام المنضبط للوحدة الوطنية يمر في نظرهم عبر الإحترام المتبادل للخصوصيات.

---

[1] ibid

[2] Joseph limagne,Politique étranger de la Mauritanie, Revue Francaise d' Etudes Politique africanes(75), mars, 1972, p48.

والحال أن التقارب الموريتاني مع الدول العربية ارتكز على إدارة التعريف الثابتة على الصعيدين الثقافي والإداري.

لقد كانت التيارات ذات التوجه القومي العربي تنتقد منذ أيام الإستقلال سياسة التوازن بين المجموعتين التي كان يتبناها ولد داداه الشيء الذي إعتبرته هذه التيارات خدمة لمصالح الإستعمارية، إلا أن ذاك لم يمنع ولد داداه من متابعة سياسته المرتكزة على ضرورة الإبقاء على التوازن ما بين المجموعتين ولو أن العلاقات الموريتانية الإفريقية ظلت ترتكز على جانب التعاون الاقتصادي فنرى أن ولدداداه كثيرا ما صرح بموافقته على إندامج اقتصادي مع دول إفريقيا الغربية وبالتالي فهو لم يتردد في دخول موريتانيا إلى المجموعة الاقتصادية لإفريقيا الغربية(CEAO) في نفس الوقت التي هي بصدد الإندماج في (المغرب الاقتصادي الكبير)[1].

إن الصعوبات التي يمكن أن تنجم عن مثل هذا الإنتماء المزدوج لم تؤثر في البداية على الأقل، على الإنفتاح الدبلوماسي المتعدد الأوجه والذي تميزت به الحالة الموريتانية أنذاك، وقد حرص ولد داداه على طمأنة شركائه الإفريقيين من خلال تصريحاته التي صاحبت زيارته لمناطق النهر، والجنوب الشرقي، بداية سنة 1974 حيث لم يفعل أن يذكر مستقبليه أن "الروابط التي ترتبط موريتانيا بعالم إفريقيا السوداء لن تكون موضوع تهديد بسبب السياسة العربية لموريتانيا[2] وقد كان الحفاظ على مثل هذا الخط بشكل الشرط الأساسي لمواصلة التجربة الوطنية الوحدوية المبنية على أساس الإرادة البشرية وضرورات الطبيعة والتاريخ، نهاية الخلاف مع المغرب دفعا جديدا وقويا للتوجه المغاربي لموريتانيا، مما حصل الإنحباط أنا ذاك يؤدي بالتدرج إلى الإبتعاد عن الدول الغربية الإفريقية

وقد رد ولد داداه على ذلك بأن مسألة وجود روابط مغاربية لموريتانيا في نفس الوقت الذي توجد روابط مماثلة مع دول جنوب الصحراء لم يطرح عليها أبدا كقضية تعارض ولكن على العكس يمثل بالنسبة لها تكاملية، فغياب علاقات طبيعية بين المغرب وموريتانيا حتى شهر سبتمبر 1969 لم يسمح للبلد بالإنفتاح بشكل اللازم على المغرب العربي كما كان موصولا ومتطابقا مع المعطيات التاريخية الجغرافية، الاقتصادية، الثقافية.

---

[1] حمد ولد مكناس، وزير الخارجية الموريتاني، مقابلة، انظر إلى: attilio gaudio, le dossier de la mauritanie, op cit, p 270

[2] ibid

وجاء تطبيع العلاقات مع الجار الشمالي ليعيد "التوازن الذي غاب طيلة السنوات السابقة[1]، تعتبر موريتانيا إذا عبارة عن بوثقة للتنوع الإفريقي:إفريقيا البيضاء وإفر يقيا السوداء، إفريقيا الغربية وإفريقيا الفرنكفونية، وهذا التنوع كان موجودا قبل المرحلة الإستعمارية، وإن كان وجوده في المرحلة اللاحقة على الإستعمار يعطيه طابعا أخر إلا أن المهم هو أنه يجب أن يعطي ميلادا جديدا لإفريقيا أكثر توحيدا، حيث تختفي التعارضات الثقافية تاركة مكانتها للتبادل المثمر والإثراء المتبادل[2] مماسيتيح المجال لعلاقات التعاون والسلم أن تأخد مكان التوتر والتناقض.

المطلب الرابع: إقرار السلام العالمي

لقد كانت موريتانياإحدى البلدان النادرة ليس فقط في إفريقيا ولكن في العا لم الثالث بأجمله -التي بقي فيها الجيش معزولا إلى الدرجة الثانية، فقد كان للبلد أولويات أخرى وكانت مكانته الدولية ترجع بشكل كبير إلى صورته السلمية والتصالحية[3]، وكان أحد أهم الأسباب للدعم الموريتاني لمجموعة عدم الإنحياز هو اعتبار أنها تلعب دورا عالميا مهما في تخفيف حدة التوتر وإعادة شبح الحرب[4] لقد حرص السيد حمدي ولد مكناس على تأكيد أن عدم الإنحياز يترجم اهتمام البلد بانتهاج سياسة مستقلة عن الكتل ومبنية على مبدأ التعايش السلمي مع جميع البلدان" مهما كانت إيديولوجيتها" وهذا لا يستبعد في نظره إمكانية الاستشارة والتعاون المثمر الذي يمكن أن يباشر ه بلدنا مع أية دولة قريبة أم بعيدة[5]، وقد تم التعبير مبكرا عن هذه النظرة المتعددة الأبعاد لمفهوم التعايش السلمي، ففي أولى لحظات الإستقلال وبالتحديد في الخطاب الذي ألقاه ولد داداه يوم 28 نوفمبر 1960.

بمناسبة ميلاد الجمهورية الإسلامية الموريتانية أشار إلى أن بلاده " لن تألوا أي جهد لصيانة جو الوئام والتعاون، فهي تتمنى نهاية الصراعات الدموية في أرض إفريقيا وفي كل نقطة تشتغل فيها بؤر القلاقل وخاصة الجزائر حيث يحق للسكان أن يمارسوا حقهم في تقرير المصير لوضع حد لست سنوات من الآلام[6].

---

(1) نص مقابلة أجراها محرر الدورية مع الرئيس ولد داداه europe France qutre mer (490), november 1970, p 15-16

(2) ibid

(3) jean louis balans, op.cit, p 660.

(4) perspectives maghribine, n=2op cit, p25.

(5) جريدة القلم العدد 19 24-1993/11/30 ملحق بمناسبة الذكرى الثالثة والثلاثيون للاستقلال الوطني.

(6) جريدة القلم العدد 24،19- 1993/11/30 مرجع سابق.

إن صانع القرار أدرك في وقت مبكر أن تحقيق السلم العالمي ينطلق بالأساس من فهم شامل لمرتكزات الظاهرة ذاتها فظاهرة الصراع والتوتر تأخذ اتجاها تصاعديا حسب الزمان والمكان وفق نظرية الإنتقال من التركيز الأقل إلى التركيز الأعلى، أي أن بؤر التوتر العالمي، تشكل كل حسب موقعها الجيو سياسي، تهديدا للإستقرار في إحدى دوائر النظام الفرع إقليمي او شبة اقليمي ونظرا لتعدد العضوي للظاهرة من جهة ولتركيز المسؤولية الدولية من جهة آخرى للتعدد العضوي للظاهرة من جهة على الظاهرة إلا من خلالي التفكيك العلي والجزئي لهيكلها...

ذاك الهيكل الذي تساهم فيه مجموعة المعطيات المحددة لمسؤولية النظام الدولي(الدول الإستعمارية والنظام الإيديولوجي)

ترى موريتانيا أن الأداة الأكثر مقدرة على تنفيذ هذه المهمة تتجسد في الأمم المتحدة[1] فخلق جهاز مركزي قوي ومستقل يجعل من هذه المنظمة أفضل وسيلة لتحقيق السلام العالمي، وهذا ما ظلت موريتانيا تعبر عنه في إطار العرض السنوي للمواقف على منبر الجمعية العامة.

لقد سعى القادة الموريتانيون إلى إستخدام علاقاتهم الخارجية في الدفاع عن المبدأ، ولما كانوا على علاقة جديدة مع أغلبية الدول الأوروبية خصوصا دول السوق، وبما أن هذه الدول تعيش قلق الرعب النووي جراء الخوف من صراع القوتين العظيمتين فقد كان السيد حمدي ولد مكناس (وزير الخارجية) يرى أن أوروبا يمكن أن تلعب دورا هاما في سياسة السلم العالمي من خلال تفهمها لطموحات الدول العربية والإفريقية واستعدادها بالتالي لمساهمة في التنمية المشتركة، وقد طرح ولد مكناس فكرة "التعاون الثلاثي" cooperation triangdare التي تنطلق من إفريقيا تملك مواد الأولية والعالم العربي، يملك الطاقة ورؤوس الأموال، أما أوروبا فتملك التكنولوجيا هذه السياسة ستساهم (حال تطبيقها) في خلق كتلة جديدة تكون عامل توازن وسلام [2] ولا بد من الإشارة إلا أن تأثير صناع القرار الموريتاني كان يرجع إلى عوامل ذاتية متعلقة بالأشخاص الذين يخططون وينقذون هذه السياسة أكثر من كونه ينطلق من عوامل موضوعية (اللإمكانيات الحقيقية للدولة) فالنجاحات والسمعة الدبلوماسية التي حققها البلد في هذه الفترة لم تكن تعود إلى الوزن الحقيقي لمستوى الدولة بقدر ما هي عائدة إلى القدرات

[1] الشعب عدد 138، 1971/11/28

[2] attilio gaudio, le dossier de la mauritanie, op cit, p 271

الشخصية لكل من ولد داداه ووزير الخارجية ولد مكناس، وكما وصف البعض ديغول بأنه أكبر من فرنسا، يمكن أن نصف الرجلين بأنهما استطاعا إعطاء حجم خارجي للدولة أكبر من حجمها الحقيقي.

إن دخول موريتانيا في لعبة الصراع والتوسع (نزاع الصحراء الغربية) أدى إلى حدوث تصعيدات في هذا المبدأ، ومن ثم بروز علامات استفهام على حقيقة تلك الصورة الخارجية، وهذا ما دفع بالرئيس ولد داداه إلى اعتراف بقوله: نحن بلد صغير ولا نخجل من قولها، وجهودنا المسخرة للحرب كان يجب أن تساعدنا على التنمية[1]، ولكنه يعتبر أن الحرب مفروضة على البلد فرضا، بدليل أنه حتى بداية هذا النزاع المسلح عام 1975، لم يكن عند البلد لا جيش ولا سلاح، وبالتالي فهو ينتظر "ذاك اليوم الذي سينتصر فيه المنطق...، لنستطيع الإستمتاع بالسلام، وتخصيص جملة جهودنا وإمكانياتنا لتنمية بلدنا[2].

[1]ibid, 480.

[2]ibid, p 415.

وكخلاصة عامة : نستطيع الخروج مما تقدم بعدة ملاحظات يظهر لنا أنها تلخص أهم خصائص السياسة الخارجية الموريتانية

1. إن المتطلبات الضرورية لتوفير عوامل الوحدة الداخلية سمحت للرئيس بتبرير شبه الإحتكار الذي كان يمارسه عند إتخاد القرارات في هذا المجال، لأن تعريف السياسة الخارجية من هذا المنظور لا يمكن أن يصدر إلا عند الرجل الذي يريد أن يمثل دور حلقة الإتصال بين أعضاء البلد، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن مزاج الرئيس ولد داداه يتراجح بين الصرامة والتسامح ويعطي الأولية حسب الأهداف والمواضيع -للقيم لمحافظة أو للتوجهات التقدمية، كما أنه يتصرف حسب الأوقات والمخاطبين -كإنسان معتدل أو كحاكم مطلق، ومع أنه يتصف بالثقافة والرزانة فإنه يتميز بالصلابة في ممارسة سلطته.
2. إن التعدد والتنوع الذي يعرفه المجتمع الموريتاني في فضاءاته السياسية والاقتصادية والعرقية والدينية(لطرقية) وما نتج عن ذاك من إزدواجية في هذه المرجعيات- دفع إلى ضرورة أن يكون البناء الداخلي لهذه الفضاءات وهيكلتها من المهام الرئيسية للسياسة الخارجية وهكذا سعت الدبلوماسية الموريتانية بجدية- في إطارها الإقليمي- إلى فرض الإعتراف بالحدود ورقابة حركة الأشخاص والحيوان والبضائع كما حددت بوضوح علاقاتها مع الجيران المباشرين.
3. لقد وجدت السياسة الموريتانية في البداية صعوبة في التوفيق بين مساعيها في الخارج لتجسيد الإستقلال الاقتصادي الوطني وحاجتها إلى الدعم السياسي الخارجي لمواجهة الرافضين لقيام الدولة.
4. ومع ذاك فإن واحدة من أهم مميزات الدبلوماسية الموريتانية تمكن في حرية الحركة واتساع الهامش الذي تتحرك فيه- رغم وضعية التبعية هذه- فهي تفضل لعبة التجربة أكثر من التحالفات النهائية، كما أنها لا تتردد في إثبات استقلالها نحو (حلفائها الكبار) وتتم هذه الإستراتيجية من خلال اهتمام موريتانيا الدائم بمبادرات التقارب أو التجاوز أو القطيعة لتعبئة الشبكات الوسيطة التي تفصل بين الصداقات المتسرعة أو الفاشلة والخلافات الحادة.

الفصل الثاني: أطر التعاون الثنائي بين الجزائر وموريتانيا

المبحث الأول: الطابع المؤسسي للعلاقات الثنائية

المطلب الأول: الإتفاقيات

المطلب الثاني: إنضمام موريتانيا لمعاهدة الإخاء والوفاء بين الجزائر وتونس

المبحث الثاني: التعاون الاقتصادي

المبحث الثالث: التعاون في الشؤون الإفريقية والعربية

الفصل الثاني: أطر التعاون الثنائي بين الجزائر وموريتانيا

لم يكن التعاون الموريتاني الجزائري وليد اللحظة السياسية لميلاد الدولتين، أعني استقلال كل منهما عن فرنسا، بل إنه ضارب في القدم منذ أن تعايش وتواصل الشعبان العربيان المسلمان الجاران، ويسجل لنا التاريخ رحلات وكتب العلماء من تلمسان وبجاية وحواضر العلم في الجزائر إلى ربوع المحاضر والإشعاع العلمي بها في بلاد شنقيط، وحتى منذ أن نالا استقلالهما ظل التشابه والتفاهم يطبع سياستهما الخارجية، ولذلك تعترف موريتانيا الحديثة للجزائر بدورها التاريخي في مساعدة الشعب والحكومة اقتصاديا وسياسيا خاصة في بداية تأسيس الدولة، وما صاحبها من مشاكل مع المغرب، وهذا ما سجله الرئيس الموريتاني الراحل المختار ولد داداه بقوله: " على مستوى المغرب العربي كان لدينا – يعني الجزائر وموريتانيا – هدف مشترك هو محاربة التوسع المغربي، أما خارجه فإننا ندعم كلانا القضايا نفسها مثل حركات التحرر في إفريقيا وفلسطين وفيتنام، وفيما يتعلق بمصالح بلدينا الوطنية، كنا نتبادل الدعم في المجال الديبلوماسي، ففي العالم العربي دعمت الجزائر قضيتنا بقوة إلى جانب تونس والجمهورية العربية المتحدة، في الوقت الذي كانت المغرب تحاول سد الباب أمامنا وبالمقابل، كانت الجزائر المدعومة في إفريقيا السوداء من قبل غانا وغينيا و مالي فقط بحاجة إلينا نظرا لحسن علاقاتنا مع الجميع[1].

و يعتبر هذا التعاون الأوسع والأكثر تطورا حيث يمس مجالات أكثر ويمشي بوتيرة منتظمة لدرجة أعتبر معها البعض أن موريتانيا كانت هي المستفيد الأكبر من التعاون مع الجزائر حيث أصبحت تشكل منفذا لها على الأطلسي، تدعم تأثيرها السياسي والاقتصادي على منطقة جنوب الصحراء [2].

ولاجدال في أن الجزائر هي أهم حليف مغاربي-بل وعربي- لموريتانيا، فالجزائريون لم ينسوا المواقف الموريتانية أمام فرنسا أثناء حرب التحرير، وأمام المغرب في حرب الرمال سنة K 1963 ففي نهاية هذه السنة قامت بعثة جزائرية بزيارة نواكشوط وفي السنة الموالية، وبعد زيارة قام بها وزير الداخلية الموريتاني إلى الجزائر، تم تبادل الدبلوماسية. وقد أكد التبادل المتعدد للوفود الدبلوماسية والفنية على متانة الإنسجام القائم بين نواكشوط والجزائر، فالعائلة الرئاسية الموريتانية تخلت عن قضاء عطلها في فرنسا وأصبحت تقضيها في ضيافة الرئيس بومدين بالجزائر، كما كانت البيانات المشتركة آنذاك تشهد بتطابق وجهات النظر في القضايا الدولية والإقليمية المشتركة {عدم الإنحياز وبناء

(1) attilio gaudio, le dossier de la mauritanie, op cit, p 271

(2) j.cl. santuccin , « la mauritanie dans les relations inter-maghribines », op.cit, p 366-367.

المغرب العربي وقضية الصحراء الغربية في بعض مراحلها}. ويظهر وجود قدر كبير من الثقة المتبادلة من خلال العلاقات الوطيدة بين الحزبين، وكذلك من خلال تكوين بعثات هامة من مستخدمي الأمن الوطني الموريتاني في الجمهورية الجزائرية[1]. ورغم التشابه في طبيعة العلاقات بين موريتانيا والجزائر من جهة وموريتانيا ومصر من جهة أخرى، إلا أن العلاقات مع هذه الأخيرة إنحسرت بعد موت عبد الناصر الشيء الذي أكد أهيمة الظاهرة الكارزمية في العلاقات مع القاهرة، ورغم أنه لا يمكن نفي نفس الشيء كلية مع الجزائر، إلا أنه من الممكن تأكيد أن مسار الأحداث أثبت أن الطابع المؤسسي للعلاقات الموريتانية الجزائرية تجاوز العامل الكارزمي بدليل أن العلاقات شهدت بداية تطويرها تحت رعاية الرئيس أحمد بن بلة لتعرف قيمتها في ظل حكم الرئيس بومدين.

الإطار المنظم للتعاون: لقد شهدت سنة 1965 بداية تأسيس علاقات التعاون الموريتاني الجزائري، حيث تم التوقيع يوم 17 مارس بالجزائر على إتفاقيات تعاون في المجالات التالية:

أ- إتفاق متعلق بالنقل الجوي

ب- إتفاق حول التعاون الثقافي والفني.

ج-إتفاق تجاري

د-إتفاق قرض جزائري بقيمة 15.000,000 دينار جزائري.

وفي 28 مايو 1965 تم التوقيع بانواكشوط على برتوكول إضافي لإتفاق القرض؛ ورغم أن هذا البرتوكول جاء ليحدد كيفية إستخدام هذا القرض، حيث ركز على تبادل البضائع بين البلدين وحدد كيفية الدفع بالعملة الصعبة، إلا أنه من الناحية التنفيذية ظلت الأمور متوقفة. ويمكن إرجاع ذلك إلى " التحولات" التي عرفتها الجزائر بعد إسقاط نظام بن بلة، واعتبار الفترة ما بين 65-1969 فترة تركيز على الشؤون الداخلية عند الرئيس بومدين، وقد شهدت سنة 1966 التوقيع على بروتوكول اتفاق فتح الطريق امام هذا التعاون.

إن المرحلة الثانية في التطور المؤسسي لهذا التعاون بدأت سنة 1969، حيث تمت إعادة تطوير هذا التعاون وتوسيعه مع التوقيع يوم 1969.12.03 على عدة اتفاقيات من أهمها:

(- [1]Féconstantin, C.Coulon , op,cit,3 pp 336-339.

أ- اتفاقية جمركية[1]

ب- اتفاقية متعلقة بالتعاون القضائي.

ج- أتفاق قنصلي ينص على حرية تنقل المواطنين بين البلدين.

وجاء الطور الأهم مع إنشاء لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي والثقافي والعلمي والفني يوم 1970.7.28 كما عرفت سنة 1972 التوقيع على اتفاقيتين هامتين: الأولى: لتكوين بعض أفراد الجيش الموريتاني في المدارس العسكرية الجزائرية (1972.4.12) والثانية: توقيع اتفاقية تجارية وجمركية لتطوير التبادلات حيث تستورد الجزائر الحديد الموريتاني، وموريتانيا: المنسوجات والفواكه الجزائرية[2]

لقد ظلت معظم هذه الإتفاقيات مجرد مشاريع بسبب غياب التصديق عليها إما من طرف البلدين أو من أحدهما، حتى جاء الإجتماع الثالث (الدورة الثالثة) للجنة المختلطة الموريتانية الجزائرية بنواكشوط يوم 1973.11.12 ليتقرر تبني معظمها إضافة إلى توقيع اتفاقيات تعاون في مجالات جديدة مثل:

- بروتوكول اتفاق منشئ للغرفة التجارية المختلطة.
- اتفاق متعلق بنقل العتاد العسكري.
- اتفاق حول المساعدة الطبية.

المظاهر الأساسية للتعاون: إذا تتبعنا حركة تطور هذا التعاون منذ البداية نجد أن الأمر بقي محدودا في البداية ببعض التحركات المتقطعة في مختلف القطاعات الثقافية والصحية والبريدية والجوية، ونذكر هنا على سبيل المثال:

- قبول بعض المتدربين (المتربصين) في سلك الدراسة بمدرسة الشرطة بالجزائر.
- دراسة إقامة خط جوي يصل بين نواكشوط والجزائر.

وقد عرفت مجالات التعاون بداية من سنة 1970 اتساعا وانتظاما أكثر من تأسيس اللجنة المشتركة الدائمة، وفي سنة 1973 سجل وجود ما بين 150-200 طالب موريتاني، خصوصا في مجالات التعليم والإدارة ومصالح التخطيط، وقد عرف قطاع المواصلات البحرية والجوية والبرية بين البلدين قفزة هامة، وذلك بتشجيع من الجانب الجزائري، فقد فتحت شركة الملاحة الجزائرية cnav في شهر ديسمبر 1972 خطا بحريا منتظما يربط بين مينائي

---

(1) - تم إلغاؤها باتفاقية مماثلة في 2 يناير 1972.

(2) j.cl. santuccin , op.cit, p 366-367.

نواكشوط والجزائر، كما تم تدشين خطين (الجزائر- بشار- نواكشوط-كوناكري) [1] وفي مجال النقل البحري أنشئت في شهر نوفمبر 1973 الشركة الموريتانية للملاحة البحرية comaunam برأس مال مختلط موريتاني-جزائري وأثناء اجتماع الدورة الثالثة تم التأكيد على ضرورة إنشاء طريق تيندوف-اكجوجت كمرحلة أولى من طريق الجزائر-نواكشوط.

وقد أكد الطرفان في اجتماع وزاري لهما بانواكشوط يوم 26-1973.01 على منح الأولوية للتعاون في مجالات تكوين الأطر والإحصاء والتخطيط[2] وفي المجال التجاري تم التوقيع على اتفاقية تجارية لتوسيع نطاق النظام التفصيلي لجميع المبادلات التجارية بين البلدين (1973.11.12) وفي مجال التعاون المالي تمت إعادة جدولة القرض المالي لسنة 1965؛ وأعيد تشغيل الشركة الجزائرية الموريتانية للصيد ALMAP وفي مجال المحروقات تم سنة 1973 وضع مشروع إنشاء مصفاة لتكرير النفط في موريتانيا.

المساعدات: تعتبر المساعدة الجزائرية لموريتانيا متعددة ومتنوعة، فقد مولت الجزائر بناء مستشفيين وساعدت ببعض الأطباء إضافة إلى وجود بعثة صحية في منطقة ألاك، وقدمت فضلا عن ذلك مساعدة عسكرية للجيش الموريتاني سنة 1971، تمثلت في تجهيزات عسكرية بقيمة 300 مليون غرب إفريقي، والتزمت الجزائر بتكوين الأطر الفنية والمسيرين والتقنيين ومرشدي النقل العمومي في مجال شق الطرق، كما بعثت بخبراء للمساهمة في إعداد سياسة موريتانية للنقل هذا إضافة تقديم منح فنية في مجالات متعددة مثل: المالية والسياحة والصحة.

(1) Ibid

(2) procé-verbal des conversations enter les délégations algériennes et mauritaniennes, NKTT 26.01.1973. M.A.E.Archives

المبحث الأول: الطابع المؤسسي للعلاقات الثنائية

المطلب الأول: الاتفاقيات

سعت الجزائر وموريتانية إلى عقد مجموعة من الإتفاقيات في إطار العلاقة الثنائية الوطيدة التي تربط بين البلدين، ;سعت تلك الإتفاقيات إلى خلق جو من التعاون المثمر الذي يعود بالفائدة على كلا البلدين من جهة، ;يسهم في خلق ديناميكية سياسية واقتصادية في إطار اتحاد المغر ب العربي من جهة ثانية، وإذا كانت بعض تلك الإتفاقيات قد بقيت حبرا على ورق، فإن العديد منها قد تم j^sd$ih على أرض الواقع وبدأت تؤتي اكلها، وبدأ كلا البلدين بجني ثمارها.

من ضمن هذه الاتفاقيات الأساسية التي تم توقيعها بين البلدين الجارين، ما نشر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية الصادرة بتاريخ 22 جمادي الثانية 1408 هـ من مصادقة رئيس الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية على نص الإتفاقية الإطارية للتعاون في مجال الصيد البحري بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديموقراطية وحكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية الموقع بمدينة نواكشوط يوم 11 يونيو 1987[1]، والتي نصت من ضمن ما نصت عليه ما يلي:

- المادة الأولى: يتعاون الطرفان من أجل دراسة وإنجاز العمليات والمشاريع المشتركة التي من شأنها أن توطد التعاون في مجال الصيد وتمكن، بتكامل العوامل، من الحصول على تعويضات عادلة للمساهمات على المستويين الاقتصادي والمالي.

- المادة الثانية: ان توفر بأحسن الشروط الممكنة حاجيات السوق في كلا البلدين بصفة جزئية أو شاملة و/ أو تطوير عمليات تصدير مربحة نحو بلدان أخرى طبقا للتشريعات المعمول بها.

المادة الثالثة: إن كل مشروع، وعلى الخصوص المشاريع المتعلقة بما يلي:

- بناء و / أو إصلاح السفن في موريتانيا.

---

[1] – ينظر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية، العدد19، 22 جمادي الثانية 1408 هـ الموافق لـ 26 مايو 1987 م.

- دراسة إمكانية تطوير الصيد التقليدي في موريتانيا عن طريق اقتناء السفن المصنوعة في الجزائر.

- تعبئة وتحويل منتجات الصيد

- إنتاج مسحوق السمك وزيت السمك

- تسويق منتجات الصيد

يمكن عند الحاجة الحاجة ان تكون موضوع اتفاقية او اشتراك قائم على أساس تكامل قوي العوامل وتوازن جدواها الفنية والاقتصادية[1].

كما نصت هذه هذه الاتفاقية الموقعة بين الطرفين على جملة بنود تصب في مجملها في خدمة البلدين وفي تطوير قطاع الصيد البحري الذي يعد موردامهما للاقتصاد المور يتاني، والقاريء لبنود هذه الإتفاقية يتلمس النوايا الطيبة التي يبديها ويعبر عنها قادة البلدين ومختلف المسؤولين في البلدين في كل القطاعات المعنية البشركة، حيث ان الغايات الأسمى لمثل هذه الإتفاقية لا تصب فقط في تحقيق مرودية مالية واقتصادية مباشرة وقصيرة الأمد، إنما غايتها هي تحقيق التنمية المستدامة في كلا البلدين وتطوير مختلف القطاعات الصناعية والتجارية والخدمية عبر تبادل الخبرات وفتح السوق الوطني لكل بلد أمام المنتجات التي يستطيع البلد الثاني توفيرها[2].

إن هذه الإتفاقية وغيرiا تعد بمثابة نموذج عن المسار الثنائي للتعاون بين الجزائر وموريتانيا، كما انها تعد محفزا لباقي دول المغرب العربي من أجل عقد اتفاقيات شبيهة في مختلف المجالات القابلة للتعاون وهي كثيرة، وتتجاوز الجانب التقني والاقتصادي البحث، على الجانب التشريعي الذي يضمن سيولة وحركية سلسلة للأشخاص والبضائع ورؤوس الأموال بين بلدان المغرب العربd[3]، وكأمثلة على هذه الإتفاقيات ذات الطابع التشريعي، " اتفاق التعاون الإداري المتبادل بين الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية والجمهورية الإسلامية

(1) – ينظر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية، العدد19، المرجع السابق.

(2) – ينظر: محضر الدورة 18 للجنة المشتركة الكبرى الموريتانية- الجزائر، الجزائر، 20 دجمبر 2016.

(3) – ينظر: المرجع نفسه.

الموريتانية من أجل تدارك المخالفات الجمركية والبحث عنها وقمعها"[1]، وهو الإتفاق الذي نص على تنظيم المعاملات التالية:

- دخول وخروج ومكوث البضائع بما في ذلك رؤوس الأموال ووسائل الدفع.
- تحصيل وضمان أو رد الحقوق والرسوم الجمركية.
- رقابة إجراءات الحضر والقيود والصرف.
- التدابير الخاصة بمكافحة التهريب غير المشروع للمخدرات والمواد المهيجة[2].

ولم يتوقف التعاوزن الجزائري الموريتاني في مجالي الاقتصاد والتشريعات الجمركية،tpsf إنما تعدى ذلك إلى مجالات عدة كالإعلام من خلال اتفاق التعاون الإعلامي بين الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبيةو الجمهورية الإسلامية الموريتانية الموقع عليه في نواكشوط بتاريخ 5 ذي الحجة 1417 هـ الموافق لـ 23 أبريل سنة 1996،[3] والذي نص من ضمن ما نص عليه على:

المادة الأولى: يشجع الجانبان كل عمل من شأنه توسيع وتوطيد علاقات التعاون في ميدان الإعلام بصفة عامة.

المادة الثانية: يعمل الطرفان على تدعيم التعاون القائم بين وكالة الأنباء الجزائرية ووكالة الأنباء الموريتانية.

المادة الثالثة: يسعى الطرفان إلى إقامة تعاون مباشر بين الإاعة والتلفزة الجزائرية والإذاعة والتلفزة الموريتانية يشمل كافة أوجه التعاون الممكنة خاصة في هذا المجال[4].

المطلب الثاني: انضمام موريتانيا لمعاهدة الإخاء والوفاء بين الجزائر وتونس

لقد تميزت هذه المرحلة بداية الثمانينات بسياسات التعاون المغاربية الجماعية أحيانا والثنائية أحيانا ولكنها تصب كلها في اتجاه تنمية الروابط الاقتصادية والسياسية، وبعث قوالب وأشكال هذا التعاون، وذلك لجملة من الدوافع والأسباب شخصها بعض الباحثين في الحاجة الاقتصادية والإجتماعية، بينما اعتبرها البعض تجسيدا

[1] – ينظر: محضر الدورة 18 للجنة المشتركة الكبرى الموريتانية- الجزائر، الجزائر، 20 دجمبر 2016.

[2] – ينظر: ينظر المرجع نفسه.

[3] – ينظر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية، العدد 21، 15 ذي الحجة على 1418 هـ الموافق لـ 12 أبريل 1996 م.

[4] – ينظر: المرجع نفسه.

لسياسات مغاربية ضمن لعبة المحاور والتحالفات ولكنها في النهاية أوصلت فيما يبدو للتعاون المغاربي الوحدوي بشكله المؤسساتي ضمن معاهدة اتحاد المغرب العربي.

وكانت اهم هذه التحالفات توقيع رئيس الجزائر وتونس على اتفاقية الأخوة والوفاء بتونس في 19 مارس 1983 وقد ترك الباب مفتوحا أمام انضمام دول أخرى لهذه المعاهدة وبالفعل انضمت لها موريتانيا كطرف ثالث في المعاهدة في 13 ديسمبر من نفس السنة، إثر توقيع الزعيم الموريتاني آنذاك محمد خونا ولد هيدالة عليها بالجزائر، ونص بروتوكولو الإنضمام على مضمون جديد للتعاون وفق نصه الذي يقول بالحرف: " اعتبرها لروابط الأخوة والتعاون التي تجمع دوما بين شعوب الجزائر وموريتانيا وتونس ولتطلعهم الدائم والعميق نحو بناء المغرب العربي الكبير، وعملا بنص المادة السادسة لمعاهدة الإخاء والوفاء المبرمة بتونس 4 جمادي الثاني عام 1403هـ الموافق لـ 19 مارس 1983 بين الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، والجمهورية التونسية، التي تنص على أن تبقى هذه المعاهدة مفتوحة لانضمام دول المغرب العربي الكبير الأخرى التي تقبل بأحكامها...، واستنادا لطلب الإنضمام الذي تقدمت به الجمهورية الإسلامية الموريتانية... وتحقيقا لمسعاها الذي يشكل مساهمة هامة من اجل تحقيق بناء المغرب العربي الكبير تتفق الدول الثلاثة على هذا الإطار التعاون المغاربي المشترك"[1].

وقد اعتبرت هذه الإتفاقية إطار جديد ينص على المغرب العربي الكبير وملائمة لضمان تنقية الأجواء السياسية، وفي الوقت نفسه إعادة بعث للتعاون المغاربي ولو بشكل ثنائي أو ثلاثي حسب المتاح، وهو ما فتح صفحة جديدة لتنمية هذا التعاون بين الجزائر وتونس من جهة وبين الجزائر وموريتانيا من جهة أخرى[2].

وعلى إثر هذه الإتفاقية – وردا عليها – قرر الملك المغربي والزعيم الليبي إحداث تقارب بين البلدين توج بإنشاء الإتحاد العربي الإفريقي في آب/ اغسطس 1984 في وجدة من قبل الملك المغربي والزعيم الليبي، وأثناء عودة الوفد الليبي من المغرب توقف في الجزائر لشرح مضامين هذا الإتفاق ودعوتها للإنخراط فيه، ويرى أن هذا الإتحاد تكتيكيا محدودا بالزمن املته الحسابات الظرفية للمغرب ولن يستمر بفعل التناقض والتباين السياسي أصلا

[1] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الصادرة الثلاثاء 19 جمادي الاول 1404 هجرية، ص 233، نص البروتوكول بتصرف.
[2] – عبد الحميد الإبراهيمي، مرجع سبق ذكره، ص 341.

بين نظامين متباينين في الخيارات السياسية والايديولوجية وهو ما تحقق فعلا حين اعلن المغرب من جانب واحد مقاطعة المعاهدة سنة 1986 [1].

وبنظرة متفحصة هذه المرحلة يمكن القول أنها واعتبرت في الغالب عن دوافع الصراع والمنافسة في منطقة المغرب العربي للحصول على مكاسب اقتصادية أو سياسية مؤقتة، إلا أنها أدت إلى استئناف المفاوضات والحوارات حول التكامل المغربي بين هذه البلدان على المستوى الحكومي، وإن كان ذلك في غياب المغرب في كل مرة بسبب قطع العلاقات الديبلوماسية والاقتصادية مع الجزائر بين عامي 1975 - 1988 م، وقد وجدت موريتانيا صعوبة بالغة في هذه المرحلة لتكييف علاقتها الثنائية مع وضع جارتيها الجزائر الحليف التقليدي، والمغرب الجار التاريخي الحساس من نشاط الديبلوماسية الموريتانية[2].

[1] – المرجع نفسه، ص 340.

[2] – أنظر الملحق رقم (04): نص إتفاقية الإيخاء والوفاء

المبحث الثاني التعاون الاقتصادي

يمتاز التعاون الموريتاني الجزائري في الميدان الاقتصادي والتنموي-حسب الباحثين- باستهدافه وتركيزه على المشاريع الكبرى ذات المردودية الكبيرة، وهو ماساعد بلدا ناميا وقليل الإمكانيات كموريتانيا وأعطى دورا أكبر في الحيز الإقليمي المغاربي والإفريقي للدولة الجزائرية K وتكاد الجزائر تنفرد بهذه الميزة بين باقي شركاء موريتانيا المغاربيين إن لم نقل الاقتصاديين بشكل عام. ولا يصعب في هذا المجال تفسير ذلك سياسيا لأن الجزائر منذ استقلالها اهتمت بجارتها العربية المغاربية الجنوبية موريتانيا اهتماما خاصا، وعمقت معها مشاريع التعاون والمساعدات في مجالات مختلفة، استغلت بطريقة واعية ومعقلنة لأن الجزائر استثمرت في مشاريع حيوية ذات مردودية اقتصادية وتنموية للطرفين، ومن هذه المشاريع تمثيلا لاحصرا مصفاة الغاز، والسكر في العاصمة انواكشوط، هذه المشاريع الثلاث التي مكنت البلاد- بلا شك وفي فترة مهمة- من تغطية السوق المحلية في مجال المحروقات وغاز البوتان ومادة السكر، كما شملت المساعدات الجزائرية مجالات أخرى مهمة مثل المشاركة في دعم خطط التنمية بالبلد "موريتانيا" والمساهمة في إعادة جدولة موريتانيا لديونها الخارجية وإقامة المؤسسات الاقتصادية المشتركة 1.

وفيما يلي أهم هذه المشاريع:

1- الشركة الموريتانية الجزائرية للصيد ALMAP:

اشتركت الحكومة الجزائرية مع موريتانيا في تأسيس العديد من الشركات المشتركة ومن ذلك، إنشاء البلدين للشركة الموريتانية الجزائرية للصيد بموجب اتفاق وقع في نواكشوط بتاريخ 1 نوفمبر 1973 وهي شركة ذات رأس مال عمومي تتمتع بشخصية اعتبارية معنوية واستقلال مالي وإداري، يبلغ رأس مالها 180 مليون أوقية ومقرها في مدينة انواذيبو، ويتم تعيين مجلس إدارتها من طرف وزراء الصيد بالبلدين.

كما يتقاسم البلدين المساهمة فيها على النحو التالي[1]:

(الجزائر 49 % وموريتانيا 51 %) وتلعب هذه الشركة دورا مهما في التنمية الاقتصادية والإجتماعية في موريتانيا من خلال توفير العملة الصعبة وخلق فرص للعمالة المحلية، واستثمارا هاما في الثروة السمكية الكبيرة الغنية بها

[1] – ينظر: محضر الدوزلة 18 للجنة المشتركة الكبرى الموريتانية – الجزائرية (الجزائر، 20 دجمبر 2016)

الشواطيء الموريتانية، حيث تهدف الشركة من خلال سياستها الاقتصادية إلى اصطياد جميع أنواع الأسماك ومعالجتها وتحويلها وتسويقها. كما تمتلك الشركة حوالي 11 باخرة صيد إضافة إلى بعض القوارب التقليدية.

وقد ارتفع إنتاج الشركة ما بين نهاية الثمانينات والتسعينات بنسبة 28.4% من حجم الصادرات العامة إلى الخارج، وفي المجال الإجتماعي وفرت العمل لأكثر من 370 عامل موريتاني إضافة إلى جزائريين[1].

وقد اعتبرت هذه الشركة وقتها إلى نهاية التسعينات محورا حيويا في دعم التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي علاوة على مساهمتها في تنمية قطاع الصيد البحري بحكم امتلاكها أسطولا مهما للصيد ومصانع لتعليب الأسماك مما يوفر العديد من فرص العمل لليد العاملة ويسهم في ترقية قطاع الصيد بتحديث يوفر العديد من فرص العمل لليد العاملة ويسهم في ترقية قطاع الصيد بتحديث تنقياتها ممثلة بذلك نموذجا من نماذج التعاون الاقتصادي المغاربي القائم على التكامل بين أطرافه حيث تغطي الشركة أيضا السوق الجزائرية بالأسماك، كما توفر لموريتانيا مكاسب اقتصادية بما فيها توفير العملات الصعبة لخدمة الاقتصاد الوطني[2].

ولكنها عانت في الفترة الأخيرة من بعض الصعوبات الإدارية والمالية مازال الطرفين يعملان على تجاوزها.

2- الشركة الموريتانية للغاز somagaz :

وهي شركة ذات اقتصاد مختلف تهتم بالإيراد والتخزين وكذلك توزيع وتسويق الغاز الجزائري على التراب الوطني[3].

وهذه الشركة تمثل مشروعا هاما بلغت كلفة إنشائه ما يناهز 5.9 مليون دولار ساهمت بها الجزائر على شكل قرض موقع بتاريخ 1985/10/22.

وقد مكن إنجاز هذا المشروع من تجاوز الصعوبات الناجمة عن النقص في مادة الغاز في موريتانيا كما ساعد في الحفاظ على البيئة التي كانت تتأثر تأثيرا كبيرا نتيجة قطع الأشجار لاستخدامها في إنتاج الفحم، وهو الأمر الذي تم التركيز عليه في السنوات الأخيرة من طرف السلطات الموريتانية، حيث لو حظ تدهور كبير في الغطاء

---

(1) - المختار ولد الخليفة مرجع سبق ذكره، ص 79.

(2) - محمد سعيد ولد أحمد، مرجع سابق، ص 254.

(3) - عبد الحميد الإبراهيمي، مرجع سبق ذكره، ص 348.

النباتي بسبب استنزاف الغابات الأمر الذي ساهم مصنع الغاز التابع للشركة على الحد منه وبالتالي الحفاظ على البيئة[1].

3- المشاريع التنموية:

بالإضافة لما سبق ساهمت الشركات الجزائرية في الإنجاز والأشغال لبعض المنشآت الموريتانية في إطار التعاون بينهما، فقد باشرت الشركات الجزائرية المختصة أشغال إصلاح محطة تكرير النفط في نواذيبو وصيانتها بعد تعطلها، وكانت تلك المصفاة قد أنجزتها شركات فرنسية دون صيانة، لكن الشركة الجزائرية nafta أخذت على عاتقها استغلال هذه المصفاة بعد تشغيلها، حيث حول إليها 100 من المهندسين والتقنيين الرئيسيين والعمال المختصين، مساهمة منها في تزويد موريتانيا بالنفط الجزائري، وقد كان الإنتاج المكرر موجها إلى التصدر وكان الأداء التقني والتجاري للجزائريين في المستوى المناسب[2].

4- المشاركة الجزائرية في الخطط التنموية الموريتانية:

كما شاركت الجزائر في تمويل خطتين اقتصاديتين بموريتانيا ضمن الخطط الإنمائية المحلية وهما:

الخطة الاقتصادية والإجتماعيةالرابعة التي كانت مساهمتها في تمويل برنامج استثمار اتها قرضا بلغ 1410 ملايين أوقية K وبرنامج التقويم الاقتصادي والمالي الذي ساهمت أيضا الجزائر في تمويله بهبة بلغت 33 مليون أوقية وقرض مقداره 2574 مليون اوقية بفائدة 2.5 بالمائة لمدة 20 سنة فترة سماح من السداد تبلغ مدة خمس سنوات K

وبالإضافة إلى الخطط الإنمائية ساهمت الحكومة الجزائرية في تمويل عملية إعادة جدولة الديون الموريتانية عن طريق قرض قيمته 12.3 مليون دولار أمريكي مما مكن من تخفيف الآثار الناجمة عن تراكم الديون المستحقة على البلاد[3].

---

(1) - محمد سعيد ولد أحمدوا، مرجع سابق، ص 253.

(2) - عبد الحميد الإبراهيمي، مرجع سبق ذكره، ص 348.

(3) - محمد سعيد ولد أحمد، مرجع سابق، ص 254.

وانطلاقا من هذه الحصيلة يرى الباحثون ان طبيعة التعاون بين البلدين يعكس رغبة مشتركة للساسة في البلدين لتطوير علاقاتهما في إطار النهوض بالعمل المغاربي المشترك وترسيخ إمكانياته في التكامل الاقتصادي والتشاور السياسي.

غير أن الدارس لمسيرة هذه العلاقات لا يخفى عليه ما ينقصها أحيانا خاصة إبان سنوات حرب الصحراء الثلاث، قبل أن تنسحب موريتانيا منها إثر انقلاب الجيش 10 يوليو 1978 ومراجعة السياسة الموريتانية اتجاه القضية بانتهاج موريتانيا من ذلك الحين سياسة الحياد الذي يرتكز على المباديء التالية:

- اعتراف موريتانيا بحقوق الشعب الصحراوي في تحقيق طموحاته وتقرير مصيره بإرادته الحرة، وهو ما جسده اعتراف موريتانيا بالجمهورية الصحراوية في الإتفاق الموقع بالجزائر 5 أغسطس 1979 حينما اعترفت موريتانيا بما اعتبرته حقوق الشعب الصحراوي وتعهدت بإعادة الجزء الذي كانت تسيطر على وادي الذهب" منذ عام 1975م وأعلنت موريتانيا إلغاءها الإتفاقيات الخاصة والتي كانت قد وقعتها مع المغرب[1].

- السعي لإيجاد حل للمشكل الصحراوي لإخراج المنظمة من دوامة حرب الإستنزاف وسياسة الأحلاف بالمساهمة كمراقب في المفاوضات الجارية بين طرفي النزاع (المغرب والبوليزاريو)، ولذلك تحاول السياسة الخارجية الموريتانية أن تبلور موقفا متفهما لدى الأطراف بمن فيهم الجزائر يحفظ لموريتانيا أمنها الإقليمي والترابي بإبعاد سلسلة المحاولات المغربية بالتدخل في الشأن الموريتاني بإقامة علاقات مستقرة إلى حد ما معه.

وفي نفس الوقت الحفاظ على أواصر التعاون التاريخي مع الجارة الجزائر التي تدرك موريتانيا دورها في تعزيز أمن ومكانة البلدين في الجزء الإقليمي المغاربي والأفريقي المتأثر حتما بسلوك ومواقف المملكة المغربية التي تمثل في التعاون المغاربي قطبا هاما في استقراره واستمراره أو عرقلته ورتابته من خلال العلاقات مع البلدين خاصة موريتانيا.

وهذا ما جعل كلا البلدين يسعيان إلى تعزيز سبل التعاون المشترك، والدفع به إلى صيغ وحدوية ظاهرة، وهذا عبر عنه فتح المعبر الحدودي الدائم بين الجزائر وموريتانيا ليكون منفذا لعبرو الأشخاص والبضائع بشكل

[1] - محمد السالم الصوفي، أطروحة دكتوراه عن أزمة الصحراء الغربية وتطورها الاجتماعي والتاريخي والسياسي مقدمة في جامعة إفريقيا العالمية بالخرطوم، 2006، ص 96.

سلس ودائم، وبعيدا عن جميع المعيقات البيروقراطية[1]، وهذا ما سمح خلال معرض المنتجات الجزائرية بموريتانية المنعقد خلال سنة 2018 بالتأكيد على جملة اتفاقيات جديدة للتعاون أهمها:

- الاتفاق حول إنشاء القاعدة اللوجستية في بئر لمقر ين 400كلم من الحدود الجزائرية بموريتانيا، يعد من أهم النتائج التي تم التوصل إليها خلال هذه التظاهرة.
- ووقعت الإتفاقية بين مجمع غلوبال موتورور ومجموعة حمادي بوشاريا لخلق منطقة حرة وإنشاء شركة نقل جزائرية موريتانية تحمل تسمية (لوغام).
- الوعد بإصلاح النقاط السوداء المتواجدة على الطريق قصد تسهيل عبور الشاحنات والتي تمتد من الحدود الجزائرية عبر معبر الشهيد مصطفى بن بولعيد بتندوف إلى منطقة أزويرات على مسافة 800 كلم، وسيتم في مرحلة أولى تهيئة نسبيا بما يسهل تنقل الشاحنات والبضائع في إنتظار تهيئة عليا عن طريق تز فيته وإعداد إشارات الطرق ومراكز الراحة.
- تمكنت أزيد من 06 شركات جزائرية من فتح قاعات للعرض بالعاصمة الموريتانية أنواكشوط في إنتظار نشرها في مدن موريتانية آخرى.
- وقع متعاملون إقتصاديون جزائريون وموريتانيون على عدة إتفاقيات وقود شراكة، على هامش فعاليات معرض المنتجات الجزائرية بنوكشوط [2].
- وقع رئيس المدير العام لمجمع فاديغو المتخصص في مجال صناعات مراد التطهير والنظافة البدنية عمور حابس على 3 إتفاقيات شراكة تسمح بتسويق منتجات المجمع في ثلاثة دول إفريقية وهي موريتانيا و سنغال ومالي: وقد وقعت الإتفاقيات مع كل من مؤسسة: ما سيدار المالية، والمؤسسة السنغالية، وآفريكان أمريجانس: إلى جانب الشركة الموريتانية الولاتي للتمور

[1] - الصحافة، نشرية خاصة بمنتدى رؤساء المؤسسات، الأحمد 28 أكتوبر 2018، الجزائر

[2] – المرجع نفسه

- من جهته وقع المدير العام لمؤسسة إريس للأجهزة الكهرومنزلية والإلكترونية والهواتف النقالة الشريك الموريتاني ديكرفاكس
- إتفاق تعاون لتسويق هذه المنتجات إنطلاقا من العاصمة الموريتانية نواكشوط حيث أكدت الشركة تعتزم الشروع في تسويق المنتوج الجاهز.

مجلس الأعمال الجزائر الموريتاني: في المعاملات التجارية[1]:

أوصى مجلس رجال الأعمال الموريتاني الجزائري بضرورة فتح فروع بنكية ومصرفية بين البلدين إلى جانب عتماد طريقة المقايضة كوسيلة من وسائل المعاملة التجارية بين البلدين.

وأكذا الطرفان في ختام اجتماع الدورة الثانية بنواكشوط عن إستعدادهما لتذليل كافة العقبات وإستغلال كافة الإمكانات وفرص الإستثمار المتوفرة على مستوى البلدين والبحث عن أسواق خارجية لتعزيز تواجد المنتجات الجزائرية لابد أن يمر عبر عدة محطات ولعل الجالية الجزائرية المقيمة في المهجر لها دور في ذلك ويرى في هذا الخصوص حسين شاوي مقيم في موريتانيا.

أن السوق الموريتانية هي سوق إستهلاكية والمنتوج الجزائر بإستطاعته منافسة لمنتوجات الآخرى المتواجدة في موريتانيا على غرار المنتوجات الآسيوية

ولقد سجل المتعاملون الذين حضرو معرض موريتانيا عدة إنشغالات كثيرة ومنهم من طرح مشكلة التعاملات البنكية

ويطبق أحد المتعاملين أن هذه الطريق سوف يفتح البوابة إلى غرب إفريقيا عبر موريتانيا.

المنطقة الحرة نواذيبو [2]:

لقد اكد المسؤوليين الجزائريين بأن كل الآليات موجودة لدفع التعاون الاقتصادي بين البلدين بحث تتوفر المنطقة الحرة على شبكة طرقات نحو بقية الدول الإفريقية ما يسمح لها بأن تكون منطقة لوجيستية لتوزيع السلع،

[1] - الصحافة، نشرية خاصة بمنتدى رؤساء المؤسسات، الأحمد 28 أكتوبر 2018، الجزائر

[2] – المرجع نفسه

وهذا ما يتطلب إعداد دراسة لكل هذه الآليات المتوفرة بمنطقة أنواذيبو والمجر الحدودي لدعم تنافسية لمنتجات الجزائر والإستثمار والتمعن في التوجه الثنائي نحوى إفريقيا الغربية.

ولتطوير المنطقة فإن المتعاملين من كلا البلدين أطلعوا على الفرص المتاحة في مجال السياحة والصناعة التحويلية خاصة، مبررا أن مجلس الأعمال الجزائري الموريتاني بتنسيق العمل في هذا الإطار وتعزم سلطة المنطقة الحرة بناء ميناء جديد سيوجه للتجارة فيما سينتج تهيئة الميناء القديم لمهن الصيد وتشرط هذه الموانئ المنطقة بدول مالي وبوركنافاسو والنيجر وسنغال وغيرها.

وتوفر المنطقة الحرة أنواذيبو الشروط للمارسات التجارية سواء الضريبية أو الجمركية والخدمات المتاحة والطرقية وخدمات الكهرباء.

من جهة رئيس سلطة المنطقة الحرة محمد ولد الداف أفادة أن هذه الزيارة تأثير تكريس لقرار الحكومتين الشقيقتين المتمثل في فتح معبر حدودي جد هام لترقية التعاون بين البلدين.

وحسب الرئيس السلطة فإن التكامل بين الاقتصادين يمكن أن يتحقق من خلال تصدير أنواذيبو لمواد هامة في مجال المنتوجات السمكية

كما تهتم المنطقة بجلب الإستثمارات الجزائرية في مجال الصناعات التحويلية الصغيرة والمتوسطة.

ويمكن تشفير هذه الإستثمارات بسوق أنواذيبو الذي يعد سوق محلي ومنصة لإعادة تصدير المنتجات نحوى الأسواق القريبة من موريتانيا والذي لا تتوفر على منفذ بحري كمالي وبركينافاصو والسنيغال والنيجر ويرى المتعامل الاقتصادي حسين الشاوي الذي يقيم بموريتانيا منذ 17 سنة أن الفرص المتاحة للمتعاملين الجزائريين محفزة وستكون جد مثمرة.

ودعاء حسين الذي يعد أول متعامل جزائري حائز على الإعتماد والإستثمار في المنطقة الحرة من طرف سلطة أنواذيبو كل المتعاملين الجزائريين إلى الشروع في عمليات التصدير ودراسة السوق الإفريقية.

معرض أنواكشوط للمنتجات الجزائرية [1]:

يعرف معرض المنتجات الجزائرية بنواكشوط إقبالا كبيرا من طرف المتعاملين الإقتصاديين الموريتانيين وكذا زوار سيما أجنحة عرض المنتجات المواد الفلاحية والصناعات الغذائية حيث سجلت طلب كبيرا في الفضاءات المخصصة للبيع المباشر.

ووجدت المؤسسات الجزائرية العارضة صعوبة في توفير عرض يستجيب للطلب حيث تشرف السلع التي تم شحنها للبيع خلال فعاليات هذه التظاهرة على النفاذ من المخازن قبل يومين عن إختتام هذه التظاهرة فيما نفذت منتجات تابعة لعلامات معينة كليا.

ودخلت بعض العملات السوق الموريتانية مبكرا على غرار مجمع "سيم" ومجمع "صومام" للحليب ومشتقاته ومجمع الحليب "جيبلي" وشركات أخرى.

كما عرفت شركات الأشغال العمومية بدورها حظورا مميزا بالنظر إلى الحاجة الملحة لهذا البلد لتهيئة البنى التحتية جهزها بشبكات الطرق والجسور والمرافق النقل [2]

كما يعبر قطاع النسيج وافرا جديد على السوق الموريتانية بحيث لا تتوفر مصانع النسيج في البلاد أين يضطر الموريتانين إلى إستراد المنسوجات والأقمشة من المغرب وتركيا والصين.

كما يبحث المتعاملون في مجال الإسفنج بموريتانيا سبل تطوير وتحديث تقنيات وآليات الإنتاج مع المتعاملين الجزائريين في هذه المادة.

وتبقى حاجة السوق المور يتانية من توصيلات الكهربائية والميكانيكية الجزائرية للحصول على حصة من السوق الموريتانية والتي يستوعبها المتعامل الصين حتى الآن

وتبحث شركات "آن/ م/ س لصناعة الآلات وإكسوسوارات الكهرباء و"جي/ م/ي لتركيب التجهيزات الكهربائية عن مجالات التعاون مع نظراتها في موريتانيا.

---

[1] - الصحافة، نشرية خاصة بمنتدى رؤساء المؤسسات، الأحمد 28 أكتوبر 2018، الجزائر

[2] - الصحافة، نشرية خاصة بمنتدى رؤساء المؤسسات، الأحمد 28 أكتوبر 2018، الجزائر

إن مجالات التعاون التي تتسع باستمرار بين البلدين، والتي جسدت كل الإتفاقات والنشاطات التجارية والاقتصادية المذكورة أعلاه، قد جعلت من الشراكة الجزائرية الموريتانية في المجالين الصناعي والتجاري خيارا استراتجيا لا رجعة عنه بالنسبة لكلا البلدين، وذلك نظير ما يوفره من فرص تنمية حقيقية لهما، وما تتيحه السوقين الجزائرية والموريتانية من فرص استثمار مربحة لكل المتعاملين الاقتصاديين، خاصة وان السوقالمور يتاني لا يزال خصبا وبحاجة للعديد من المنتجات التي تستطيع المؤسسات الجزائرية توفيرها.

المبحث الثالث: التعاون في الشؤون الإفريقية والعربية

لم تكن الجزائر وموريتانيا في أي مرحلة من مراحل تاريخيهما الحديث بعيدتين عن الهموم والمشاكل المتعلقة بالقارة السمراء، فقد كانت الجزائر مكة الثوار ونموذجا يحتذى به من كثير من الدول الإفريقية الطالعة لتوها من الإستعمار، كما مثلت موريتانيا نموذجا آخر لمقاومة التبعية رغم صعوبة الظروف الداخلية وضعف إمكانات التنمية، لهذا كان التعاون الثنائي بين الجزائر وموريتانيا، والاقليمي بين مختلف دول اتحاد المغرب العربي من جهة، من اجل بعث العلاقات المغاربية الإفريقية والمغاربية العربية، أمرا تفرضه التحديات الدولية، وتتطلبه تطلعات القيادة السياسية لكل من الجزائر وموريتانيا اللتان لم تتوقفا يوما عن لعب أدوار مهمة للوساطة بين مختلف الدول الإفريقية لأجل حل النزاعات في القارة السمراء ولأجل بعث ديناميكية التنمية في إفريقيا.

لهذا جاءت مجمل الإتفاقيات، ومختلف الدورات التشاورات وجلسات تبادل الآراء والخبرات بين مسؤولي وخبراء البلدين كلها تصب في خدمة المصالحة العامة لإفريقيا وبعث الديناميكية المطلوبة للتنمية بالقارة السمراء. وأيضا من أجل التقريب أكثر بين مختلف الأقطار العربية وحل الخلافات البينية العربية العربية، وتأكيد المواقف الثابتة لقيادة البلدين من القضايا المحورية للأمة العربية كالقضية الفلسطية، والموقف من أي تدخل أجنبي سياسيا كان ام عسكريا في الشؤون العربية.

ومن ضمن أهم القرارات الصادرة في هذا الشأن والتي رسمت بشكل من الأشكال الخطوط العريضة للسياسة الخارجية لكلا البلدين، نجد البيان الختامي الصادر عن الدورة العادية الخامسة لمجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي المنعقد بنواكشوط بتاريخ 10-1992/11/11، والذي أسفر عن جملة قرارات وتوصيات وجدت طريقها نحو التجسيد، وبعضها تحول إلى ما يمكن إدراجه ضمن المباديء العامة للسياسة الخارجية لكلا البلدين، ولدول

المغرب العربي عموما التي كان طرفا فاعلا في صياغة هذا البيان، ومن ضمن ما أسفر عنه اللقاء وتم التعبير عنه في بيانه الختامي[1] النقاط التالية:

- بحث السبل الكفيلة بتوظيف مساعي الاتحاد على كافة الأصعدة، وخدمة للحقوق العربية ولقضايا العدل والتنمية والسلام في العالم.
- وبخصوص الحظر والقيود المفروضة على الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى من جراء الأزمة القائمة بينها وبين بعض الدول الغربية، فإن المجلس إذ يستذكر البيانات الصادرة عن الإتحاد وعن جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وإذ يؤكد من جديد إدانته للإرهاب بجميع أشكاله، يبدي انشغاله أمام الأضرار التي لحقت بالشعب الليبي
- ندد المجلس بالإرهاب والتطرف بجميع أشكالهما مؤكدا على أهمية التنسيق والتعاون بين الدول الأعضاء لمواجهة وتطويق هذه الظاهرة الخطيرة والدخيلة على المجتمع المغاربي وحضارته وتقاليده العريقة التي تتسم بالتسامح والتضامن.
- الدعوة إلىتكثيف الجهود بغية الوصول إلى حلّ سلمي وعادل للقضية الفلسطينية، على أساس ضمان حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وإقامة دولته، والإنسحاب الإسرائيلي من كافة الأراضي العربية المحتلة.
- عبر المجلس عن تأييده المستمر لانتفاضة الشعب الفلسطيني الباسل، ومهيبا بالضمير الدولي كي ترفع هذه المعاناة عن شعب يناضل لاسترجاع كرامته واسترداد حقه السليب وتقرير مصيره، طبقا للشرعية الدولية ومبادئ حقوق الإنسان[2].
- أكد المجلس انشغاله بمعاناة الشعب العراقي الشقيق جراء الحظر الدولي الذي ألحق أضرارا بالغة بالأطفال والمسنين

---

[1] - البيان الختامي الصادر عن الدورة العادية الخامسة لمجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي المنعقد بنواكشوط بتاريخ 10-1992/11/11 نقلا عن: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الصادرة الثلاثاء 19 جمادي الاول 1404 هجرية

[2] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الصادرة الثلاثاء 19 جمادي الاول 1404 هجرية

- إدانة الإجراءات المخالفة للاتفاقيات الدولية التي عمدت إليها إيران بتغيير وضعية جزيرة "أبو موسى" التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وأعرب عن تأييده للحقوق الثابتة لدولة الإمارات في جزر "أبوموسى" و"الطنب الكبرى" و"الطنب الصغرى".
- التاكيد على توطيد علاقات اتحاد المغرب العربي بالمجموعات الجهوية الإفريقية المماثلة من أجل دعم العمل الإفريقي المشترك وتأكيد انتماء شعوب الإتحاد إلى هذه القارة، واعتبارا الوشائج التاريخ والحضارة والمصير المشترك.
- التأكيد على الإتصالات مع المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا بغية استكشاف سبل التعاون، مع التأكيد على عزم الإتحاد على تكثيف صلاته مع التجمعات الإفريقية الأخرى، خدمة لهذه الأهداف وتجاوبا مع الإهتمامات والمشاغل الإفريقية المتنوعة[1].

هذا ولم يتوقف البلدان عن السعي من أجل إيجاد المزيد من سبل التعاون بينهما، كل على حدا أو مجتمعين، وبين الدول الإفريقيا والعربية، مستغلين في ذلك كل اللقاءات التشاورات والقمم العربية او الإفريقية التي احتضنتها كل من الجزائر وموريتانيا من أجل إبداء اهتمامهما بالتعاون الإفريقي والعربي وسعيهما من أجل بلورته في اتفاقيات وقرارات تخدم شعوب المنطقة قاطبة، وهذا المسعى النبيل الذي بذلته قيادة البلدين هو الذي تجلى في القمة العربية المنعقدة بالجزائر سنة 1975 بشكل واضح، كما تجلى في القمم العربية الاخرى وخاصة قمة نواكشوط المنعقدة يومي 25 و26 يوليو/تموز 2016 والتي أسفرت بدورها عن قرارات هامة بشان القضايا الإفريقية والعربية نوجزها فيما يلي[2]:

- الالتزام بانتهاج أنجع السبل العملية من أجل التصدي لكل التهديدات والمخاطر التي تواجه الأمن القومي العربي بتطوير آليات مكافحة الإرهاب أيا كانت صوره وتعزيز الأمن والسلم العربيين.

---

[1] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الصادرة الثلاثاء 19 جمادي الاول 1404 هجرية

[2] - نص البيان الختامي للقمة العربية بنواكشوط المنعقدة يومي 25 و 26 يوليو 2016
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/7/26

- التأكيدمجدد ًا على مركزية القضية الفلسطينية في عملنا العربي المشترك وعلى المضي قدما في دعم صمود الشعب الفلسطيني في وجه الإحتلال الإسرائيلي
- التاكيد على ضرورة توثيق أواصر الأخوة وتماسك الصف العربي انطلاقا من وحدة الهدف والمصير وتطوير العلاقات البينية وتجاوز الخلافات القائمة والتأسيس لعمل عربي بناء يراعي متغيرات المرحلة وتطلعات الشعب العربي وينطلق من الإلتزام بمعالجة الأزمات العربية بالطرق الودية وبتحقيق المصالحة الوطنية.
- التأكيد على رفض التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للدول العربية، بصفة خاصة التدخلات الإيرانية التي من شأنها تهديد الأمن القومي العربي[1].
- حرصنا على إرساء قيم التضامن والتكافل بين الدول العربية ودعم القدرات البشرية ورعاية العملاء العرب وإيلاء عناية خاصة للعمالة العربية وتمكينها من تبو ّ ؤ الصدارة في فرص التشغيل داخل الفضاء العربي
- دعم جهود الإغاثة الإنسانية العربية والدولية الرامية إلى تقديم المساعدات العاجلة للمتضررين من الحروب والنزاعات من لاجئين ومهجرين ونازحين ولتطوير آليات العمل الإنساني والإغاثي العربي

هذا وفي السياق الأفريقي أيضا كان سعي كل من الجزائر وموريتانيا حثيثا من أجل تعزيز العلاقات الإفريقية، ومن أجل بعث تعاون خلاق ومثمر بينهما وبين الدولة الإفريقية سواء في إطار الإتحاد الإفريقي، أو عبر الإتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف، وهذا ما أكدت عليه الدورة ال31 لمنظمة الإتحاد الإفريقي المنعقدة بالعاصمة الموريتانيةنواكشوط في جويلية 2018، والتي كانت نتائجها جد مهمة في بعث التعاون الإفريقي، وقد خلصت هذه القمة إلى مجموعة قرارات من ضمنها:

- مكافحة الفساد، والذي كرح كموضوع عام للنقاش نظرا لأهميته بالنسبة للتنمية في الدول الإفريقية.
- توقيع خمس دول جديدة على اتفاقية إنشاء منطقة التجارة القارية مما يرفع عدد البلدان الموقعة على الإتفاقية الى 49 بلدا في انتظار توقيع بقية الدول الأعضاء.

[1] – ينظر: نص البيان الختامي للقمة العربية بنواكشوط المنعقدة يومي 25 و 26 يوليو 2016
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/7/26

- مناقشة قضية الصحراء الغربية لأول مرة كبند قائم بذاته في جدول أعمال القمة
- طرح مشروع إصلاح مؤسساتي للإتحاد الأفريقي يهدف إلى ضمان الإستقلال المالي للمنظمة لمنحها الوسائل لضمان سيادتها السياسية.
- إنشاء منطقة تبادل حر أطلقت في كيغالي في 21 آذار/مارس ويمكن أن تمثل سوقا لأكثر من 1,2 مليار أفريقي[1].

[1] – ينظر النشرية الخاصة بالدورة 31 للتحاد الأفريقي المنعقد بنواكشوط، منشورة على الموقع الرسمي للإتحاد الأفريقي
https://au.int/ar/newsevents/20180701/thirty-first-ordinary-session-assembly-union

خلاصة الفصل

إن العمل الذي قامت به كل من موريتانيا والجزائر في إطار التعاون الثنائي أو الإقليمي سواء ضمن اتحاد المغرب العربي أو ضمن منظمة الجامعة العربية، أو الاتحاد الإفريقي، قد أفضى إلى تحقيق العديد من النتائج على جميع المستويات الاقتصادية والسياسية والتجارية، وقد كان للجانبين الاقتصادي والسياسي النصيب الأوفر في هذا التعاون، حيث كان حرص البلدين ظاهرا على صيانة المصالح السياسية لهما ولمجموع الدول العربية الأفريقية من خلال الدفاع المستمر عن مختلف القضايا الإفريقية العادلة من جهة، ومن جهة ثانية من خلال السعي إلى حل جميع الخلافات والأزمات التي نشبت بين مختلف الدول الإفريقية والعربية خلال العقود الأخيرة.

الفصل الثالث: العمل الجماعي في إطار التعاون المغاربي المشترك

المبحث الأول: التعاون المغاربي الأهداف والخطوات

المطلب الأول: أهداف التعاون المغاربي

المطلب الثاني: خطوات التعاون المغاربي

المبحث الثاني: تحديات التعاون المغاربي

المطلب الأول: التحديات الداخلية

المطلب الثاني: اتلتحديات الخارجية

المبحث الثالث: مقارنة بين المسارين الثنائي والجماعي للعلاقات المورتانية الجزائرية

لقد شهد عقد التسعينات ظهور الكيانات الكبرى، بعد أن حل التحدي الاقتصادي محل التحدي الأمني والأيديولوجي فتوصلت دول السوق الأوروبية المشتركة إلى معاهدة ماستريخت عام 1991 التي تحولت السوق بموجبها إلى اتحاد أوروبي يضم حوالي 370 مليون نسمة ثم ما لبثت الولايات المتحدة الأمريكية أن أعلنت عام 1992 عن إنشاء منظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) وتضم كلا من كندا والمكسيك مع الولايات المتحدة الأمريكية[1] وكذا اتفاقية بلدان جنوب شرق أسيا Asian بحكم المعطيات الاقتصادية الدولية الأمر الذي ساهم في تقليص دور الدولة القطرية وأصبح مسار التكتلات الإقليمية والجهوية سلوكا سياسيا وثقافية واقتصاديا تسلكه جميع الدول للحفاظ على بقائها ضمن الخارطة الدولية الجديدة.[2]

والدول المغاربية شأنها في ذلك شأن باقي المجموعات الإقليمية المتجانسة تطلعت مبكرا لمثل هذا التضامن وجسده واقعا في سياساتها الخارجية للحفاظ على موقعها والمساهمة في تنمية مغاربية مشتركة تعزز التضامن المنشود، واعتبارا لتلك الأهمية تم تخصيص هذا الفصل لأهداف ومجالات للتعاون المغاربي عموماً .

(1) محمد الأمين ولد أحمد جدو أثر التغيرات العالمية الجديدة في دينامية التكامل الاقتصادي في المغرب العربي، العدد 268 جوان 2001، ص33/32.

(2) السياسة الدولية، العدد153، ص286.

المبحث الأول: التعاون المغاربي الأهداف و الخطوات

ارتكزت فكرة الوحدة والتعاون بين الأقطار المغاربية زيادة على ما تم ذكره سابقا في تزايد التكتلات الجهوية والإقليمية على الشعور العاطفي والشعور بمكونات الرابطة المشتركة المتمثلة في مفهوم الأمة والمصير المشتركين[1] كما أنّ الواقع المحلي والإقليمي يفرض على التعاون المغاربي تجاوز العراقيل والتحديات التي عانى منها سعيا للوصول بهذا التعاون إلى تحقيق أهدافه ضمن مسيرة مغاربية متكاملة تواكب تحديات المنظومة الدولية الجديدة القائمة على التنافس المستمر للدول ونزوعها نحو تكتلات جهوية وإقليمية جديدة.[2]

المطلب الأول: أهداف التعاون المغاربي:

إنّ القراءة المتفحصة لوثائق واتفاقيات الدول المغاربية سواء منها ما كان ضمن الإتحاد أو تلك التي انتهجتها سياسات التعاون المشترك بين هذه الأقطار تؤكد مستوى الطموح والغايات المتجسدة في مستوياته.

وإذا كانت الأهداف هي وضع معين يقترن بوجود رغبة مؤكدة لتحقيقه من خلاله تخصيص قدر من الجهد والإمكانات التي يستلزمها الانتقال بهذا الوضع من التصور النظري البحت إلى مرحلة الوجود أو التحقق المادي، فإنّها ليست على وتيرة واحدة، من حيث الأهمية بل تعتبر الأهداف الخارجية أكثرها تعقيدا لتفاعلها مع المحيط الدولي، فهي تتعدى الحدود الجغرافية للدولة فتؤثر في غيرها من الشعوب والدول الأخرى.[3]

وهذا تماما هو حال الدولة القطرية المغاربية كموريتانيا التي أرادت أن تتجاوز الإطار الضيق إلى الفضاء المغاربي المشترك سعيا لتحقيق جملة من الأهداف السياسية والاقتصادية والأمنية.

أولا: الأهداف السياسية:

لقد نصت مواثيق وبيانات الإتحاد منذ نشأته إلى اليوم على الأهداف السياسية المتوخاة من التعاون المغاربي.

---

(1) وحدة المغرب العربي، مجموعة من الباحثين، مركز دراسات الوحدة المغاربية، (د، ب، ن) الطبعة الأولى، 1987، ص17.

(2) وليد عبد الحي تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، (د، ب، ن) الطبعة الأولى 1994، ص156/155.

(3) إسماعيل صبري مقلد، مرجع سبق ذكره، ص88.

فقد نص إعلان قيام الإتحاد على :"الحاجة إلى تضافر الدول الخمسة في جميع المجالات، وإلى توفير التنسيق الكامل في سياساتها ومواقفها وخياراتها الاقتصادية والإجتماعية" سعيا لإيجاد إطار للدفاع عن المصالح المشتركة لهذه الدول. كما نصت المادة الثانية والثالثة من معاهدة التأسيس المرفقة بمراكش 12 فبراير 1989.

ولذلك اندفعت بلدان المغرب العربي وخاصة موريتانيا المهمومة بخططها التنموية والمتحررة نسبيا من كثير من الحساسيات الثنائية بين أطراف الإتحاد اندفعت بعد تأسيسه إلى إعطائه بعداً شموليا يهدف إلى خلق فضاء مغاربي موحد، وأضفت على تعاونها طابعا حضاريا متماسكا يهتم بجميع جوانب الحياة، وقد برز هذا التصور الشمولي من خلال نص المعاهدة نفسها في محاور أساسية.[1]

إنّ من أهم الأهداف السياسية الدولية للإتحاد هو تحقيق تقدم ورفاهية مجمعات المنطقة والدفاع عن حقوقها وصولا إلى تنسيق روابط أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض[2]، كما يساعد التعاون على مجابهة الأخطار والتحديات التي تتعرض لها المنطقة المغاربية أو إحدى دولها نتيجة أي محاولة تهدف إلى تمزيق الإتحاد وإشاعة الإنقسام. فالإتحاد والتعاون هما اللذان يكفلان للدولة المحافظة على استقلالها مساهمة في إزالة كل صور النزاعات الإقليمية، ولهذا الغرض تسعى ذات الدول لصيانة السلام المؤسس على العدل والإنصاف بانتهاج سياسة مشتركة في مختلف الميادين وإقامة تعاون دبلوماسي وسياسي وطيد يقوم على أساس الحوار.[3]

ومن هذه الأهداف السياسية أيضا خلق إطار جهوي وإقليمي للتشاور السياسي المستمر بين القادة المغاربين ضمن آليات ومؤسسات الإتحاد. فقد نصت المادة الثالثة من المعاهدة في فقرتها الأولى على "تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء" كما اعتمدت مختلف البيانات ومحاضراللجان المتخصصة في التعاون سنة التشاور كثابت من الثوابت المغاربية ومن ذلك ما نص عليه البيان الختامي لقمة نواكشوط المغاربية بقوله: "تدعيما لسنة الحوار والتشاور أجرى المجلس تقييما للأوضاع الجهوية والعربية والإفريقية والدولية بغية تنسيق المواقف وبحث السبل الكفيلة بتوظيف مساعي الإتحاد على كافة الأصعدة خدمة للحقوق العربية وقضايا العدل والتنمية والسلام في العالم وأبدى المجلس حرصه على استمرار جهود كافة الأجهزة المعنية بالعمل المغاربي المشترك بغية إعطاء الدفع

(1)) ديدي ولد السالك، مرجع سبق ذكره، ص200، 201.

(2)) جمال عبد الناصر مانع، اتحاد المغرب العربي، دراسة قانونية سياسية، دار العلوم للنشر والتوزيع، -عنابة- الجزائر، 2004، ص92.

(3)) نفس المرجع، ص92.

اللازم لمسيرته وإكسابه المزيد من الحركية بما يضمن تحقيق مطامح شعوب الإتحاد" [1]، فضلا عن الأهداف المتعلقة بالطموح المغاربي نحو المغرب العربي الكبير كمجموعة لها مصالح مشتركة وآمال واحدة ترتبط في كثير من الخصائص، التي تفرض على شعوب المنطقة السعي لتمكين مجتمعات المغرب العربي من اجتياز كل العقبات التي تقف في سبيل طموحها بخلق تعاون مغاربي منسجم ومستمر، لأنّ بقائها أصلا مرهون بذلك[2]، وهو ما دفع بالبعض إلى طرح مفهوم مغرب الشعوب كبديل إن لم تفلح سياسات التعاون الرسمية بين الدول.[3]

ثانيا: الأهداف الاقتصادية والاجتماعية:

لقد نصت معاهدة الإتحادفي إحدى موادها على أنّ الهدف من تعاون دول الإتحاد هو تحقيق حياة أفضل للشعوب المغاربية والدفاع عن حقوقها، وهو هدف مرتبط إلى حد كبير بالأهداف السياسية ولكنّه من شأنه في المجال الاقتصادي تقوية أواصر العلاقات الاقتصادية واجتماعية لبين شعوب تلك الدول، وهو ما جعل الباحثين يؤكدون على مسألة العمل الجماعي وخاصة في مراحل التكامل الاقتصادي المغاربي إذا ما تم حل مشكلة استغلال الموارد الطبيعية والبشرية [4]، إنّ التكامل و الإندماج الاقتصادي والرخاء غايات أساسية لمداخلات التعاون في مختلف مراحله ومؤسساته.

وهكذا يمكن أن يتحقق هذا التكامل وفق الإجراءات التالية:

-تطوير القطاع الصناعي على أساس علمي حديث.

- تطوير القطاع الزراعي وتحقيق التوازن على مستوى القطاع الصناعي بحيث يتم توفير حاجات دول المغرب العربي من المنتجات الزراعية والطبيعية والصناعية.

---

(1) البيان الختامي للدورة العادية الخامسة لمجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي المنعقدة بنواكشواط 10-1992/11/11 أنظره في نتائج أعمال الدورات الست الأولى لمجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي، منشورات الأمانة العامة للاتحاد، الرباط، ص505/503.

(2) جمعية أحمد أسوسي، المغرب العربي، التحديات الخارجية والتحديات الداخلية، مذكرة ماجستير من كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005/2004، ص180.

(3) ديدي ولد السالك، مرجع سبق ذكره، ص66.

(4) جمال عبد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص95.

- إصدار التشريعات اللازمة لإزالة الحواجز الجمركية وتسهيل تبادل السلع ورؤوس الأموال المغاربية، وعلى ذلك يجب توحيد أسس التعاون النقدي والهيكل الضريبي بغرض حماية الصناعات الوطنية من المنافسة الأجنبية.[1]

ويصب في هذا السياق مجموع الإتفاقات الموقعة كالإتفاقية الخاصة بالحجز الزراعي بين دول الإتحاد، والإتفاقية الخاصة بتبادل المنتجات الفلاحية، والإتفاقية الخاصة بتفادي الإزدواج الضريبي وإرساء قواعد التعاون المتبادل في ميدان الضرائب على الدخل بين دول الإتحاد، والإتفاقية الخاصة بالنقل البري للمسافرين والبضائع والعبور[2]، ولكن هذه الإتفاقيات والإجراءات لا يمكن أن تحقق أهداف التعاون الاقتصادي ما لم تراع شروط إعادة تشكيل هياكل الإنتاج المادي، لأنّ الإندماج الاقتصادي الجهوي في محيط متخلف لا يمكن أن يقتصر على مثل هذه الإجراءات وتحرير التبادلات وتنقلات البضائع والأشخاص، بل يتعين على البلدان المغاربية القيام بعمليات عميقة ومنسقة في إطار مؤسسات جهوية وذلك قصد تحويل هياكل الإنتاج الصناعي والزراعي الراهنة نحو التصدير[3]، كما ينبغي أن يسعى هذا التعاون إلى انسجام سياسات الإستثمار بين السياسات التنموية المحلية لبلدان المنطقة على أساس التخصص والتكامل، وهنا ينبغي أن تنطلق اتجاهات هذا التنسيق –حسب عبد الحميد الإبراهيمي- نحو اتجاهين:

* الصناعات الإستراتيجية التي تساهم في تكوين رأس المال، وهي بالضرورة كبيرة وذات رؤوس أموال ضخمة، ويستدعي أن تقام على مستوى مغاربي وذلك بالنظر إلى أنّها غير قابلة للتجزئة، هذه الإستثمارات الإستراتيجية تعزز اقتصاديات السلم والاقتصاديات الخارجية Economie d'échelle et économese externes وتعزز التضامن وشبكة التكامل على المستوى المغاربي.

* الصناعات المنتجة للسلع الوسيطة، اسمنت، مواد بلاستيكية، يمكن أن يدرج في إطار جهوي بين بلدين أو أكثر، ومجموع هذه الإستثمارات المقامة والموزعة في المجال المغاربي بطريقة نسبية في هذه الإتجاهات يمكن أن ترفع من رأس المال والإنتاج والتشغيل والفائض المتوفر وتعزيز التكامل وتنشيط الإندماج المغاربي.[4]

---

(1)) جمال عبد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص95.

(2)) نتائج أعمال الدورات الست الأولى لمجلس رئاسة الاتحاد، الأمانة العامة للاتحاد، ص137/67.

(3)) عبد الحميد الإبراهيمي، المغرب العربي في مفترق طرق، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1996، ص450.

(4)) نفس المرجع السابق، ص 451، 452.

وفيما يأخذ الاقتصاد والإندماج المغاربي تلك الخطط الجزئية والأهداف الاقتصادية وما تستلزمه من إجراءات لتسهيل التخصص الجهوي، يمكن أن يتوسع إلى فروع الصناعة لأنّ التخصص الجهوي يمر عبر اختيار الصناعات المشتركة.

ثالثا: الأهداف الأمنية.

لقد تمت الإشارة سابقا إلى العنصر الأمني والدفاعي الذي يمثله التعاون الأمني والدفاعي في إطار التعاون المغربي باعتباره صمام أمان لاستقرار وتنمية المنطقة على أسس من التعاون السياسي والسلم الإجتماعي الذي تعززه إرادة سياسية تساهم في "صيانة السلام العالمي المرتكز أساسا على العدل والإنصاف"، ولعل ما يميز الإتحاد المغاربي كما يشير الدكتور جمال عبد الناصر مانع هو انفراده دون التجمعات الدولية العربية الأخرى ببعد خارجي يعتبر أمن الدول الأعضاء وصيانة ضد التهديدات الخارجية، وحدة لا تتجزأ، وهو ما جعل الإتحاد المغاربي أكثر طموحا في النص على قضية حساسة جدا وهي التحسب للعدوان الخارجي [1]، وهو مضمون المادة الرابعة عشر من المعاهدة التي تقوم: "كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى"، ونفس الشيء بالنسبة للمادة الخامسة عشر التي تتجاوز ذلك إلى أمن النظم نفسها فتقول: "تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح لأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرمة تراب أي منها أو نظامها السياسي" كل هذه النصوص وغيرها من الأهداف المكرسة للأمن تعكس طموحا جماعيا معنيا لهذه الدول تستطيع به أن تكون تكتلا قويا في مواجهة أي عدوان خارجي، وتحقيقا لذلك تقوم الدول بتنسيق تعاونها في ميادين الدفاع والأمن، ولذا فإنّ الإتحاد لا يلزم باتخاذ كل ما من شأنه منع الحروب بين الدول الأعضاء فحسب وبتوفير الأسباب التي تجعلها آمنة على نفسها من أي عدوان خارجي [2]، ولا ينصب الأمن بمفهومه الواسع على الأخطار العسكرية والمنازعات ذات الصلةو أن تشمل الأهداف الأمنية التعاون لدرأ الأحداق.

(1)) جمال عبد الناصر مانع، مرجع سبق ذكره، ص92.

(2)) نفس المرجع السابق، ص94.

المطلب الثاني: خطوات التعاون المغاربي.

إنّ التعاون المغاربي وفق الإستراتيجية المغاربية التي اتبعت لا يمكن أن يتحقق إلاّ إذا كانت له نتائج واضحة على المستوى الاقتصادي والمالي، لهذه البلدان متجانسة في ثقافتها ومتقاربة في حدودها ومتنوعة في أنظمتها، ولن تجد للوحدة المغاربية قيمة واستمرارا ما لم تقمها على أسس اقتصادية وخطوات تدريجية للوصول إلى التبادل والتعاون العقلاني والمستمر، خلافا لبعض الأطروحات المستعجلة التي تصورت أنّ الوحدة المغاربية يمكن أن تنطلق من دون مقدمات لكن ذلك –حسب الخبراء- ما يستحيل وفق التجارب الإقليمية التي اتبعت في العالم، وقد شجعت موريتانيا وفق التصور المغاربي المشترك الخطوات الثلاث الأساسية التي اعتمدت لهذا التعاون وهي:

1- إقامة منطقة للتبادل الحر:

حيث تبنت المغاربية منذ القمة الثالثة المنعقدة بتونس 1990 الإتفاقيات التجارية والجمركية مصحوبة بقائمة المنتجات المحررة من القيود الجمركية وغير الجمركية، وذلك تطبيقا للإستراتيجية المغاربية الهادفة إلى تحقيق تنمية اقتصادية مندمجة، وإقامة منطقة للتبادل الحر مع الإتفاق على الإلغاء التدريجي للمتغيرات الجمركية على الصادرات والإيرادات على المنتجات ذات المنشأ المغاربي، وإن كانت هذه السياسات التعاونية طرحت بعض الصعوبات نجمت عن إلغاء للتعريفات الجمركية على المنتجات المغاربية، وما تركت عنها من خسائر مالية لبعض الدول الأعضاء في التكامل ومنها موريتانيا، الأمر الذي تطلب تحويل الخسارة المحتلة لأي من الدول الأعضاء وإنشاء صندوق لتعويضها.[1]

وفي الدورة الواحدة والعشرين 2003/12/22/21 بالجزائر لمجلس وزراء خارجية الإتحاد، أكد المجلس على أهمية تنسيق وتوحيد هذه السياسات في المجال الاقتصادي لاسيما في المجالات الفلاحية والبنية الأساسية، والموارد المالية باعتبارها قطاعات حيوية تحقق الإندماج الاقتصادي المنشود وفق مقاربة شاملة بدءاً بإقامة منطقة مغاربية

(1) بن سلطان عمار، اتحاد المغرب العربي المقاربة السياسية والواقع المؤسساتي، مذكرة ماجستير بكلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، ص101.

متكاملة، لاستكمال الإندماج بين أعضائها وبما يسهل اندماج المجموعة المغاربية في الفضاءات الإقليمية التي ينضمون إليها.[1]

حيث أصبحت فكرة بعث منطقة للتبادل الحر تفرضها التحولات الاقتصادية العالمية، على إثر ندوة بارشلونة المنعقدة في أواخر شهر نوفمبر 1995م، وبعد اتفاق البلدان العربية المتوسطية على إنشاء منطقة للتبادل الحر في غضون 2010.[2]

وهي بالتأكيد لو تمت تمثل ثروة حقيقية للتعاون المتوسطي الذي تطمح الدول المغاربية أن تعبر منه إلى الضفة الشمالية الأوروبية حتى تستفيد من مزاياه في تحرير منتجاتها وخاصة قطاع السمك الذي تنتجه موريتانيا في المقام الأول على المستوى المغاربي[3]؛ ممّا يتطلب من البلدان المغاربية أن تواكب هذا التحرك الاقتصادي وتستفيد منه، كما يتطلب منها ذلك أيضا الإسراع في عملية التكامل والتعاون وأن تتجاوز التأخر الذي يطبع السير نحو إقامة منطقة للتبادل الحر، لأنّه معلوم أنّ هذه البلدان "وجدت نفسها أمام موعد المرحلة الثانية دون أن تنطلق في المرحلة الأولى" وهو تأخر يرجعه البعض إلى تراخي هذه الدول وعدم الإسراع بالتنصيف والتصديق على ما اتخذ من إجراءات حتى الآن".[4]

2- إنشاء الوحدة الجمركية:

لقد وضعت اللجنة المالية المتفرعة عن لجنة المغرب العربي المجتمعة بمدينة الرباط يومي 15/14 سبتمبر 1988 توصيات في مجال تنسيق السياسات الجمركية اقترحت فيها على المدى القصير تعميم الأحكام الجمركية الواردة في الإتفاقات المبرمة على الصعيد الثنائي بين دول المغرب العربي، وهو ما أقرته الدول المغاربية فيما بعد، فاتفقت على إقامة اتحاد جمركي بينهما بصفة مندمجة كان من المفروض أن يبدأ العمل بها مع نهاية 1995 كمرحلة ثانية تهدف إلى "توحيد الضرائب والرسوم الجمركية المطبقة من كل الأطراف ووضع تعريفة جمركية موحدة تجاه الخارج، وكذلك توحيد الأنظمة والقوانين الجمركية، ويتم ذلك على أساس تطبيق قرار مجلس الرئاسة الخاص

---

(1) البيان الختامي لمجلس وزراء الخارجية في اتحاد المغرب العربي 22/21 -12-2003 بالجزائر.

(2) محمد مرسي: (اتفاقية منطقة التبادل الحر بين الدول العربية المتوسطية) مجلة السياسة الدولية، العدد 158 أكتوبر 2004، المجلد 39، ص224.

(3) محمد الأمين ولد أحمد جدو، مرجع سبق ذكره، ص30.

(4) بن سلطان عمار، مرجع سبق ذكره، ص102.

باعتماد مبادئ وقواعد قيام وحدة جمركية بين دول اتحاد المغرب العربي[1]، وتطبيقا لهذا البند أعفت المادة الثانية من الإتفاقية التجارية والتعريفية أعضاء البضائع ذات المصدر المغاربي المتبادلة فيما بين دول الإتحاد من الرسوم الجمركية والضرائب عدا الرسوم والضرائب المفروضة على الإنتاج المحلي في كل قطر من الأقطار المغاربية.

وفي مجال التنسيق التجاري تحث اتفاقية الأطراف على ترويج المعلومات والمعطيات الاقتصادية والتجارية بين دول المغرب العربي وتشجيع الاتصالات وغيرها بهدف إنتاج وتسويق المنتجات والمشاريع الخارجية وغيرها، كما نصت على سرية المعاملات المالية الخاصة بالمبادلات التجارية حيث تتم حسب قوانين الصرف المعمول بها في كل البلد، طبقا لأحكام اتفاقيات الصرف المغاربية الثنائية أو الجماعية، وأجازت الإتفاقية المذكورة من أجل زيادة حجم التبادل التجاري تطبيق نظام المقايضة [2]، في أغلبيتها معطلة نتيجة للتباطؤ الذي عرفه التصديق من طرف بعض الدول المغاربية، فضلا عن النواحي العملية التي طرحت عدة عقبات، منها تفاوت مستويات التعريفة في كل من البلدان المغاربية وردود فعل الدول الأعضاء من عملية التقدير والنظام المقترح لإجراء هذا التوحيد.[3]

لقد ظلت اجتماعات لجان المتابعة فيما بعد تدعوا إلى تجاوز تلك العقبات والعراقيل، بل تضع التصورات والحلول، إذ دعت أكثر من مرة إلى تشكيل فريق عمل يكلف بوضع الآليات المناسبة للرفع من المستوى التعاون في هذا المجال واقتراح الآليات الكفيلة بتنسيق السياسات في مجال الإجراءات التجارية والجمركية، ومن ذلك تأييد لجنة الاقتصاد والمالية المنعقدة بطرابلس 12/10 مارس 2001 وموافقتها على مشروع إنشاء مجلس التعاون الجمركي لما أوصت برفع ذلك لمجلس وزراء الخارجية قصد إقراره من طرف القادة خلال الدورة المقبلة.[4]

3- إنشاء السوق المغاربية المشتركة:

لقد تطرق التعاون المغاربي في مجالاته إلى إنشاء السوق المغاربية المشتركة كمرحلة ثالثة، تتضمن إلى جانب الإتحاد الجمركي المشار إليه آنفا إطلاق حرية انتقال الأشخاص والرساميل بين الدول الأعضاء، وأيضا مزيدا من التنسيق في السياسات الاقتصادية، والدول المغاربية ومنها موريتانيا خاصة بعد انسحابها من منظمة غرب إفريقيا

(1)) نتائج أعمال الدورات الست الأولى لمجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي، الأمانة العامة للاتحاد، ص322.

(2)) بن سلطان عمار، مرجع سبق ذكره، ص103، 104.

(3)) نفس المرجع، ص105.

(4)) محضر اجتماع لجنة الاقتصاد والمالية المغاربية المنعقدة في طرابلس 11-12 مارس 2001، من أرشيف كتابة الدولة للمغرب العربي بموريتانيا.

تطمح لإنشاء هذه السوق مستفيدة بلا شك من النتائج العامة التي جسدتها السوق الأوروبية المشتركة وما لها من انعكاسات على المنطقة المغاربية إيجابية إن تقدمت هذه الأقطار نحو فعالية أكثر في ترسيخ التعاون المشترك بينها أو سلبية لو أنّ الأقطار المغاربية ظلت تتعاطى مع مشاريع الشراكة الأوروبية فرادى كما هو حال كل من المغرب وتونس ثم الجزائر فيما بعد، وحتى موريتانيا التي بدأت تبرم اتفاقات منفردة هي الأخرى مع الاتحاد الأوروبي، بل وأيضا ليبيا التي لم تسلم من الإغراء الأوربي.

وعلى ذلك،فإنّ خلق سوق مغاربية موحدة ومستقرة يتطلب –بلا شك- إنتاج سياسة زراعية مشتركة تمثل أهمية إستراتيجية في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي، كما أنّ هذه السياسة ستحقق مع الوقت الإكتفاء الذاتي وتحد بالتالي من التبعية للخارج التي تصل إلى نسبة 50 %من الإحتياجات الإستهلاكية الغذائية الأساسية التي لا يمكن الإستغناء عنها وخاصة الحبوب الغذائية.[1] وفي هذا المجال لا تزال موريتانيا أحوج الدول المغاربية إلى تفعيل سياستها الزراعية، وهو ما جعلها تبادر بانتهاج سياسة "تطوير الإنتاج الزراعي للإسهام الزراعية، وهو ما جعلها تبادر بانتهاج سياسة "تطوير الإنتاج الزراعي للإسهام في تحسين دخول المنتجين والحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي وتوفير حاجة الإستهلاك الوطني.[2]

لقد أقر مجلس رئاسة الإتحاد مبكرا في دورته الثانية المنعقدة بالجزائر 23/21 جويلية 1990م وثيقة توجيهية تخص بعث السوق المغاربية نصت في ما يتعلق بمرحلة السوق المغاربية على أنّها محصلة ونتيجة للخطوات السابقة لها وجعلها ترتكز على نظام واحد لأسواق المنتجات الفلاحية داخل الفضاء المغاربي، وتراتيب موحدة في حدود هذا الفضاء المغاربي ويفضي ذلك –حسب نص الوثيقة- إلى:

أ- وحدانية السوق: وهذا يفوض الإنسياب الحر للمنتجات الفلاحية والغذائية بين الأقطار المغاربية والهدف هو تحقيق سوق داخلية كبرى موحدة لا مجال فيها للمعالم الجمركية، ولا للحواجز الأخرى التي تحد من التبادل، أو الدعم الذي يخل بالمزاحمة.

(1) بن سلطان عمار، مرجع سبق ذكره، ص06.

(2) أنظر: التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام 2006، منشورات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، 2007، ص58.

ب- أفضلية المنتجات المحلية: وهذا يعني إعطاء الأولوية لتسويق الإنتاج الداخلي المغاربي، ولهذا الغرض ينبغي وضع سياسة فلاحية مغاربية تحمي السوق الداخلية من مزاحمة الواردات ذات الأسعار المنخفضة ومن تقلبات السوق المجحفة.

ج- التضامن المالي، وذلك بإحداث صندوق مغاربي بهدف تمويل المصاريف الضرورية لتنفيذ السياسة الفلاحية المشتركة.[1]

هذا وتضمنت هذه الوثيقة برنامجا تنفيذيا للمرحلة الأولى لبعث السوق المغاربية الفلاحية المشتركة يشتمل على إبرام الإتفاقات التالية:

- اتفاقية تبادل المنتجات الفلاحية.
- اتفاقية بيطرية مغاربية.
- اتفاقية مغاربية خاصة بالحجز الزراعي.[2]

وموازاة مع ذلك تم التأكيد على تعزيز البنية التحتية المساعدة في التعاون المطلوب وهو ما يتطلب مد الطرقات السيارة عبر كافة أرجاء المغرب العربي وإنشاء الموانئ المشتركة على الحدود وإقامة الطرقات السريعة والسكك الحديدية والمطارات لتسهيل عملية التنقلات الداخلية، وتنتظر موريتانيا من ذلك الإسهام في فك عزلتها عن جيرانها الشماليين خاصة تونس والجزائر، كما تم في السياق نفسه التركيز على قطا ع المعلومات الاقتصادية حيث يتم إنشاء مراصد خاصة بالقطاع مهمتها توفير كل المعطيات والمؤشرات الاقتصادية.

وعلى مستوى آخر، يتم مع ذلك إحلال التعاقدات الجماعية مكان التعاقدات الثنائية بشكل يضمن فعالية أكثر وصولا إلى استفادة بلدان المغرب العربي من مواردها بشكل عفّ ال، وحتى يتم ذلك يفترض التركيز على النقاط التالية:

- العمل على رفع نسبة الإدخار.

---

(1)) الأمانة العامة للاتحاد، نتائج أعمال الدورات الست الأولى، مرجع سبق ذكره، ص72.

(2)) نفس المرجع، ص73.

- تشجيع الإستثمار وترقيته.

- تبني سياسات مالية صارمة وتقشفية.

- تبني سياسات اقتصادية عقلانية.

إضافة إلى هذه الخطوات يجدر بالإتحاد أن يطور هياكل ومؤسسات خاصة بترقية المسار الإندماجي الاقتصادي وتنفيذ ومتابعته بشكل يجعل العملية التنموية مستديمة ولا تخضع لمزايدات ومساومات السلطة السياسية الوطنية، وهو ما يحقق درجة عليا من الإشباع الاقتصادي، تسهم في نقل الولاءات من السلطات الوطنية إلى السلطات التكاملية، ويكون الهدف الأساسي من هذه المسارات، إقامة بورصة مشتركة وسوق اقتصادية مشتركة والتدرج للانتقال إلى العملة الموحدة والاقتصاد الواحد.[1]

وعلى الرغم من هذه الإجراءات والأسس التي أحيط بها التعاون المغاربي سعيا لرؤية تكاملية تدفع بالواقع المغاربي الاقتصادي والتجاري والمؤسساتي إلى الأمام، إلاّ أن حصيلة هذا التعاون والتبادل التجاري المشترك الذي لا يتجاوز 3[2]%، والثنائي خاصة على مستوى موريتانيا ينبئ عن مستوى التأخر الذي لا يزال يعتري الإتحاد، إضافة إلى التدرج الحتمي للتكامل الاقتصادي الذي لم يتعد المرحلة الأولى ليظل هذا التعاون يجري وفق آليات.

المبحث الثاني: تحديات التعاون المغاربي.

رغم البناء المؤسساتي والإطار القانوني لآليات وأشكال التعاون المغاربي وما يجسده أفقيا من مجالات وأنواع في أطر مختلفة، جماعية في إطار الإتفاقيات المغاربية، وثنائية او ثلاثية في إطار التعاون المغاربي ضمن الأحلاف أو تلاعاون الثنائي وفق الحالة الجزائرية والمغاربية التي درسناها نموذجيا، إلاّ أنّ الناظر اليوم إلى واقع ومسيرة هذا التعاون بالنظر إلى ما ينتظر منه، أو بمقارنته بالتعاون الإقليمي الخليجي مثلا، أو أوروبي أو تعاون دول جنوب شرق آسيا، يلحظ ضعفا مزمنا وجمودا متجددا بتجدد الأزمات السياسية التي لا تواكب مستجدات التحديات وعوامل التهديد المختلفة اقتصاديا وسياسيا وأمنيا، وذلك بالتأكد عائد إلى جملة من المعطيات والتحديات بفعل عوامل داخلية وأخرى خارجية،ومع التداخل وعدم التمايز أحيانا بين هذه التحديات إلاّ أنّ الدراسة والسبر بغية

(1)) جمعية أحمد أسوسي، مرجع سبق ذكره، ص117.

(2)) بن سلطان عمار، مرجع سبق ذكره، ص111.

التشخيص والتحليل تقتضي معالجتها والتمييز بينها في هذا المبحث الأخير، استشرافا للمستقبل ومساهمة في تشخيص العوائق لتطوير مداخل تفعيل التعاون المغاربي المشترك.

المطلب الأول: التحديات الداخلية.

تواجه أقطار المغرب العربي تحديات ذاتية داخلية ترهقها وتحول دون التفكير في القضايا المشتركة المستقبلية الإستراتيجية على الصعيد التنموي الاقتصادي وما ينجز عن إختلالاته من تبعية تجارية، وعالة علمية وغذائية، فمعلوم أنّ أي تعاون مغاربي يفترض درجة من الإستقلال الاقتصادي والعلمي والغذائي الذي لم يتحقق لهذه البلدان، وهو الشيء الذي انعكس في ضخامة المديونية والبطالة التي ما زالت تعاني منها هذه الدول.

أمّا على الصعيد السياسي فما زال غياب الديمقراطية ونقص المشاركة السياسية الواسعة تحدي آخر يواجه النخب السياسية والطبقة السياسية في هذه البلدان، إضافة إلى غياب مجتمع مدني يمكن أن يساهم في التنمية المطلوبة خلقا للتواصل المطلوب بين هذه البلدان.

إنّ مجمل التحديات الداخلية التي تواجه دول المنطقة تعبر عن عوائق ظلت تواجه التعاون والتكامل المغاربي المنشود في المجالات المختلفة.

ولئن اختلفت هذه التحديات من حيث الأهمية والدور، إلاّ أنهّا في مجملها تضافرت لتأزم من الوضع السياسي والاقتصادي والإجتماعي لدول المغرب العربي الخمس، حيث انعكست أوضاع هذه البلدان الداخلية الصعبة على علاقتها الخارجية، ممّا جعلها مستقبلة بشكل كبير لتأثيرات المحيط الدولي، وانعكاس التغيرات الحاصلة في هذا المحيط على علاقات التعاون الثنائي والجماعي بين دول اتحاد المغرب العربي[1]، وهو ما جعل هذه التحديات تتراكم مع الزمن مشكلة عوائق لمحاولات التنمية على الصعيد الوطني، وعاتق لتجارب التعاون الجماعي الذي حاولته دول المنطقة عبر مسيرة الإتحاد المعاصرة، فتحدي النمو الاقتصادي بات أهم المعوقات في سبيل التكامل والتعامل المغاربي، إضافة إلى تحدي التحولات السياسية التي عرفتها هذه البلدان منذ منتصف التسعينات إلى اليوم.

(1) ديدي ولد السالك، مرجع سبق ذكره، ص205.

أولا: تحديات التنمية الاقتصادية.

أضحى الحق في التنمية من أهم حقوق الإنسان المتناولة اليوم في حقل العلاقات الدولية، لما ينجز عن عدمه من أزمات، وحالات عدم الإستقرار، وظواهر أخرى تهدد المجتمعات والدول، ولذلك ركز بعض المفكرين من أمثال روبرت ماكنراما على هذا المفهوم للتنمية الاقتصادية بوصفه جوهر الأمن.[1]

ولما كان الاقتصاد والتنمية أساسان للأمن والرفاه، كان اختلالهما من أبرز العوامل الداخلية التي أدت إلى زيادة حدة الإختلال التنموي في المغرب العربي بسبب التوظيف غير السليم للثروات البشرية والاقتصادية، وغياب سياسة التكامل الداخلي وغياب سياسة التوزيع العادل للمداخيل والثروات، فقد حرم التسيير السيئ للثروة البشرية والاقتصادية المغرب العربي منإمكانات كبيرة، ولو أنهّا استخدمت بمهارة لسمحت بالتغلب على الفقر والتخلف وأدت إلى التحسين الكبير للوضعية الاقتصادية والاجتماعية وتجنيب المغرب العربي المأزق الحالي.[2]

إنّ فشل كل التجارب القطرية المغاربية في التنمية الاقتصادية والإجتماعية، جعل هذه الأقطار ترتهن لحالة من التبعية تمتص حيويتها الاقتصادية، وتعطل قدرتها الإئتمانية، وتحول دول تعاونها المشترك من أجل تحقيق تنمية جماعية تقلل من هذا الإرتهان الدائم للخارج وتحقيق ذاتية تعتمد على مقدرات هذه الأقطار وتخدم مصالحها الإستراتيجية.

فالمغرب العربي الآن يرزح تحت مجموعة من المشاكل والتحديات من أهمها إلى جانب التحدي الاقتصادي، التحدي العلمي والتكنولوجي والتجاري والغذائي والديموغرافي.

وأمام تراكم هذه التحديات والأزمات المتفاقمة للأوضاع الاقتصادية والتنموية المغاربية في ظل التحولات الكبرى التي تجري على الصعيد العالمي، مع ما يستجد من حدة التنافس الدولي الشامل يصعب تصور مستقبل تنموي مستديم لبلد مثل موريتانيا بثلاث ملايين أو ليبيا بتسعة ملايين.

لذلك فإنّه ينبغي التركيز على ما يمكن أن يقام به في نهاية هذا العقد الأول من هذا القرن الواحد والعشرين بهدف تصحيح المسار ورسم معالم الطريق الجديد الكفيل بتحقيق التعاون والتكامل وتجاوز تحديات

---

(1) جمعية أحمد أسويسي، ص69.

(2) عبد الحميد الإبراهيمي، مرجع سبق ذكره، ص305.

التنمية الاقتصادية التي تعيق هذا التعاون المشترك.

التحدي التكنولوجي:

ففي مجال التحدي التكنولوجي والعلمي بإمكان بلدان المغرب العريب أن تحذو حذو بلدان شرق آسيا التي تحولت إلى أقطاب اقتصادية ومالية، لما نجحت في إرساء أسس صناعية متطورة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة لتنطلق إلى إرساء دعائم اقتصادية وصناعية فتحت المجال لإقامة سوق جهوية مشتركة في اتفاق التاسع والعشرين نوفمبر 2004 بين الصين ورابطة الآسيان.[1]

غير أنّ هذا الطموح تحول دونه مجموعة من العوامل، كضعف التنسيق في الميدان الصناعي المغاربي، نتيجة لتمايز الأنماط التصنيعية للبلدان المغاربية، بين النمط الجزائري الموجه أساسا للسوق الداخل والقائم على منطق قطاعي، وبين نمط تصنيعي قائم على الإهتمام بتنمية الصادرات "المغرب وتونس" دون الأخذ بعين الإعتبار أثر مثل هذه السياسات في تطور النشاطات الاقتصادية الأخرى والتوازنات الاقتصادية الأساسية.[2]

ولذلك أصبح التكامل بين هذه الصناعات أكثر سلبية بسبب هامشية العلاقات الموجودة بين مختلف الفروع الصناعية في كل بلد وبسبب كثافة العلاقات التبعية الثقافية والتجارية للخارج.[3]

لقد كانت هذه الأنماط في التصنيع عائقين أساسيين يتمثل الأول منهما في ضيق السوق من حيث القدرة الشرائية للأفراد، والعائق الثاني يتمثل في السياسة الحمائية التي تفرضها هذه الدول على صناعتها.

كما تكتنف هذه الصناعات غياب أي نوع من أنواع التعاون والتنسيق في الميدان الصناعي، وضعف الإستثمارات والعجز عن تحويلها على المستوى المغاربي في ميدان البحث العلمي والتحكم في التكنولوجيا.

ولذلك لا يمكن أن نتحدث عن انجازات إستراتيجية ولا تعاون اقتصادي يفضي إلى تنمية محلية مستديمة دون تطوير وترقية البحث العلمي والتقني المحلي بوصفه الوسيلة الأفضل للتحكم في التكنولوجيا، والطريق الأقصر

---

(1) سنية محمود الفقي، (رابطة الآسيان والصين أولى خطوات السوق الآسيوية الموحد)، مجلة السياسة الدولية العدد159، يناير 2005، ص253/252.

(2) عبد المجيد الإبراهيمي: مرجع سبق ذكره، ص311.

(3) نفس المرجع، ص311.

لأن تشق هذه البلدان في إطار تكتلها الإقليمي السياسي والاقتصادي طريقها لتحقيق رخاء اقتصادي واستقرار سياسي.

وهذا ما أثبتته التجربة على مستوى الدراسات والبحوث العديدة التي قام بها العديد من مراكز البحوث، أو عن طريق الدراسات الميدانية أو الملتقيات الدولية حول الموضوع، منبهة إلى أهمية ما يخصص للبحث العلمي في الدولة في تحقيق التنمية بمعناها الواسع، ولذلك حددت كثير من المنظمات الدولية كاليونيسكو أدنى حد يجب أن يخصص للبحث العلمي 1% والحد المتوسط 2 و3%.[1]

يوازي هذا النقص والتخلف على المستوى التقني والصناعي، نقص كبير في استفادة دول الإتحاد من الكفاءات العلمية الوطنية، وبالتالي يجب ضمان الحد الأدنى من التنسيق والتعاون بين برامج البحث العلمي حتى نضمن الاستعمال الأحسن للطاقات المغاربية من باحثين ومؤسسات بحث، وكذلك حتى نضمن ترشيد وعقلنة الإستثمارات الوطنية الموجهة لميدان البحث، ومن المؤكد أنّه لا يمكن الحديث عن تنمية مدعومة دون توفير طاقات متينة باحثة والتجنيد الكامل والمشترك للطاقات المغاربية يعتبر شرطا أساسيا ليس فقط لترسيخ التقدم العلمي والتكنولوجي بل كذلك لتقوية طاقة العمل المشترك بين هذه الأقطار وتفعيل دورها على الساحة الدولية.

وإذا كان هذا هو المطلوب فإنّ الواقع شيء آخر، إذ لا يوجد هذا المستوى من التعاون بين برامج البحث والباحثين داخل أقطار المغرب العربي ولو حصل لكان ضئيلاً ومؤقتا وهو الأمر الذي يوصل الجميع إلى العجز عن تحقيق المطلوب، لتفرق المشاريع واختلافها وضعف التشجيع المقدم للباحثين ممّا يضطرهم إلى الهجرة إلى الخارج.

إن عدم الوصول إلى التنسيق بين هذه الأقطار في مجال البحث العلمي للتنمية والتحكم في التكنولوجيا يعني زيادة تبعتها للأطراف الأجنبية وسعة الفجوة بينها ممّا يزيد في صعوبة التنسيق والتعاون بينها في المستقبل، ويبقى الأمر معلقا على الإرادة السياسية، فهي وحدها القادرة على تحريك وتحقيق هذا الطموح –لو قررت وتوافقت الأجهزة التي تمارس السياسة في كل دولة عضو- ولا يمكن الاكتفاء بإصدار تلك القرارات، بل الشيء

(1) ديدي ولد السالك، مرجع سبق ذكره، ص212.

لهم هو وضع تلك القرارات موضع التنفيذ ومتابعة مسيرتها والعمل على إزالة المعوقات التي تعترضها، ومن هنا كان للإرادة السياسية أهميتها في تجاوز التحدي العلمي والتكنولوجي.[1]

تحدي التبادل التجاري المغاربي:

لم يبرح التعاون والتبادل التجاري بين أقطار المغرب العربي منذ انطلاقه الأول النسب الضئيلة، حسب ما يبينه جدول ملاحظات الصادرات والواردات داخل الاتحاد لسنة 1990م.[2]

وهكذا فإنّ ضعف مستوى هذه التبادلات، وهيكلتها قليلة التنوع، ما يزال هو الطابع الغالب في العلاقات التجارية المغاربية مشكلا بذلك تحديا في مجال التكامل الجهوي في الميدان التجاري، مع أنّ هذه البلدان تمتلك إمكانات تكاملية هامة لتكثيف التبادلات البينية المغاربية وتنسيق السياسات الاقتصادية، خلقا لمشاريع مشتركة في مجالات الصناعية والزراية والخدماتية، وسبيلا لتقوية التضامن والوحدة المغاربية بإتباع إجراءات هيكليةناجعة، لأنّ إهمال المقاربة الهيكلية من قبل البلدان المغاربية هو الذي قاد إلى مأزق وضئالة النمو الاقتصادي الداخلي، والتبادل التجاري الخارجي.

كما شكل أيضا العجز المزمن في الميزان التجاري المغاربي، سببا رئيسيا لخسارة التجارة المغاربية، وذلك ناجم عن الفرق الواسع بين الواردات والصادرات، فالواردات في تزايد مستمر، والصادرات تقلصت سواء على مستوى الأسعار أو مستوى الكمية في السوق الدولية.[3]

التحدي الديمغرافي:

بات عدد سكان المغرب العربي البالغ عددهم حسب إحصاءات 2005، 84 مليون و185 ألف (84.185.073) نسمة[4]، ينمو بمعدل سنوي متوسط يقدره بعض الباحثين بـ2.8بالمائة، يوازيه معدل نمو

(1) بن سلطان عمار، مرجع سبق ذكره، ص129.

(2) ديدي ولد السالك، مرجع سبق ذكره، ص216.

(3) عبد المجيد الإبراهيمي، مرجع سبق ذكره، ص316.

(4) طارق عادل الشيخ، (التجمعات الإفريقية النجاح ومعوقات التكامل)، مجلة السياسة الدولية، العدد 169 يونيو 2007، ص125.

أقل يقدر بـ 2.7 بالمائة، وينتظر حسب هذه الوتيرة أن يصل عدد السكان المغاربيين في مطلع هذا القرن أكثر من 100 مليون نسمة ليشكلوا مجموعة ديموغرافية معتبرة.

ويمتد المغرب العربي على مساحة 5.785.591 كلم^2، لكن مسبة الكثافة تتفاوت بشكل كبير ما بين 70 في كلم^2 بالمغرب و60 نسمة بتونس لتصل إلى 2.6 نسمة في موريتانيا و5.7 في ليبيا و13.8 بالجزائر، وقد سجلت أقل نسبة في البلدان الثلاث الأخيرة، كما يلاحظ أنّ أغلبية السكان في هذه البلدان تتمركز في الشمال[1]، وهكذا فإنّ رؤية فاحصة لمثل هذه الخلاصات، وغيرها فيما يتعلق بالنمو الديمغرافي، تظهر بوضوح عدم قدرة المغرب العربي على التحكم في الإنفجارالديمغرافي، فالمؤشرات الديمغرافية تكشف بأنّ المغرب العربي كسائر بلدان العالم الثالث يشمل على بيانات سكانية بدائية، يوازيه نمو اقتصادي مختل وغير مخطط، وهو ما يعيق التعاون المشترك، بل يخلق أزمات مزمنة، تهدد كيانات هذه هذه الأقطار بالعواصف الإجتماعية، وعدم الإستقرار الداخلي، والتدخل الأجنبي في شؤونها لما ينجر عنها من مصائب اقتصادية وأزمات اجتماعية.[2]

تحدي الهجرة والبطالة:

تعود بداية هجرة المغاربية إلى أوروبا وفرنسا بشكل خاص إلى أسباب البطالة، والحالة الاقتصادية والإجتماعية الصعبة، التي خلفها الإستعمار في بلدان المغرب العربي، ولم تكن تخضع هذه الهجرة في البداية لإجراءات قانونية، لكن بعد الاستقلال كان لا بد للهجرة من أن تقنن باتفاقيات بين الحكومات، منذ سنة 1963م أصبحت هجرة المغاربة إلى فرنسا تخضع لبنود اتفاقية فرنسية تونسية مبرمة في 15 أكتوبر 1963 ولاتفاقية جزائرية فرنسية مبرمة في 10 أفريل 1964.

وتزايدت الهجرة المغاربية خلال السبعينات إلى فرنسا بأكثر من الضعف ليتضاعف عدد المغاربة المهاجرين بأكثر من 4ملايين في عشر سنوات، بمعدل سنوي يقدر بـ34 بالمائة[3]، فإنهّا تعبر عن عمق ما وصلت إليه معضلة البطالة في المنطقة، وقد نتجت ظاهرة البطالة التي تهدد مجتمعات المغرب العربي بالإنفجار وعدم الإستقرار عن فشل السياسات الاقتصادية المتبعة، وكذلك الاختيارات الإجتماعية، والتبعية للخارج، وعدم التنسيق في

(1) عبد المجيد الإبراهيمي، مرجع سبق ذكره، ص127.

(2) ديدي ولد السالك، مرجع سبق ذكره، ص219.

(3) عبد المجيد الإبراهيمي، مرجع سبق ذكره، ص132.

الداخل، وترك الأمور بيد الأجنبي عن طريق "برامج الإصلاح الهيكلي" التي تطبقها المؤسسات العالمية المانحة، وأكبر مثال على ذلك ما خلفته هذه البرامج من أضرار على المستوى الإجتماعي في موريتانيا، لعدم قدرة بنيتها الاقتصادية الهشة على المقاومة.

وحسب تقرير البنك الدولي لسنة 1995م يمكن تقسيم المغرب العربي على ثلاث مجموعات حسب أوضاع البطالة بها:

-ليبيا: التي تعتبر من بين الدول ذات الدخل المرتفع ولا تشهد وجوداً لمشكل البطالة بها بشكل حاد، وهي التي ما تزال تستقبل اليد العاملة، رغم أنهّا في الآونة الأخيرة سنت قوانين محلية متشددة في ذلك حتى تجاه الأقطار المغاربية الأخرى كفرض التأشيرات والعقود المؤقتة، لما باتت تعانيه من كثافة الهجرة غير الشرعية المتجهة إلى أوروبا على أراضيها.

-تونس والمغرب والجزائر: وهي بلدان ذات دخل متوسط رغم التفاوت ما بينهما وتتراوح نسبة البطالة فيها ما بين 19/16.

-موريتانيا: وهي التي تصنف من الدول ذات الدخل الضعيف وقد ارتفعت نسبة البطالة فيها بشكل مذهل حتى أن غالبية قطاعات الدولة فترة السبعينات توقفت عن الاكتتاب تمشيا مع وصفات المانعين الأجانب، ممّا أوصل البطالة إلى ذروتها حيث أصبحت تتراوح ما بين 45/35 من السكان الناشطين.[1]

أما في السنوات الأخيرة ما بعد 2000 فقد تفاقمت الظاهرة لتشكل تحديا اجتماعيا يواجه دول المغرب العربي حيث تتزايد معدلات البطالة بين الداخلين الجدد إلى سوق العمل أي بين الشباب ويمثل هؤلاء 40 % في تونس والجزائر من الشباب ممن هم دون الخامسة والعشرين، وهم رقم مخيف يمس أكثر الفئات المتضررة، إضافة إلى كونهم غالبا أول المسرحين الذين يتم الاستغناء عنهم عند تعرض المؤسسات التي يعملون فيها لحالات من الركود والانكماش أو إعادة الهيكلة أو الإندماج حيثأنهّم أقل العمال تكلفة وتعويضا عند التسريح.[2]

---

(1) ديدي ولد السالك، مرجع سبق ذكره، ص221.

(2) بن سلطان عمار، مرجع سبق ذكره، ص92.

وأمام هذا الواقع المزري الذي يواجه بلدان المغرب العربي، فإما أن ترفع التحدي بمحاولة تخطي العوائق والتحديات بالتنسيق والتعاون سبيلا إلى تكامل اقتصادي يضمن مستقبلها ومستقبل مصالحها الحيوية، وإمّا أن تقبل بالتبعية والتهميش وتفاقم البطالة، وهي فعلا مهددة بذلك لأنّ تبعية اقتصاديات هذه البلدان في تعميق مستمر تنافسيتها ضعيفة، زيادة على تدهور ميزان مدفوعاتها تحت وطأة تدهور أسعار المواد الأولية المصدرة والتداين الخارجي، وإلى حد الأن لم تكن هذه التحديات التكنولوجية والديمغرافية والتجارية كافية لبعث وعي حقيقي وإرادة سياسة جادة من أجل تجاوز الضعف والجمود في حالة التعاون المغاربية في سياسات هذه الأقطار ثنائية كانت أو مشتركة.

وقد تأكد هذا الواقع بدخول أقطار المغرب العربي بشكل فردي في مفاوضات مع الإتحاد الأوروبي، سواء فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية أو السياسية، رغم عدم جدوائياتها أو حتى وضوح ما تؤسس له من مشاريع تطرح من حين لآخر كمشروع الإتحاد من أجل المتوسط الذي بشر به الرئيس الفرنسي الجديد نيكولا ساركوزي، واخطر ما في الأمر أن تعامل الإتحاد الأوروبي مع بلدان المغرب العربي بدون إرادة سياسية موحدة بإمكانها إفراز تصورات حقيقية لبلورة تعاون حقيقي وملموس وإطار شراكة فعلية مغاربية أوروبية، سيضعف من قوة التفاوض لدى الدول المغاربية ويفقدها فرصا كثيرة لو وحدت مواقفها.[1]

ثانيا: التحديات المتعلقة بالتحولات السياسية:

منذ نهاية الثمانينات وتوازيا مع انطلاق مسيرة الإتحاد المغاربي، وأقطاره تشهد تحولات سياسية متفاوتة في سياقها ونتائجها، من ثورة اجتماعية احتجاجية، توجهت بانفتاح تعددي في الجزائري على إثر احتجاجات أكتوبر 1988، والانتخابات العامة 92/91، ونفس الشيء بالنسبة لموريتانيا بعد أحداث 1989، التي فجرت أزمة مع السنغال[2] وما أعقبها من انفتاح نظام ولد الطائع، حسب دستور 1991 التعددي نسبيا، قبل أن يعرف الدستور الموريتاني تعديلات جوهرية بعد انقلاب الثالث من أغشت 2005 تعلقت أساسا بتكريس التعددية

(1)) ديدي ولد السالك، مرجع سبق ذكره، ص222.

(2)) محمد الأمين: (ولد سيد باب انقلاب 3 أب أغسطس 2005 في موريتانيا أو التغيير من الداخل)، مجلة المستقبل العربي، العدد 320، أكتوبر، 2005، ص73

وتقليص مدة رئاسة الجمهورية لخمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة[1]، ساهمت لحد ما في تكريس تعددية سياسية وتنشيط مقبول للمشهد السياسي لو لم يشهد انتكاسة الإنقلاب من جديد على الشرعية في السادس من أغسطس 2008.

أمّا النظام في ليبيا والمغرب فاتسما في هذه المرحلة بقبضة سياسية أكثر شمولية لطبيعة الحكم والنظام غير الجمهوري فيهما، وهو ما نعكس على الأوضاع السياسية والديمقراطية للقطرين، بينما ظلت تونس متميزة في أوضاعها الاقتصادية والتنموية منذ وصول نظام زين العابدين بن علي إلى السلطة في انقلاب هادئ خلفا لسلفه الراحل الحبيب بورقيبة 1987م، دون الشروع في أي نوع من الإصلاحات السياسية والإنفتاح الديمقراطي.

وبشكل عام يمكن القول أنّ الإصلاحات الديمقراطية التي عرفتها أغلبية الأقطار المغاربية في هذه الفترة لم تفصح بعد عن واقع ديمقراطي يواكب التحولات السياسية والإجتماعية لهذه البلدان ومن حولها، وهو ما أضاف مزيدا من التحديات أمام ديمقراطية حقيقية[2]، وذلك لكون الديمقراطية ليست ديكورا أو شكلا ولا هي "عملية تسليم سلطات تقع بين طرفين، هما الحاكم والمحكوم، بل هي تكوين شعور انفعالات ومقاييس ذاتية واجتماعية تشكل في مجموعها الأسس التي تقوم عليها الديمقراطية في ضمير المجتمع قبل أن ينص عليها الدستور.

والدستور ما هو إلاّ النتيجة الشكلية للمشروع الديمقراطي عندما يصبح واقعا سياسيا يدل عليه نص توحي به عادات وتقاليد، وبعبارة أخرى المبررات التاريخية التي دلت على ضرورته ومن هنا يبدو وبكل وضوح تواضع الإصلاحات التي تحمل بها اليوم الدول النامية مسيرة تحولاتها نحو انفتاح وتعدد حقيقي يفضي إلى الديمقراطية والتنمية والعدالة.[3]

وهكذا يمكن أن نحمل هنا أهم التحديات المرتبطة بهذا الواقع السياسي والإجتماعي المغاربي، في غياب عاملين أساسين- رغم تشعبهما لبعض المفردات الجزئية، والنمو السياسي في مجتمعاتنا المعاصرة، إضافة إلى المتاريس التي تعيق وجود مثل هذه الممارسة الديمقراطية الحقيقية.

---

(1) مجموعة من الباحثين حال الأمة العربية 2006-2007، أزمات الداخل وتحديات الخارج، مركز دراستا لوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، مارس 2007، ص77.

(2) ديدي ولد السالك، مرجع سبق ذكره، ص224.

(3) بن سلطان عمار، مرجع سبق ذكره، ص173.

1- غياب العوالم الأساسية للديمقراطية:

تعتبر الممارسة الديمقراطية والإنفتاح السياسي اليوم أهم ما يميز التجمعات المعاصرة والمتحضرة، وذلك لما تمثله من ضرورات وقيم ترسي دعائم الأمن والاستقرار السياسي سبيلا إلى النمو الاقتصادي، والمنطقة المغاربية بحكم تنوعها الاثني والثقافي وتقاطعها الاقتصادي والتاريخي، مدعوة أكثر من أي وقت مضى إلى إطلاق رأي شعوبها، وفتح مجال الإبداع والحرية والرأي فيها سبيلا إلى التحرر من التخلف والإستبداد بعدما تحررت من التمزق والإستعمار واستكمال المقومات الأساسية للديمقراطية، والممارسة القانونية العقلانية للدولة والحكم، وفق منظومات متكاملة، فالديمقراطية ينظر إليها لا من إمكانية إرساء الممارسة الديمقراطية في هذا المجتمع أو ذاك، بل من ضرورة إرساء أسسها وإفراز آلياتها، والعمل بها بوصفها الإطار الضروري لتمكين إفراد المجتمع من ممارسة حقوق المواطنة من جهة، وتمكين الحاكمين من الشرعية التي تبرر سلطتهم وحكمهم من جهة ثانية[1]، ممّا يستدعي مباشرة النظم الرسمية المغاربية للإصلاح السياسي من عدة نواحي "النظم الجزئية، والإنتخابات، والتداول على السلطة، واحترام حقوق الإنسان، إلى غير ذلك من المبادئ"، وأن تتجاوز الطابع الشكلي والدعائي فيها، إلى الجوهر والمحتوى حتى تتعزز الثقة وتتصل بين الشعوب وأنظمتها، بين الحاكم والمحكوم، ولن يتأتى ذلك حسب الدارسين إلاّ بتحقيق جملة من الشروط من أهمها:

-التمثيل الحقيقي للمواطنين والرأي العام:

بالإختيار الواعي والإنتخاب النزيه للرجال الذين يشغلون مناصب عليا في مجموع القطاعات الفاعلة، على أساس معايير موضوعية وبخاصة النزاهة والكفاءة والإخلاص للمصلحة العامة، ويمكن تدعيم ذلك بإشراك المواطنين في وضع الإستراتيجية التنموية، إضافة إلى فتح وسائل الإعلام وأن تكون حرية الرأي للمواطن مضمونة ومصانة.[2]

- احترام حقوق الإنسان:

(1)) ديدي ولد السالك، مرجع سبق ذكره، ص225.

(2)) عبد المجيد الإبراهيمي، مرجع سبق ذكره، ص412، 413.

للمواطن والمواطنة حقوق أساسية تضمنها الإعلام العالمي لحقوق الإنسان الصادر 10 ديسمبر 1948 والإعلان الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الصادر 1981، بل نصت الدساتير على هذه الحقوق وهي اقتصادية وسياسية واجتماعية.

وفي دول المغرب العربي بلغت الأوضاع الحقوقية مستوى مأساويا من التجاوز والتنكيل والسحق والتطبيق، تفاوتت حدتها من بلد إلى آخر رغم ما شهدته بعضها من تحسن لكن العبرة تبقى بالإستمرار والتجسيد الفعلي للممارسة العملية والإيجابية التي تجعل الشعب مشاركا في صنع القرارات التي تمسه على مختلف المستويات.[1]

- تكريس التعددية السياسية:

لقد بلغت الأوضاع في مختلف بلدان العالم من التعقيد حدا يستحيل معه أن يملك حزب واحد الصواب المطلق في تحليلها وفهمها وتبني الإجراءات التي تحقق اطراد التقدم وإسعاد المواطنين في غالبيتهم وافتقاد القدرة على الإبداع مهما كانت نوايا الحزب المسيطرة طيبة وكفاءة قيادته عالية، وفي أحوال كثيرة تكون احتمالات الخطأ الفادح كبيرة، إذا ما فسدت ممارسة السلطة لسنوات طويلة من ينفردون بها، وذلك ما يجعل الحديث عن الديمقراطية من غير التسليم بالتعددية ضربا من التيو والفراغ المفضي إلى اضمحلال الديمقراطية نفسها حين تفقد مقوماتها.

وتبقى التعددية بهذا المعنى من أهم الشروط والمقومات التي تحفظ للدمقراطية جوهرها، وللشعوب حقوقها وللبرامج سر تنافسها، غير أنّ ذلك في الوطن المغاربي ما زالت تعوقه الإرادة السياسية من جهة، وضعف الأداء الحزبي والمشهد السياسي عموما من جهة ثانية.

ورغم أنّ أغلب البلدان تجاوزت مراحل الحزب الواحد وقدسية الحزب الذي أسس، أو حرر أو سبق، إلاّ أنهّا في الغالب أيضا لم تصل إلى مساواة الأحزاب وحياد الدولة، وبعبارة أخرى إلى التداول والتناوب الديمقراطي واعتماد مبدأ "العبرة بمن صدق لا بمن سبق".

- تحقيق التناوب الديمقراطي:

---

[1]) ديدي ولد السالك، مرجع سبق ذكره، ص225.

ذلك أنّ الأهمية الكبرى للديمقراطية هي توفير الآليات الشرعية للتداول على السلطة بعيدا عن الإنقلابات والتصفيات، لتجعل من الجماهير الحكم بين الاتجاهات السياسية المتعددة، وإتاحة المجال للشعوب أن تطلع بنفسها على الخلافات والإتجاهات والبرامج المتباينة حتى تحكم على هذا الطرح أو ذلك في مناسبة ديمقراطية دورية ومستمرة واسعة في أفقها وعمودها، أي أنّ هذا التناوب أو التداول يتم تجسيده من البلدية إلى الرئاسة، وفق شرعية قانونية وسياسية، يباركها الشعب ويزكيها دون أن تكون أغنية أو دعاية سياسية لا تقدم ولا تؤخر، وحتى لا تغرق هذه البلدان في تمجيد كل قطرة لنظامه ووصفه بالديمقراطي ينبغي أن تؤسس الديمقراطية الحقة التي تنشدها هذه الشعوب حسب الباحثين على المؤشرات الست التالية:

أ- حق التصويت مكفول للجميع بغض النظر عن اللون والعرق والدين، وإن شاب هذه الخصيصة عيب صارت ديمقراطية انتقائية شرط الشمول (comprehensiveness condition).

ب-أن تكون المنافسة مكفولة لكل القوى السياسية التي تحترم قواعد اللعبة الديمقراطية، وإنّ شاب هذه الخصيصة عيب صارت ديمقراطية غير تنافسية (شرط التنافس compétition condition).

ج- احترام الحقوق المدنية وأن لا تتحول إلى ديمقراطية غير ليبرالية (شرط الليبرالية liberalism condition).

د- وجود تعدد لمراكز صنع القرار بما يتضمنه هذا من مساءلة ومسؤوليات متوازنة وإلا تحولت إلى انتخابية (شرط المساءلة accountability condition).

هـ- قبول كافة القوى السياسية لقواعد اللعبة الديمقراطية بغض النظر عن نتائجها وإلاّ تحولت إلى ديمقراطية غير مستقرة (شرط الاستدامة sustainability condition).

و- أن تكون المصدر الوحيد للشرعية هو أصوات الناخبين، ولا يقبل الناخبون بغير أصواتهم الحرة مصدرا لها، وإلاّ تحولت إلى ديمقراطية نخبوية أو ديمقراطية بلا ديمقراطيين (شرط الثقافة الديمقراطية Democraty culture condition)[1].

[1]) مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 326، أفريل 2006، ص18، 19.

وبهذه الخصائص يتحقق شرط التداول السلمي على السلطة، إبعادا لشبح النزاعات والأزمات، واستكمالا لمقومات التنمية، والتعاون المغاربي المشترك، حين ما يبني على أسس ديمقراطية سلمية وهو ما يؤكده الباحثون السياسيون في ربطهم بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي الذي لا يعدو، كونه "...وسيلة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة التي تعتبر تنمية ديمقراطية تهدف إلى بناء نظام اجتماعي عادل وإلى رفع القدرات البشرية عبر زيادة المشاركة الفاعلة للموطنين وتوسيع خيارات المواطنين وإمكانياتهم"، وهذا التعريف هو ما سماه تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002 بالتنمية الإنسانية.[1]

-الافتقار إلى مؤسسات المجتمع المدني:

من تحديات التحول السياسي التي مازالت تعوق التعاون والتكامل بين الشعوب المغاربية، حاجة هذه البلدان إلى مؤسسات اجتماعية وسياسية وثقافية مدنية، تعبرّ عن وعي الشعب ووعي النخبة المثقفة بذاتها وخياراتها السياسية والحضارية، ولكن جميع الأقطار المغاربية مازالت تعاني من أوضاع تتسم بغياب الديمقراطية والإفتقار إلى مؤسسات المجتمع المدني[2]؛ ممّا يجعل أي تعاون سياسي رسمي ضمن المؤسسات الإتحادية أو اللجان الثنائية لن يستمر أو يثمر ما لم تحتضنه هذه المؤسسات تبريرا وتنظيرا وترسيخا في الوعي الجمعوي المغاربي، وهنا نذكر ما يطرح في الساحة المغاربية اليوم من نظريات ورؤى تؤسس لتجاوز الضعف السياسي والتباين بين خيارات ومصالح النظم المغاربية بتأسيس مجتمع مدني مغاربي تشارك فيه هذه المؤسسات مع الأحزاب ومراكز الفكر والثقافة نحو الوعي الوطني المغاربي الشامل بأبعاد الوحدة، وفرص التعاون وتحديات الواقع وهي صحوة حسنة إن توفرت لها الظروف ووجدت سياقها السياسي والثقافي لدفع صانع القرار السياسي قدما في المشروع المغاربي الذي يعاني الضعف والجمود.

2- عوائق ممارسة الديموقراطية:

تتعدد وتتنوع عوائق ومنغصات التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي من بلد إلى آخر، ولكنّها تتشابه وتتضافر في مجملها، مشكلة في المحصلة عقبات وتحديات بارزة في وجه التعاون والتنسيق المستمرين في أقطار المغرب العريب.

---

(1) مجلة المستقبل العربي، العدد 209، نوفمبر 2004، ص43.

(2) ديدي ولد السالك، مرجع سبق ذكره، ص226.

كما ترجع هذه المعوقات بعضها لطبيعة المجتمعات المغاربية وعمقها الإجتماعي والثقافي، الذي لم يرق بعد إلى رسم معالم طريقه السياسي والديمقراطي، في حين يرجع جزء كبير منها بالتأكيد لطبيعة وبنية الأنظمة السياسية الحاكمة منذ الإستقلال غلى يوم الناس هذا، وتتمظهر عوائق التحول الديمقراطي في المغرب العربي في آثار الأزمات التالية:

-أزمة الهوية:

تعني الهوية حسب أريكسون (E. Erikson) "إدراك الفرد لذاته أمام الآخرين في الجماعة، بمعنى كيف يقدم نفسه للآخرين وكيف يقدم الآخرين أنفسهم له، ويتم تحديدي الهوية على هذا الأساس من خلال "الأنا" و "الآخرين" le moi et les autres[1]، ويعتبر أندرو "Andrew" أن مشكلة الهوية من أهم أربع مشكلات في العمليات السياسية التي تواجه وتؤثر في كل المجتمعات، وهي في نظره بالإضافة إلى مشكلة الهوية، مشكل بناء الشرعية السياسة، ومشكل تنظيم الأدوات الفاعلة للقوة، ومشكل إنتاج وتوزيع البضائع والخدمات.

وفي المغرب العربي ارتبطت أزمة الهوية ارتباطا وثيقا بأزمة الشرعية، حيث رآها البعض عاملا مباشرا في الإسراع بانهيار شرعية النخبة والمؤسسات الحاكمة في بعض هذه الأقطار.

وتبدو أزمة الهوية أخطر الأزمات التي تواجهها المجتمعات المغاربية، نظرا إلى انقسامها إلى اتجاهات عدة متعارضة يتمسك كل بموقفه، وفي بعض الحالات تكون هذه المواقف متعارضة إلى حد تكون معه لا يجمعها أي جامع، وقد عمق هذه الوضعية الإستقطاب الثقافي والإثني الحاد المستغل أو المتناغم في الغالب مع أبعاد خارجية لا تخدم النسيج الإجتماعي المحلي، وأبرز مثال على ذلك "التداخل العرقي والقبلي بين مناطق جنوب موريتانيا وشمال السنغال حيث تغطي أقليات زنجية في المنطقة موزعة على جماعات اتكارير 9 في المائة الفولان 5 في المائة السراكول 4 في المائة ولوف 5 في المائة بنبارة 5 في المائة، وجميع هذه الأقليات لها امتدادات عرقية داخل السنغال وبعضها في مالي كالسركول، ولذلك قامت فعلا السنغال بدعم بعضها سياسيا وعسكريا في الثمانينات لما ناهضت النظام السياسي القائم.[2]

(1)) محمد سعيد ولد أحمدو، مرجع سبق ذكره، ص25.

(2)) الأمن القومي العربي ودول الجوار الإقريقي، مرجع سبق ذكره، ص67.

الأزمة الاقتصادية:

تواجه أغلب هذه البلدان أوضاعا اجتماعية واقتصادية متشابهة، وهو ما يسبب ظهور المزيد من الأزمات السياسية سواء منها ذات العلاقة بالتركيبة الإجتماعية المتنوعة في كل من موريتانيا والجزائر والمغرب، أو التي ترتبط بآثار ذلك في تنامي الجريمة والإرهاب وتزايد موجبات الهجرة إلى أوروبا عبر أقطار المغرب العربي، وهكذا لم تفلح سياسات الإصلاح الهيكلي التي تطبقها موريتانيا وتونس والجزائر والمغرب في خلق الرخاء المنتظر، بل أدت إلى تفاقم البطالة وتوسيع دائرة الفقر و تدهور القدرة الشرائية للمستهلكين، وكذلك تقليص نصيب ميزانية الدولة المخصصة للنفقات الإجتماعية في القطاعات الحساسة مثل التربية، والصحة والحماية الإجتماعية، لذلك يتعين على هذه البلدان أن تهتم بسرعة فرديا وجماعيا من أجل تخفيض المديونية الخارجية وإيقاف عملية التدهور الاقتصادي والإجتماعي.[1]

الأحادية السياسية:

عرف المغرب العربي كغيره من الدول فكرة الحزبية ما قبل الاستقلال تمثل ذلك في الأحزاب التي قامت على أساس دحر الإستعمار ونيل الإستقلال كالإتحاد التقدمي الموريتاني 1947، وجبهة التحرير الجزائرية، وحزب الاستقلال المغربي، والحزب الحر الدستوري التونسي، ولكن في الفعل السياسي المحلي ظلت هذه الأحزاب متحكرة له بل شهدت بعض هذه الأقطار سنوات عديدة من سيطرة الحزب الواحد كما هو الشأن في موريتانيا مثلا إبان اندماج الأحزاب وتكريس سيطرة حزب الشعب 1965، قبل أن يتم إلغاء تلك التجربة بانقلاب يوليو 1978م.

كما فرض نظام الحزب الواحد نفسه أيضا في تونس 1959م وفي الجزائر 1963، وليبيا ما زالت محكومة بنظام أشبه ما يكون بنظام الحزب الواحد أو الفرد الواحد منذ 1969، ولا تختلف المغرب عن بقية الدول المغاربية وإن حافظت على تعددية سياسية شكلية، إذ أن الملكية هي التي تلعب دور الحزب الواحد[2]، وقد اقترن هذا النظام في الأدبيات السياسية لهذه البلدان بمنطق الإستبداد في الرأي والسلطة وكبت الآراء الخارجة عن الخط

(1) عبد المجيد الإبراهيمي، مرجع سبق ذكره، ص412.

(2) نفس المرجع، ص163.

الرسمي، واعتبار كل اختلاف مروقا عن الشرعية، وتوهينا للوحدة الوطنية وعداء للنظام القائم، وخروجا عن الجماعة.

وعندما عرفت أقطار المغرب العربي تجاربا ديموقراطية مع بداية التسعينات على غرار التحولات السياسية التي عرفها العالم، خاصة في جزئه الشرقي، وجدت صعوبة كبيرة في التخلص من ذهنية الحزب الواحد المسيطر على النخبة الحاكمة، بل إنّ هذه الذهنية ما زالت مسيطرة إلى الآن.[1] ورغم ما تمت الإشارة إليه من تحولات سياسية وتعددية دستورية أقرتها الدساتير المغاربية كدستور 20 يوليو 1991م بموريتانيا، والدستور الجزائري الصادر 1996 والدستور التونسي 1959 والمغربي الصادر 1996إلاّ أنّ الأحزاب الحاكمة استمرت بنفس الطريقة في الحكم مكرسة واقع الأحادية السياسية التي أفرغت التعددية من مضمونها وهو ما يعكس ضعف الواقع السياسي وبعده عن التحول الديمقراطي المطلوب لأي تكامل وتعاون مغاربي متين، ذلك أنّ التعاون البيني والتكامل الاقتصادي إنما يستمر ويثمر إن كان وليد ظروف سياسية وديمقراطية تعكس إرادة الشعوب وتغلب منطق المصالح على الصراع، حينها يمكن للدول المغاربية تجاوز هذه المعوقات الذاتية ممّا سيعطيها قوة ومنعه لمواجهة التحدي الخارجي الذي أصبح يهدد تماسكها وتعاونها، ما لم توليه اهتماما أكبر في تحديده وفهمه ومواجهته ودحره سبيلا للتعاون المغاربي المشترك.

المطلب الثاني: التحديات الخارجية.

يتشكل المجتمع الدولي قانونيا وسياسيا من دول مستقلة في ذاتها متميزة في حجمها ومواردها وسياستها، أو ما عرف في أدبيات القانون الدولي العام بالسيادة كحق مقدس، عليه تبنى أغلب النظريات، وبناء عليه تحترم كل دولة أو منظمة حكومية للأخرى هذا الحق، وتكفل كل الإتفاقيات والمواثيق حق الدولة في إدارة وتنظيم شؤونها والامتناع عن التدخل في شؤون الدول الأخرى، لأنّ هذا ما يميز المجتمع الدولي نظريا وعليها قامت بنيته التقليدية، "ويستند حق السيادة إلى عدة حقوق منها الحق في الوجود، فلا يمكن أن يرفض للدولة حق المساهمة الحياة الدولية وبالتالي لا يجوز أن تقوم دولة كبرى بالإستيلاء على دولة أخرى".[2] وهو ما يعني أن المجتمع الدولي "مكون من الدول ذات سيادة متساوية أمام القانون لكنها غير ذلك في الواقع، إنّه مجتمع ناقص وغير مكتمل لكنّه يبحث

(1)) ديدي ولد السالك، مرجع سبق ذكره، ص230.

(2)) د. علاء أبو عامر، مرجع سبق ذكره، ص32.

دوما عن الكمال بيد أنه يبقى مع ذلك خاضعا لتناقضات متعددة" زاد من تعقيدها التغييرات الدولية المتجددة على مستوى النفوذ والقوى الكبرى[1]، تلك المتغيرات التي يدرك المتأمل في تفاعلاتها الجديدة وانعكاساتها الجديدة وانعكاساتها على الأنظمة والدول أنّها أدت إلى تآكل جوانب هامة من مفاهيم "السيادة الوطنية"، وهو ما أصبحت معه عمليات التدخل السياسي والعسكري واضحة في أكثر من إقليم في ظل تركيز شرعية التدخل في الشؤون الداخلية من قبل دول التحالف الغربي، وقد تطور هذا الأسلوب وما حمله من مخاوف تهدد الإستقرار النسبي الذي عرفته العلاقات الدولية بعد حرب الخليج الثانية، حيث أول سابقة لمجلس الأمن في دورته الإستثنائية على مستوى رؤساء الدول والحكومات 1992/01/31 يقرر فيها اللجوء إلى ما سماه "الضربات الإستباقية" التي تخول له التدخل في مناطق ساخنة من العالم قبل استفحال الأمر فيها لرد كل تصعيد أو خطورة للموقف.

وقد تعزز هذا النمط بعد تدخل الولايات المتحدة الأمريكية منفردة وبدون غطاء أحيانا من أي شرعية دولة، كما هو الحال في الحرب على كوسوفو وأفغانستان 1998، وبروز حلف شمال الأطلس كقوة تدخل عسكري وأمني تسعى للتوسع الذي بدأه هذا الحلف منذ نهاية الحرب الباردة 1990 بازدياد عدد أعضاء الحلف حيث قفز من 16 عضوا في قمة ابراغ 2002 إلى 26 عضوا في قمة اسطنبول 2004، مما جعل أصواتا كثيرة في الغرب تنادي بالحاجة الأمنية والعسكرية إلى توسيع العضوية لتشمل دولا من خارج أوربا إذا كان ذلك ضروريا لأمنها وقد وصل الأمر لحد أن" توماس إفريدمان" دعا إلى أن يضم الحلف ثلاثة أعضاء جدد من الشرق الأوسط هم: العراق ومصر وإسرائيل[2].

أما من الناحية السياسية والاقتصادية فما أكثر وسائل التدخل ومجالات التحدي بالنسبة للدول، حيث منظمة التجارة العالمية وما تمثله من فتح الأسواق العربية المتوسطية من دون حماية أو من حماية لفترة غير كافية من الزمن[3]، هذا فضلا عن مؤسسات النقد المالية والصناديق الدولية والمديونية التي تمثل هي الأخرى عائقا أمام تحقيق التكامل الاقتصادي وأمام النمو والتنمية، وهو ما سيفضي مع الوقت إلى التبعية في ظل عجز الأنظمة العربية عامة والمغاربية عن الإيفاء بالتزاماتها المالية والتنموية، وذلك ما عبر عنه سمير أمين من انه" لم تعد التنمية من أولويات اهتمام السلطات الحاكمة في الظروف الراهنة فانشغال حكومات الغرب بإدارة الأزمة بالأساس،

(1)) ديدي ولد السالك، مرجع سبق ذكره، ص61.

(2)) عطية عبد العزيز،(قمة إستانبول التوسع الجنوبي للناتو)، مجلة السياسة الدولية، العدد 158، أكتوبر 2004، ص153.

(3)) جمعة أحمد أسويسي، مرجع سبق ذكره، ص161.

وحكومات الشرق الاشتراكي سابقا بالتحول إلى الرأسمالية،بينما حكومات أمريكا اللاتينية والوطن العربي وإفريقيا خاضعة لمقتضيات خدمة الدين الخارجي[1].

أن كل هذه العناوين السياسية والاقتصادية والفكرية تشكل جملة من التحديات المرتبطة بالإرادة والضغط من الخارج، سواء على المستوى الإقليمي الأوروبي المحاذي لدول المغرب العربي، أو على المستوى الدولي الأمريكي على وجه خاص الذي أصبح في توسع وتنامي متزايد في المنطقة المغاربية، لأن واشنطن عازمة على إنزال إستراتيجي في منطقة المغرب العربي الواقعة –أصلا-تحت النفوذ الأوروبي والذي يتم بالتوازي مع إنزال اقتصادي كمبادرة أيزنشتات (مشروع الشراكة والتبادل الحر بين أمريكا والشرق الأوسط وإفريقيا) وهو ما يؤكد بالطبع وجود تنافس بين المشاريع الاقتصادية الأوروبية والأمريكية في المنطقة حتى وإن كان الطرفان ينفيان ذلك، وتعترف المفاوضية الأوروبية بأنّ الدور السياسي للإتحاد الأوروبي مكمل للزعامة السياسية للولايات المتحدة الأمريكية، ويبدو أنّ الأوروبيين كانوا يعتقدون أنّ اكتفاءهم بدور ثانوي في الشرق الأوسط يحصر دورهم في دعم عملية السلام اقتصاديا، لكن على عكس الرهنات الإستراتيجية فإنّ المجال الاقتصادي لا يعرف تقاسم الأدوار، ففي اقتصاد معولم يتميز بالبحث بلا هوادة عن الأسواق المنافسة لا حدود لها، حتى بين الحلفاء الاستراتيجيين[2]، وبذلك لا يبقى أمام الدول المغاربية من سبيل في مواجهة تحدي هذا الإعصار الاقتصادي الدولي إلاّ السير من خلال مزيد من الاندماج في المحيط العربي واستنهاض قدراتها التنافسية.[3]

وبشكل مجمل تتحدد أهم التحديات الخارجية لدول إتحاد المغرب العربي في التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية.

1- التحديات السياسية:

تقف بلدان المغرب العربي اليوم سياسيا حائرة أمام جملة من المعطيات والتشعبات السياسية الخارجية التي لا تعطي فرصة للنظم لحبك خيارات أو إنضاج إرادتها ما لم تكن على مستوى التحدي بالحنكة السياسية والإرادة

(1) سمير أمين، (شرط إنعاش التنمية)، مجلة المستقبل العربي، العدد191، 1995، ص8.

(2) عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي الأمن الجزائري، الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي، الطبعة 2005، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.

(3) محمد الأمين ولد أحمد جدو، مرجع سبق ذكره، ص36.

الوطنية مع التنسيق المشترك، وهو ما لم تصله هذه البلدان فيما ما يبدو، وبالمقابل تزايدت مشاريع الشراكة وعروض الحوار الخارجية الاقتصادية والثقافية اتجاه المنطقة.

ففي أكتوبر 1994 بالدار البيضاء قدم مشروع الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كمقترح اقتصادي وسياسي، وكذلك المشروع الأوروبي لجنوب وشمال المتوسط المناقش في المؤتمر الأورو– متوسطي ببرشلونة نوفمبر 1995 وقبله مؤتمر عما الاقتصادي أكتوبر 1995.[1]

هذا فضلا عمّا طرح ويطرح من حين لآخر من المشاريع للسياسية والاقتصادية اتجاه الضفة المغاربية، كمشروع ساركوزي المتوسطي، وهو ما جعل المشاريع الخارجية تحدياً سياسياً حقيقيا في مراميها ونتائجها، لأنّها وليدة ظروف ومصالح أوروبية أمريكية لا تعتبر ضرورة عن تطلعات ومصالح شعوب ودول المغرب العربي.

2- التحدي الأمني:

تحدد الجغرافيا والتاريخ عموما ملامح بيئة الأمن القومي لأي بلد، والمغرب العربي بحكم موقعه الإقليمي المتوسط بين البحر الأبيض المتوسط شمالا، قبالة الجوار الأوروبي والمحيط الأطلسي غرباً حيث الجزر الإسبانية والمحيط الأطلسي وكذلك الجنوب والشرق حيث الإطلالة على دول الصحراء الكبرى، مالي ونيجر وتشاد إلى السودان، يقع إذن في نقطة تقاطع استراتيجي تجعل أمن المنطقة عرضة للانكشاف والتهديد من جهات مختلفة، وخاصة في ظل استمرار بؤر التوتر، مما يؤثر على المناخ الإقليمي أمنيا.

ومن بين هذه التهديدات والتوتر الصراع العربي الإسرائيلي وأزمة قبرص، والصراع التركي اليوناني على بحر إيجا، والخلاف الإسباني البريطاني حول جبل طارق، والنزاع المغربي الاسباني حولة سبتة ومليلية وجزر قبالة الشاطئ المغربي.[2]

إضافة إلى هذه العوامل أصبح المغرب العربي هدفاً للمنظومات الأمنية الغربية الأوروبية والأمريكية بإدماجها واحتوائها واستهدافها بمشاريع مختلفة، يرى بعض الباحثين أنّها محاولة لصياغة واقع وترتيبات جديدة في المنطقة تطرح في الأساس لمواجهة النظام الإقليمي العربي.[3]

---

(1) عبد المجيد الإبراهيمي، مرجع سبق ذكره، ص363.

(2) عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص39.

(3) جمعة أحمد أسويسي، مرجع سبق ذكره، ص142.

ويكتسي المجال الأمني أهمية بالغة وخطرا استراتيجيا في نفس الوقت بالنسبة لهذه البلدان يترجمه التهافت الأمريكي والأوروبي على منطقة الساحل الإفريقي وما تسميه الولايات المتحدة الأمريكية خطر تنامي الجماعات الإرهابية بها، حيث انخرطت هذه الدول ضمن المبادرة الأمريكية وشاركت في اجتماع لقواد أركان الجيش نظمه الأمريكيون في مقر قيادة قواتهم في أشتوت تقارت في أبريل 2004 لمناقشة مبادرة "الساحل" التي أطلقتها واشنطن منذ فترة، والتي تخص التعاون لمكافحة الإرهاب وتشديد مراقبة الحدود بين الدول الساحلية والمغاربية "مالي، نيجر، موريتانيا، السينغال، المغرب، التشاد، الجزائر".[1]

أمّا فرنسا ومن ورائها أوروبا فقد تحركت على نفس الخط المغاربي من خلال قمة (5+5) ويبدو وحسب "عبد النورين عنتر" أنّ فرنسا تريد إبقاء الدول المغاربية "تونس، الجزائر، المغرب" تحت نفوذها التقليدي، كما يتضح ذلك من تركيز جهودها عليها، باقتراحها عقد اجتماع أمني في باريس في إطار مجموعة جديدة (3+4) إذ تعي باريس عدم قدرتها على مواجهة النفوذ الأمريكي في كل المنطقة، لذلك تركز على دول معينة تتمتع فيها بشكل هائل من النفوذ، كما أنّها تركز جهودها عليها، باقتراحها عقد اجتماع أمني في باريس في إطار مجموعة جديدة (3+4)إذ تعي باريس عدم قدرتها على مواجهة النفوذ الأمريكي في كل المنطقة، لذلك تركز على دول معينة تتمتع فيها بشكل هائل من النفوذ، كما أنها تسعى للعمل معها في المجال الأمني، فهي فهمت أنّ هذه الدول تطالب بمثل هذا التعاون ولذا اقترحت هذا الإطار الأمني الجديد[2]، هذا إضافة تنامي الخطر الأمني والاقتصادي لآثار أمواج الهجرة الغير شرعية المتدفقة من دول الساحل الإفريقي اتجاه ضفة المتوسط الأخرى، يوازي ذلك انتشار وتعقد ظاهرة الإرهاب الدولي، حيث لا تزال المنطقة المغاربية عرضة لهجماته التي تتطلب مواجهتها تنسيقا مشتركا وإستراتيجية أمنية وسياسية تسعى للقضاء على أسبابها ضمن إطار مغاربي مشترك، ويطرح التحدي الأمني في المنطقة إشكالات متعددة، إن لم تجد حلولا جذرية ومشتركة ستكون تداعياتها أخطر على أمن واستقرار المنطقة، وبالتالي التقليل من احتمالات التعاون والتكامل بين دول الاتحاد، ومن أبرز هذه الإشكالات مشكل الصحراء الغربية الذي لا يزال ينتظر حلا من الأطراف تباركه دول المنطقة، ويقرر حق الصحراويين في تقرير المصير، ولكن الأوضاع فيما يبدو تسير إلى طريق مسدود في ظل استبعاد المغرب لخيار الاستقلال وتحديد جبهة البوليزاريو منذ 2004 باستئناف كفاحها المسلح ما لم تحدث انفراجة في محادثات السلام التي تقودها الأمم

(1) عبد النورين عنتر، مرجع سبق ذكره، ص67.

(2) نفس المرجع، ص71.

المتحدة.[1] وترتبط أزمة الصحراء الغربية إلى حد كبير بأمن الدول الثلاث المغرب والجزائر وموريتانيا بشكل أخص، التي تعتبر عمق أي تحرك صحراوي مسلح، إذا ما فرض على الشعب الصحراوي أن يعود لحرب العصابات، وهو ما يمس الأمن الموريتاني في الصميم، خاصة أنّ الحدود الشمالية الغربية مع المغرب تحاذي السكة الحديدية الموريتانية التي تحمل خامات الحديد الموريتاني من أزويرات إلى نواديبو.

أمّا الجزائر والمغرب أقوى دول المنطقة وأهمها فإنّ أي خلاف صحراوي مغربي سينعكس على علاقاتهما وخاصة في ظل التخوفات الجزائرية من الأطماع التاريخية للمغرب في حدودها الغربية، وبالتأكيد ترتبط هذه المخاطر بأبعادها الخارجية، وهو ما يحتم ازدياد إدراك صناع القرار في دول القرار في دول المغرب العربي مصادر التحديدات الخارجية ومواطن ارتباطها الداخلية لينتج عن ذلك مناقشة المسائل الأمنية الداخلية الرئيسية، ومنها قضية الصحراء الغربية ضمن الحل النهائي للقضية، أو يتم استبعادها من مسار التكامل والاندماج بشكل يحقق هدفين:

أولا: أن لا تكون حجر عثرة أمام المشاريع التكاملية الوحدوية.

3- التحدي الاقتصادي:

يزداد التحدي الاقتصادي الخارجي جسامة كعائق أمام تعزيز تعاون هذه البلدان وخاصة مشكل المديونية، التي أصبحت سببا رئيسيا من أسباب التبعية وما ينجز عنها ممّا يسمى خدمة الدين، حيث تمارس ضغوطات هائلة على القطاعات الإنتاجية لاقتصاديات المغرب العربي، ذلك أنّ أعباء الدين نمت في السنوات الأخيرة إلى الحد الذي أصبحت فيه تلك الأعباء تبتلع الديون الجديدة بكاملها، وتزيد عنها وتستقطع جزءاً من الناتج المحلي ممثلا في حصيلة الجزء المصدر منه للوفاء بها، حيث أصبحت رؤوس الأموال تتدفق من دول العالم الثالث إلى الدول المصنعة وليس العكس، وهذه الوضعية تعاني منها أقطار المغرب بشكل متفاوت، باستثناء ليبيا والجزائر اللتين قلصتا ديونها الخارجية في السنوات الأخيرة لأنّ هذه البلدان من بين بلدان العالم الثالث الأكثر دينا.[2]

---

(1) د. عزيزة بدر، الصحراء ومفاوضات 2007، حجر في ماء البحيرة الراكضة، مجلة السياسة الدولية، العدد 170، أكتوبر 2007، ص151.

(2) ديدي ولد السالك، مرجع سبق ذكره، ص218، 220.

وهكذا تشير كل التحديات الداخلية والخارجية وإن اختلفت أسبابها ومسمياتها حسب الدارسين وتلتقي في المحصلة في اتجاه واحد يؤدي في النهاية إلى ضعف الدولة اتجاه المنظومة الخارجية وهشاشة وضعها الاجتماعي داخليا حتى بات "تسلل الرعب لقلب المواطن العربي وتم تكريس تخلفه وتفتيت المجتمع العربي إلى دويلات صغيرة عاجزة عن مجابهة التحديات وعاجزة بالتالي عن تحقيق الأمن والاستقرار للمواطن العربي والأمة العربية.[1]

لقد أزعمت هذه الوضعية الصعبة وآثارها الإجتماعية والسياسية هذه البلدان على الرضوخ لاملاءات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتليها الضغوط الخارجية والشروط المستغلة لعوز الشعوب والأنظمة تدخلاً في شؤونها وعبثا بمقدراتها وسيادتها، وبالتالي غياب التنسيق والتعاون الإرادي بينها، والمغرب العربي خير دليل على ذلك على الأقل في شأن التعاون والتكامل الوحدوي والثنائي، وما النواقص والعثرات التي شخصها هذا الفصل إلاّ دليل واضح لحاجة الدول المغاربية لرؤية إستراتيجية واقتصادية تنطلق من البناء السياسي والاقتصادي الداخلي المحلي لتلتقي على المستوى المغاربي سبيلاً إلى تعزيز بنائه واستمرار تشاور مشترك لمستقبل أفضل.

(1) د. غازي صالح، النهار في المصادر تحديد الأمن القومي العربي الداخلية دراسة في الامن والتنمية، دار الإعلام بالأردن، ط1، 2007، ص317.

المبحث الثالث: مقارنة بين المسارين الثنائي والجماعي للعلاقات الموريتانية الجزائرية

عملت القيادة السياسية لكل من الجزائر وموريتانيا على إرساء قواعد للتعاون على المستويين الثنائي والجماعي، وقد تركز هذا التعاون على مجموعة نقاط رئيسية تمحور حولها الكثير من القضايا الفرعية والمتداخل، حيث احتل التعاون الاقتصادي صدارة التعاون بين الدولتين، في حين برز الجانب السياسي والامني فيما يخص العلاقة بين كل من الجز ائر وموريتانيا على حدة وباقي المجموعة المغاربية من جهة والعربية من جهة ثانية، والإفريقية من جهة ثالثة، لهذا فكل تحليل لطبيعة لمسار التعاوني الذي إختطته لنفسها العلاقة الجزائرية الموريتانية ينبغي له أن يتوقف عند هذا الإختلاف اجوهري في طبيعة التعاون كلما ا نتقلت العلاقات من المسار الثنائي إلى المسار الجماعي.

أ- على المستوى الثنائي:

وضحنا في الفصول والمباحث السابقة مجالات التعاون الإقتصادي والسياسي بين البلدين، وقد فصلنا في طبيعة الإتفاقيات الثنائية التي عقدت على مدار سنوات، ومثلنا لهذا التعاون بالعديد من المشاريع المشتركة التي تم تجسيدها على أرض الواقع ودخلت مجال الإنتاج. إن ما يميز العلاقة الثنائية بين الجزائر وموريتانيا أنها، وعلى خلاف ما ميز الديبلوماسية الجزائر ية في تعاملها مع القضايا الساخنة والمأزومة هي علاقة هادئة مبنية على تصور استراتيجي بعيد الأمد، يتجاوز حالة ردات الفعل والإنفعال، إلى حالة من الفعل الرصين والواعي والذي يهدف على بناء شراكة حقيقية تصب في خدمة الشعبين، ولهذا نجد ان العلاقات الثنائية قد غلب عليها الطباع الاقتصادي والذي يتميز غالبا بأنه ذو طبيعة براغماتية من جهة، وأنه من جهة ثانية يستدعي حالة من الإستقرار والديمومة التي تشجع رأس المال على المغامرة في استثمارات طويلة الأمد، وهذا ما ميز العلاقة الثنائية بين البلدين، بعيدا عن التوتر الذي تفرضه الصراعات بين مختلف الدول في المنطقة، فكل ما كان هناك تقارب بين بلدين فعلا واستفز ذلك بعض الدول الاخرى التي ترى في ذلك التقارب تهديدا مباشرا لمصالحها سواء الاقتصادية او السياسية.

لقد إستطاعات الديبلوماسية الجزائرية خلال عقد الثمانينات وما تلاه "ان تنفذ إلى كثير من الدول المحافظة التي وقفت في البداية في معظمها ضد الجزائر بشأن قضية الصحراء الغربية"[1] ومن ضمنها موريتانيا التي ادى التعاون الاقتصادي معها إلى تغيير مواقفها السياسية بشأن العديد من القضايا ذات الإهتمام المشترك، وخاصة قضية الصحراء الغربية التي تحول فيها الموقف الموريتاني تحولا جذريا، خاصة في عهد الرئيس الموريتاني الحالي محمد بن عبد العزيز الذي يبدي نظامه مواقف ثورية لصالح تقرير مصير الشعب الصحراوي، وهذا ما يتوافق تماما مع الموقف الجزائري بهذا الشأن، ويتعارض جذريا في الوقت نفسه مع الموقف المغربي بشأن نفس القضية، وهذا ما سبب انزعاجا كبيرا للنظام المغربي من التقارب الحاصل والمتنامي بين الجزائر وموريتانيا.

وهذا ما ينقلنا إلى جانب آخر مهم من جوانب العلاقة بين الجزائر وموريتانيا وهو الجانب الأمني الذي شكل جانبا شديد الأهمية والحساسية في التعاون بين البلدين سواء ما تعلق بمكافحة الإرهاب في الصحراء الكبرى، ومحاربة تنظيم القاعدة ومختلف التنظيمات المتطرفة التي تهدد أمن المنطقة، أو في فرض أي تدخل اجنبي في المنطقة وخاصة في افريقيا جنوب الصحراء التي تشكل عمقا استراتجيا هاما لكلا البلدين، لقد وظف الثقل التاريخي والسياسي للجزائر في " صياغة التصور الأمني الجزائري. هذا ماعبر عنه التوازن الطبيعي فيالمغر ب العربي، بمعنى أن مكانة الجزائر وثقلها الجيو سياسي يجعلان منها زعيمة المغرب العربي"[2]، فاعل أساسي في المنطقة ككل، وقد تجلى هذا الدور الجزائري في مقاومة التدخل الأجنبي في منطقة الصحراء الكبرى، حيث قادت الجزائر محور الرفض للتدخل الفرنسي بالمنطقة، قبل أن يتم تقويض دورها المحوري في رفض أي تدخل في منطقة الساحل الإفريقي عقب التدخل الفرنسي في مالي وما حظي به من دعم من دول إفريقية أخرى، وتجربة الجزائر في قيادة دول الميدان بالساحل الافريقي وفشلها في فرض تصورها يعطينا صورة واضحة عن فشل فكرة " الامن الجماعي " بالمنطقة، وهذا جانب مهم في طبيعة العلاقة بين البلدين، إذ أنه على قدر ما كان هناك نجاح في الشقين الاقتصادي والسياسي على قدر ما كان هناك اخفاق، ولو نسبي في الجانب الأمني، وذلك بسبب التعقيدات

(1) محمد بوعشة: الديبلوماسية الجزائرية، دار الجيل، ط1، بيروت، 2004، ص 33.

(2) عبد النور بن عنتر: البعد المتوسطي للامن الجزائري، الجزائر- اوربا والحلف الاطلسي، المكتبة العصرية، الجزائر، 2005، ص 35.

الآمنية الكبيرة لمنطقة الساحل الإفريقي، كما أن مفهوم الأمن الجماعي باعتباره " نظام يهدف إلى تحقيق الأمن بوسائل جماعية من خلال أجهزة تعمل على تحقيق هذا الهدف"[1]، ظل مجرد مشروع تطالب به الدولتان دون ان يبلغ مرحلة التسجيد الفعلي رغم الحاجة الملحة له.

ب- على المستوى الجماعي:

لم تعد السياسة الخارجية " مجرد ظاهرة بسيطة تتمحور أساسا حول فكرة الأمن القومي والبحث عن الوسائل الكفيلة بحفظه ودعمه"[2] إنما تعدت ذلك إلى شبكة علاقات معقدة ومتداخلة تقوم على أساس التعاون والمصالح والصراعات وتوازن القوى.

وبالرجوع للمسار الجماعي للعلاقات الجزائرية الموريتانية نسجل ملاحظة اساسية هي انه كلما انتقل التعاون المسار الثنائي على المسار الجماعي كلما بني بفشل ذريع، سواء كان ذلك على المستوى المغربي او الأفريقي او العربي، فرغم قوة الشعارات، وتوفر النوايا الطيبة من أجل بعث تعاون حقيقة، ولكن تداخل عدة عوامل محلية وأقليمية ودولية، وتضارب الأجندات والمصالح ظل يؤدي دوما إلى الفشل في الإنتقال بهذا التعاون نحو مرحلة التجسيد الفعلي لما ينادي به قادة الدولة ومسؤولوها.

أما على المستوى المغاربي ظلت قضية الصحراء الغربية سكينا في خاصرة التعاون المغاربي، وحاجزا أمام الإنتقال نحو الوحدة الحقيقة بسبب سعي كل طرف خاصة الجزائر والمغرب إلى حلها وفق تصوره ووفق ما يخدم مصلحته الخاصة، كما أن الصراع حول الزعامة بين الجزائر والمغرب عمل على تكسير كل المحاولات الجادة بهذا شان.

أما على المستوى الأمني شهدت التعاون الثنائي تذبذبا كبيرا بسبب حساسية المنطقة المغربية وما يجيش فيها من صراعات، خاصة بعد ثورات الربيع العربي في كل من تونس وليبيا، وتحول ليبيا إلى مرتع لكل الجماعات

(1) عامر مصباح، معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الشركة الجزائرية بوداود، ط1، الجزار، 2005، ص 31.

(2) حسين بوقارة، السياسة الخارجية، مطابع دار هومة، الجزائر، 2012، ص 15.

المتطرفة ولمختلف الأسلحة الخارجة عن رقابة الدولة، وهذا ما شكل تحديا كبيرا للجزائر خاصة، التي عملت على جر دول المغرب العربي نحو تبني مواقف متطابقة بشأن حل القضية الليبية، ورغم ثبات موقف الديبولماسية الجزائرية بهذا الشأن فإن باقي الدول المغاربية أبدت رغبة واضحة في النأي بنفسها عن الفوضى الليبية، باستثناء تونس التي تعد معنية بشكل مباشر بكل ما حدث ويحدث في الجارة ليبيا، لهذا كان التعاون الجزائري التونسي مثمرا للغاية في شقه الأمني بخصوص مواجهة التحديات الأمنية، خاصة و أن عددا كبيرا من التونسيين قد عادو ا من ساحات القتال في سوريا، وهم يشكلون خزانا بشريا شديد الخطورة، لكل الجماعات المتطرفة التي يمكن أن تجندهم لضرب استقرار وأمن المنطقة، هذا الجانب التعاوني البارز على المستوى الأمني يقابله فتور وتدني في التعاون على المستوى الاقتصادي.

إن خلاصة ما يمكن أن نقوله حول المقارنة بين مسار التعاون الثنائي والجماعي بين الجزائر وموريتانيا، هي غلبة الشق الاقتصادي على مستوى التعاون الثنائي، وغلبة الشق الأمني على مستوى التعاون الجماعي، وبقاء التنسيق السياسي والتشاور بشأن القضايا ذات الأهتمام المشترك متذبذا وخاضعا للتجاذبات والمصالح الظرفية.

الخاتمة

الخاتمة

لم يعد المشروع المغاربي الكبير ذلك الحلم بعيد المنال او الرؤية الموغلة في التجريد بعدما نالت هذه البلدان استقلاله وأنشأت كياناتها الوطنية المستقلة مدركة عمق الروابط ونجاعة اتكامل سبيلا لاستقرارها ونهضة عشوبها. وهي مسلمات ادركتها النخبة السياسية والفكرية المغاربية منذ المؤتمرات المبكرة للتشاور حول الوحدة المغاربية من طنجة 1958 إلى زرالدة 1988 ثم مراكش 1989 لتوقيع موعاهدة إنشاء المغرب العربي سبيلا للتعاون المشترك والتنسيق السياسي لبناء التكامل المغاربي في جميع المجالات.

وهي استراتجية وإن اتفقت عليها الشعوب والأنظمة إلا ان تجسيد الإرادة السياسية لها في مشارع تنموية وخطط للتعاون تتبناه السياسات الخارجية المغاربية في كل قطر، ما زال قيد التشكل بين الديناميكية والجمود.

استنتاجات:

وفي هذا السياق الموضح للتعاون الثنائي بين الجزائر وموريتانيا في إطار اتحاد المغرب العربي من جهة وفي وإطاره الثنائي من جهة اخرى، توصلت دراستنا الحالية إلى مجموعة من استنتاجات يمكن إجمالها فيما يلي:

- إن السياسة الخارجية الموريتانية لا تزال بحاجة إلى استغلال امكاناتها الدالخلية وموقعها الخارجي لستعادة دور مغاربي وإفريقي ينسجم مع تطلعات شعبها، وينقلها من موقع الحضور السلبي إلى مواطن المشاركة الإيجابية في دفع القرار المغاربي السياسي والاقتصادي المغاربي إلى الأمال، في ظل التحولات السياسية والديموقراطية الإيجابية التي شهدتها الساحة الموريتانية منذ استقلالها.
- ضرورة وضوح التصورات والأهداف المغاربية وفق استراتجية تعطي الأولوية للأبعاد التنموية والاقتصادية في عملية التعاون والتكامل المغاربي، حسب مراحل متدرجة يتم إعادة جدولتها والإلتزام بها، حتى يخرج التعاون المغاربي من منعرجات التخندق السياسي والتحيز القومي إلى متطلبات الحالة الاقتصادية والإجتماعية الضاغطة في الواقع المعيشي والتنموي للسكان، لأن العمل العربي المشترك بمفاهيمه وآلياته الحالية لم يعد قادرا على النهوض ولا حتى على الصمود امام الوقائع الإجتماعية والسياسية الجديدة.
- أهمية المشاركة الشعبية والجماعية والأكاديمية في صياغة هذا الطرح الجديد وفق نظرية مغرب الشعوب التي نادت بها بعض الأطراف المغاربية منذ فترة.

- الحاجة الملحة إلى إصلاحات سياسية واقتصادية في بلدان المغر بالعربي ترسخ الرفاه الاقتصادي، والعدل الاجتماعي، والحرية السياسية، باعتبارها منطلقات صحيحة نحو البناء المغاربي على أرض صلبة قوامها إرادة الأمة وأحقيتها في المشاركة في صياغة مستقبلها وتحفيز قادتها ومحاسبة سياسات حكومتها.
- أيضا خلصت هذه الدراسة إلى تسجيل النتائج المغتبرة في هذا التعاون المغاربي المشترك خاصة على مستوى الحالة الموريتانية منه يوازيه بالمقابل ضعف شديد في المتحقق منه على المستوى الجماعي المشترك كما أسلفنا، وهي معادلة غريبة تدل على حالة النظام القطري المغاربي الذي يحسن التعاون مثنى وفرادى، ويعجز عنه لاجماعيا مع ان التعاون مبني على الكثرة، والتكامل الذي يتحقق بمجهود الجميع.
- يمتاز التعاون الموريتاني الجزائري بنوعيته وتركيزه في مجالات تنموية واقتصادية هامة، تستدعي الإهتمام والتطوير بزيادة العلاقات الثنائية بين البلدين لتشمل الإستثمار المتبادل واستكمال المشاريع المساعدة في التبادل التجاري والاقتصادي، وفي هذا الصدد ينبغي التعجيل ببناء الطريق البري الرابط بين مدينة تيندوف – ازويرات لما له من دور في تعزيز وتنويع التعاون المشرك بين البلدين وفتح آفاق جديدة لهذا التعاون نحو كل من إفريقيا وأروبا.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

I - المراجع باللغة العربية

1- الكتب:

1. جمال عبد الناصر مانع، اتحاد المغرب العربي، دراسة قانونية سياسية، دار العلوم للنشر والتوزيع 2004، الجار-عنابة- الجزائر.
2. جمال علي الزهراني: السياسة الخارجية المصرية (70-1981)، مكتةب مدبولي، القاهرة، 1987،
3. حسين بوقارة: السياسة الخارجية، مطابع دار هومة، الجزائر، 2012.
4. عامر مصباح: معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الشركة الجزائرية بوداود، الجزار، 2005.
5. عبد الحميد الإبراهيمي، المغرب العربي في مفترق طرق، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996
6. عبد النور بن عنتر: البعد المتوسطي للامن الجزائري، الجزائر- اوربا والحلف الاطلسي، المكتبة العصرية، الجزائر، 2005.
7. عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي الأمن الجزائري، الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي، 2005، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.
8. غازي صالح، النهار في المصادر تحديد الأمن القومي العربي الداخلية دراسة في الأمن والتنمية، دار الإعلام بالأردن، 2007.
9. مجموعة من الباحثين حال الأمة العربية 2006-2007، أزمات الداخل وتحديات الخارج، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس 2007.
10. مجموعة مؤلفين: موريتانيا: الثقافة والدولة والمجتمع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995
11. محمد الأمين بن محدد المختار الشنقيطي، أضواء البيان شرح القرآن بالقرآن، ج9 الثاني من التتمة، الطبعة الثانية 1998، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي.
12. محمد الأمين ولد أحمد جدو أثر التغيرات العالمية الجديدة في دينامية التكامل الاقتصادي في المغرب العربي، العدد 268 يونيو 2001،

13. محمد الحسيني مصيلحي: منظمة الوحدة الإفريقية من الناحيتين النظرية والتطبيقية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1976، د ط،
14. محمد بوعشة: الديبلوماسية الجزائرية، دار الجيل، بيروت، 2004.
15. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: الجمهورية الإسلامية الموريتانية (دراسة مسحية شاملة)، د ب، 1978،
16. وحدة المغرب العربي، مجموعة من الباحثين، مركز دراسات الوحدة المغاربية، 1987
17. وليد عبد الحي تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، 1994

ثانيا: الرسائل والاطروحات

1. محمد السالم الصوفي، أطروحة دكتوراه عن أزمة الصحراء الغربية وتطورها الاجتماعي والتاريخي والسياسي مقدمة في جامعة إفريقيا العالمية بالخرطوم، 2006.
2. بن سلطان عمار، اتحاد المغرب العربي المقاربة السياسية والواقع المؤسساتي، مذكرة ماجستير بكلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر.
3. جمعية أحمد أسوسي، المغرب العربي، التحديات الخارجية والتحديات الداخلية، مذكرة ماجستير من كلية العلوم السياسية والإعلام، 2005/2004،

ثالثا: المجلات

1. مجلة السياسة الدولية، العدد 158 أكتوبر 2004، المجلد 39
2. مجلة المستقبل العربي، العدد 209، نوفمبر 2004
3. مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 320، بيروت، أكتوبر، 2005.
4. مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 326، بيروت، أفريل 2006
5. مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد153

1. مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، العدد 169 ، القاهرة، يونيو 2007

2. مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، العدد 158، القاهرة، أكتوبر 2004.

3. مجلة السياسة الدولية العدد مؤسسة الأهرام، 159، القاهرة، يناير 2005

رابعا: الجرائد:

1. جريدة القلم العدد 19 24-1993/11/30 ملحق بمناسبة الذكرى الثالثة والثلاثيون للاستقلال الوطني.

2. جريدة القلم العدد 24،19- 1993/11/30 مرجع سابق.

3. الشعب (العدد 145)/1972/2/11 ( ) الشعب، العدد 156، 1972/6/09.

4. الشعب العدد 132، 1971/11/28.

5. الشعب عدد 138، 1971/11/28

6. الصحافة، نشرية خاصة بمنتدى رؤساء المؤسسات، الأحمد 28 أكتوبر 2018، الجزائر

7. القلم، العدد (19)، 24-1993/11/30 (عدد خاص بذكرى الاستقلال)

8. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الصادرة الثلاثاء 19 جمادي الاول 1404 هجرية،

خامسا: أعمال ملتقيات وندوات

1. أعمال الدورات الست الأولى لمجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي، الأمانة العامة للاتحاد.

2. أعمال الدورات الست الأولى لمجلس رئاسة الاتحاد، الأمانة العامة للاتحاد، ص137/67.

3. البيان الختامي للدورة العادية الخامسة لمجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي المنعقدة بنواكشواط 10-1992/11/11 أعمال الدورات الست الأولى لمجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي، منشورات الأمانة العامة للاتحاد، الرباط، ص505/503.

4. البيان الختامي لمجلس وزراء الخارجية في اتحاد المغرب العربي 22/21 -12-2003 بالجزائر.

5. التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام 2006، منشورات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، 2007،

6. محضر الدورة 18 للجنة المشتركة الكبرى الموريتانية – الجزائرية، الجزائر، 20 دجمبر 2016.

II - مراجع باللغة الفرنسية

1. , Nuoakchott,1988, pp 11-22. Abdel wadoud Ould Cheikh, élément d'histoire de la mauritanie,c c f
2. Ahmed Ould idriss, Contribeur a Rapprocher le Mond arabe et l'afrique, afrique-asie (70)18/11/74
3. Charles Toupet, Jean Robert Pitte, la Mauritanie, pif; paris, 1988,
4. Clemant h. Moore, One Partyisme in Muritania, the Journal of Modern African studies, 3-3 (1965.
5. F6CONSTANTIN, C.COULON , « les relations internationales de la mouritani », op,cit,3 pp 336-339.
6. Francois constantini, christian coulon," les rolations internationales de la mauritanie, introduction a la mauritanie, CNRS,1979
7. Fransisco vergara, l'économie de la mauritanie et son développement, itroduction a la mauritanie, SNRS, paris

8. Jaen arnoud, la mauritanie, apercus historique géographique et socio-économique, le livre africanes, paris, 1972
9. jean louis balans, " la mauritanie enter deux mondes" R.F.E.P.A, 5113°, mai 1975, p 56-57.
10. jean louis balans, " la mauritanie enter deux mondes" R.F.E.P.A, 5113°, mai 1975.
11. joseph limagne,politique étranger de la mauritanie, revue francaise d' etudes politique africanes(75), mars, 1972
12. La mauritanie, terre des hommes, brochure ditée par le centre d'information et de formation du ppm imprimrie national, nuoakchott,
13. La mauritanie, terre des hommes, op, cit, p 4
14. marcel piquemel-paster, la ree publique islamique de mauritanie,berger 8levraalt, paris, 1969
15. procé-verbal des conversations enter les délégations algériennes et mauritaniennes, NKTT 26.01.1973. M.A.E.Archives

الملاحق

ملحق رقم (1):

البلاغ المشترك الجزائري المغربي الموريتاني الصادر عن لقاء القمة الأول في نواذيبو سبتمبر – أيلول 1970

تمشيا مع روح لقاءات واتفاقات ومعاهدات ايفران، تلمسان، والدار البيضاء، و في إطار العلاقات الأخوية الموجودة بين المملكة المغربية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية الإسلامية الموريتانية، اجتمع الملك الحسن الثاني،والرئيس هواري بومدين، ومختار ولد داداه، بنواذيبو يوم 14 سبتمبر (أيلول) 1970 من أجل تبادل وجهات النظر حول القضايا الجهوية على وجه الخصوص، وقرروا،بعد دراسة عميقة للوضع السائد في الصحراء الواقعة تحت السيطرة الإسبانية، تدعيم تعاونهم المتين للإسراع بتحرير هذه المنطقة وفقا لقرارات منظمة الأمم المتحدة في هذا الشأن.

وفي هذا الصدد، تم إنشاء لجنة ثلاثية للتنسيق، عهد إليها بتتبع مراحل تحرير هذه الأراضي بصفة مستمرة، وذلك على الصعيد الديبلوماسي، وتتولى خذه اللجنة أيضا مهمة تسهيل نمو التعاون الإقتصادي بين منظمة الدو ل المجاورة لنهر السينغال وبلدان المغرب.

وأكد روؤساء الدول ضرورة وفائدة مضاعفة الإتصالات على جميع المستويات بين حكومات البلدان الشقيقة، وبذل الجهود لتدعيم روابط التعاون بين المغرب والجزائر وموريتانيا، وتنسيق سياسة البلدان الثلاثة على الصعيدين الجهوي والدولي معا.

وقرر رؤساء الدول الثلاث على إثر إجتماعهم الذي أبرز وحدة وجهات النظر الكاملة،الإلتقاء من جديد لاستعراض تطور الوضع في المنطقة.

وقد عبر جلالة الملك الحسن الثاني،وفخامة الرئيس هواري بومدين عن ابتهاجهما وتشكراتهما على طبيعة الإستقبال وكرم الضيافة الأخوية اللذين حظيا بهما من قبل فخامة الرئيس المختار ولد داداةو الحزب الشعب الموريتاني.

هذا وقد تم تلاوة البلاغ المشترك باللغتين العربية والفرنسية على التوالى من طرف السيدين عبد الهادي بوطالب وزير خارجية المغرب، وحمدي ولد مكناس وزير خارجية موريتانيا.

ويعتبر هذا اللقاء بين رؤساء الدول الشقيقة الثلاث نتيجة لسلسلة من اللقاءات والإجتماعات السابقة التي ابتدأت بأول لقاء ضم رؤساء الدول الثلاثة و ذلك أثناء إنعقاد مؤتمر القمة الإسلامي بالرباط في شهر سبتمبر 1969 حيث أسفرت مساعي الأخ الرئيس بومدين عن الجمع لأول مرة بين جلالة الملك الحسن الثاني، وفخامة الرئيس المختار ولد داداة، الشيئ الذي مهد لتصفية الجو بين المغرب وموريتانيا.وفتح صفحة جديدة في علاقات الدول الثلاث، أساسهاالثقة المتبادلة والتعاون المثمر النزيه، والصداقة المسترجعة وحسن الجوار، وهكذا، وبعد ان كان الإستعمار يريد لهذه الشعوب ان تبقى تنظر دائما إلى الوراء، إستطاع قادة البلدان الثلاثة ان يقبلوا هذه السياسة الإستعمارية رأسا على عقب، وأن يضبطوا محلها سياسة جديدة تهتم بالمستقبل، وتجعل هذه البلدان الشقيقة تنظر دائما إلى الأمام بحثا وتأكيدا عما يقربها من بعضها البعض، وهو كثير، وسعيا لتسوية ماقد يعترض سبيل تعاونها من مشاكل موروثة عن العهد الإستعماري البائد، أو مصطنعة من طرف الإستعمار الجديد والإمبريالية. وقد كان اللقاء بين رؤساء الدول الثلاث في الرباط، تكريسا واستمرارا للإتجاه الذي حددته معاهدة ايفران التي كان قد تم التوقيع عليها بحضور الأخ الرئيس بومدين وجلالة الملك الحسن الثاني خلال الزيارة الرسمية التي قام بها رئيس مجلس الثورة والحكومة إلى المغرب الشقيق بدعوة من العاهل المغربي في بداية سنة 1969. ذلك الإتجاه الذي يتمثل في العبارات الثلاث التي تحملها معاهدة ايفران، والمعاهدات التي تلتها بين البلدان الثلاثة على حدة، وهي الأخوة، والتعاون، وحسن الجوار.

واستمرارا لهذه السياسة الحكيمة، جاء لقاء تلمسان التاريخي بين جلالة الملك الحسن الثاني،والأخ الرئيس بومدين في 27 ماي حيث تم تصفية المشاكل المتعلقة بين الجزائر والمغرب نهائيا، تلك المشاكل المتعلقة بالحدود التي خلفها الإستعمار، أملا منه في إشعال نار الفتنة والخلاف بين الأشقاء في المغرب والجزائر. ولم تتوقف هذه السياسة عند هذا الحد، بل استمرت تتدعم وتتوسع مع الأيام،وهكذا جاء لقاء الدار البيضاء في الثامن جوان – حزيران- 1969 بين الملك الحسن الثاني والرئيس ولد داداه. ذلك اللقاء الذي أسفر عن إبرام معاهدة مماثلة لمعاهدة ايفران.

وقد اتفقت الأطراف الثلاثة خلال هذه اللقاءات، وغيرها من الإتصالات والمشاورات على مختلف المستويات، على سلوك سياسة موحدة من أجل الإسراع بتحرير الصحراء الواقعة تحت السيطرة الإسبانية.

ملحق رقم (2):

نص بيان أول إجتماع عقدته لجنة التنسيق الوزارية. الجزائر جانفي-يناير 1972

اجتمعت في الجزائر في الفترة مابين 4 و6 جانفي (كانون الثاني) 1972.اللجنة الثلاثية للتنسيق، التي تم إنشاؤها خلال مؤتمر القمة بنواذيبو وتتألف هذه اللجنة من معالي السيد عبد اللطيف الفيلالي، وزير خارجية المملكة المغربية، ومعالي السيد حمدي ولد مكناس وزير خارجية الجمهور ية الإسلامية الموريتانية، ومعالي السيد عبد العزيز بوتفليقة وزير خارجية الجمهورية الديمقراطية الشعبية.

وبعد دراسة العلاقات القائمة بين البلدان الشقيقة الثلاثة، وتبادل وجهات النظر حول تطور مجمل القضايا التي تهتم المنطقة، أعرب الوزراء الثلاثة عن إرتياحهم للتطور الإيجابي الذي تعرفه العلاقات بين بلدانهم على الصعيد الثنائي والجهوي. وقد أكدوا عزمهم على تعزيز هذه العلاقات تمشيا مع التوجيهات التي حددها رؤساء دولهم في كل من ايفران، وتلمسان، والدار البيضاء، ونواذيبو.

كما سجل وزراء الخارجية بارتياح كبير خلال تشاورهم، تشابه وجهات النظر، واعربوا من جديد عن عزم حكومات بلدانهم على مواصلة العمل من أجل تقوية التعاون الثنائي والجهوي.....وهذا طبقا لسياسة التآخي وحسن الجوار، وتمشيا مع روح التضامن الناجمة عن المطامح العميقة لشعوبهم، وعن إيمانهم بوحدة مصيرها المشترك.وقد خصص الوزر اء الثلاثة عناية كبيرة لدراسة القضايا ذات المصلحة المشتركة ومنها مايتعلق بتحرير الصحراء الواقعة تحت السيطرة الإسبانية.

كما أشاروا إلى ضرورة تعزيز جبهتهم، ومتابعة وتنسيق نشاطهم بصفة مشتركة بغية الإسراع بتحرير هذا الإقليم.

إن البلدان الشقيقة الثلاثة التي تشعر بطبيعة علاقاتها مع إسبانيا.وبأهمية المصالح التي تربطها بها، لتتمنى كثيرا ان يعمل البلد المجاور العريق في صداقته لها، على تسجيل سعيه في إتجاه التاريخ وهذا محافظة على السلام والتعاون. ان عملا كهذا، سيساعد لامحالة، على إزالة جميع عوامل التوتر الذي من شأنه أن يمس بالأمن والوئام والإستقرار بالمنطقة.

وقد إتفق الوزراء الثلاثة، على برنامج عمل سيعرض على رؤساء الدول الثلاثة خلال إجتماعهم القادم بالرباط في شهر آذار 1976. وقد عبر وزيرا خارجية المملكة المغربية والجمهورية الإسلامية الموريتانية للسيدعبد العزيز بوتفليقة وزير خارجية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية عن تشكراتهما على الإستقبال الأخوي الحار الذي حظيا به خلال إقامتهما بالجزائر.

ملحق رقم (3)

نص البيان المشترك الصادر عن ثاني إجتماع للجنة التنسيق الوزارية الثلاثية (نواكشوط-ماي-آيار 1973)

تلبية لدعوة وز ير الشؤون الخارجية للجمهورية الإسلامية الموريتانية، معالي السيد حمدي ولد مكناس، ونتيجة للمشاورات الدبلوماسية، اجتمع وزراء خارجية المملكة المغربية، معالي السيد أحمد الطيبي بن هيمة، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية معالي السيد عبد العزيز بوتفليقة.. . والجمهورية الإسلامية الموريتانية، وذلك في نواكشوط يومي 8و9 ماي 1973.

وقد درس الوزراء الثلاثة، أثناء هذه الإجتماعات، وضعية العلاقات بين الأقطار الشقيقة الثلاثة، وقاموا في جو من الصراحة والنزاهة والوضوح، بعرض وجهات نظرهم حول تطور مجموع قضايا المنطقة، وسجلوا بارتياح،النمو المستمر للعلاقات الحسنة القائمة بين أقطارهم، والنتائج المشجعة للتعاون القائم بينهم والذي يتسع لميادين اكثر تنوعا.

وأولى الوزراء الثلاثة إهتماما خاصا لتطور وضعية الصحراء التي ماتزال تحت السيطرة الإسبانية، وأبدوا قلقهم بخصوص موقف الحكومة الإسبانية ونواياها حول تحريرها.

ويدينون مناورات الحكومة الإسبانية المماطلة التي تحاول، بواسطتها ان تتلخص من الإلتزامات التي تقع على عاتقها، وشل القرارات الملحة للهيئات الدولية.

ويؤكدون من جديد تصميمهم على القيام بخطوات فعالة لدى منظمة الأمم المتحدة لكي تتحمل هذة الأخيرة بوضوح مسؤلياتها المعبر عنها في عدة قرارات ملحة، ومدعمة من طرف منظمة الوحدة الإفريقية والبلدان غير المنحازة.

كما يؤكدون من جديد إرادة حكوماتهم على تضافر وتوسيع مجهوداتها، لإحباط مناورات الحكومة الإسبانية، والتعجيل بتحقيق تحرير حقيقي لهذا الإقليم و تجسيد تعليمات رؤسائهم الثلاثة طبقا لروح لقاء نواذيبو المنعقد في سبتمبر 1970.

وفي هذا الصدد، قرروا البقاء على إتصال دائم، لمتابعة تطور الوضع و إتخاذ الإجراءات التي تفرضها هذه الوضعية.

ويرى الوزراء انه أصبح من الضرورة بمكان، عقد إجتماع لرؤساء دولهم لتحديد مخطط عمل في مواجهة الوضعية الجديدة الناشئة عن تصرف منفرد من طرف إسبانيا. وسيتم تحديد تاريخ هذه القمة التي ستنعقد بالرباط قريبا.

وقد عبروا عن إبتهاجهم لجو الصراحة الذي سمح بتوضيح موافقتهم، وإزالة جميع التأويلات المغرضة التي روجتها بعض الأوساط حول مواقف الأقطار الثلاثة تجاه الصحراء.

وقد أبى وزيرا خارجتي الجزائر وموريتانيا أثناء هذا الإجتماع، إلا أن يعبرا عن تضامنهما الكامل مع المغرب للإجراءات التي إتخذها في إطار ممارسة سيادته للحفاظ على حقوقه في موارده الطبيعية بتحديد منطقة صيده إلى سبعين ميلا بحريا.

وأعرب وزيرا خارجتي الجزائر والمغرب لوزير خارجية موريتانيا عن تشكراتهما لحراراة الضيافة الأخوية التي خصا بها خلال إقامتهما في نواكشوط، وطلبا منه التعبير لرئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية فخامة السيد المختار ولد داداة عن أمتنانهما للإستقبال الذي خصصه لهما.

الملحق رقم (04): نص اتفاقية الإيخاء والفاء

توكول انضمام الجمهورية الاسلامية الموريتانية معاهدة الاخاء والوفاق المبرمة بتونس فى 4 سادى الثانية عام 1403 الموافق لـ 19 مارس سنة 1983

أن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية شعبية،

والجمهورية الاسلامية الموريتانية،

والجمهورية التونسية،

ـ اعتبارا لروابط الاخوة والتعاون التى مع دوما بين شعوب الجزائر وموريتانيا وتونس تطلعها الدائم والعميق نحو بناء المغرب العربى كبير،

ـ وعملا بالمادة السادسة لمعاهدة الاخاء لوفاق المبرمة بتونس فى 4 جمادى الثانية عام 14 الموافق 19 مارس سنة 1983 بين الجمهورية جزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية تونسية التى تنص على أن «تبقى هذه المعاهدة تتوحة لانضمام دول المغرب العربى كبير الاخرى التى تقبل بأحكامها وذلك بموافقة طرفين السامين المتعاقدين»،

ـ واستنادا الى طلب الانضمام الى هذه لمعاهدة الذى تقدمت به الجمهورية الاسلامية لموريتانية وتعهدها بقبول أحكامها والى موافقة كل من حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية لشعبية وحكومة الجمهورية التونسية على هذا لطلب،

ـ وترحيبا بمسعى الجمهورية الاسلامية لموريتانية الذى يشكل مساهمة هامة من أجل تحقيق بناء المغرب العربى الكبير،

بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية التونسية.

وبمقتضى بروتوكول الانضمام هذا تتمتع الجمهورية الاسلامية الموريتانية بكل الحقوق المنصوص عليها فى هذه المعاهدة وتتعهد بالقيام بكافة الواجبات المترتبة عنها.

المادة الثانية

تتم المصادقة على هذا البروتوكول طبقا للاجراءات الدستورية المعمول بها فى البلدان الثلاثة المتعاقدة ويدخل حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ تبادل وثائق المصادقة عليه بين كل من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية التونسية من جهة والجمهورية الاسلامية الموريتانية من جهة أخرى.

وحرر هذا البروتوكول من ثلاث نسخ أصلية باللغة العربية كلها معتمدة.

الجزائر فى 8 ربيع الاول عام 1404 الموافق 13 ديسمبر سنة 1983.

عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
الشاذلى بن جديد

عن الجمهورية التونسية
الحبيب بورقيبة

عن الجمهورية الاسلامية الموريتانية
محمد خونا ولد هيدالة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

مقدمة:.....أ

الفصل الأول:أسس السياسة الخارجية الموريتانية .....

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الموريتانية: 8

المطلب الأول: الموقع الجغرافي..... 8

المطلب الثاني: العنصر السكاني 12

المطلب الثالث: الحياة الاقتصادية 19

المبحث الثاني: المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الموريتانية 27

المطلب الأول: محاربة الاستعمار 27

المطلب الثاني: عدم الإنحياز.....30

المطلب الثالث: الوحدة الإفريقية حلقة الوصل 33

المطلب الرابع: إقرار السلام العالمي.....39

الفصل الثاني: أطر التعاون الثنائي بين الجزائر وموريتانيا 43

المبحث الأول: الطابع المؤسسي للعلاقات الثنائية 48

المطلب الأول: الاتفاقيات 48

المطلب الثاني: انضمام موريتانيا لمعاهدة الإيخاء والوفاء بين الجزائر وتونس 50

المبحث الثاني التعاون الاقتصادي.....53

المبحث الثالث: التعاون في الشؤون الإفريقية والعربية 62

خلاصة الفصل 67

الفصل الثالث: العمل الجماعي في إطار التعاون المغاربي المشترك 68

المبحث الأول: التعاون المغاربي الأهداف والخطوات 70

المطلب الأول: أهداف التعاون المغاربي:.....70
المطلب الثاني: خطوات التعاون المغاربي. 75
المبحث الثاني: تحديات التعاون المغاربي.....80
المطلب الأول: التحديات الداخلية. 81
المطلب الثاني: التحديات الخارجية.....96
المبحث الثالث: مقارنة بين المسارين الثنائي والجماعي للعلاقات الموريتانية الجزائرية 103
استنتاجات:.....108
قائمة المراجع 109
الملاحق.....109
فهرس المحتويات 109
الملخص 109

الملخص

الملخص:

يعتبر التعاون الموريتاني الجزائري في مساريه الثنائي والإقليمي بمثابة قاطرة التحديث بالنسبة لموريتانيا التي سعت من خلال مجموعة اتفاقيات شراكة بينها وبين الجزائر إلى خلق ديناميكية اقتصادية، وتسجيل حضور سياسي لافت في القضايا المغاربية والعربية والإفريقية، وإذا كان التعاون الثنائي بين الجزائر وموريتانيا قد سجل تقدما ملحوظا، فإن التعاون الموريتاني مع باقي أقطار المغرب العربي قد ظل في إطار المشاريع دون أن يبلغ مرحلة التجسيد إلا في حالات قليلة، وذلك لأسباب سياسية معروفة.

ودراستنا هذه تتناول أهم جوانب السياسية الخارجية الموريتانية من خلال دراستنا مساري التعاون المغاربي من جهة ومسار التعاون الثنائي بين الجزائر وموريتانيا من جهة ثانية، كما تقدم صورة عن السياسة الخارجية الموريتانية التي بنيت على أساس حسن الجوار وما يفرضه من تعاون وتبادل يصب في مصلحة الجميع.

الكلمات المفتاحية: موريتانيا، الجزائر، التعاون الثنائي، التعاون الإقليمي

Abstract

The Mauritanian-Algerian cooperation in its bilateral and regional corridors serves as the engine of modernization for Mauritania, which, through a series of partnership agreements with Algeria, sought to create economic dynamism and to record a remarkable political presence in the Maghreb, Arab and African issues. If bilateral cooperation between Algeria and Mauritania, The Mauritanian cooperation with the rest of the Arab Maghreb countries has remained in the framework of projects without reaching the stage of embodiment in a few cases, for political reasons known.

Our study deals with the most important aspects of Mauritanian foreign policy through our studies of the Maghreb cooperation and bilateral cooperation between Algeria and Mauritania.

alkalimat almftahyt: muritania, aljazayir, altaeawun althunayiy, altaeawun al'iiqlimiu

Keywords: Mauritania, Algeria, bilateral cooperation, regional cooperation